مذكرات الامام

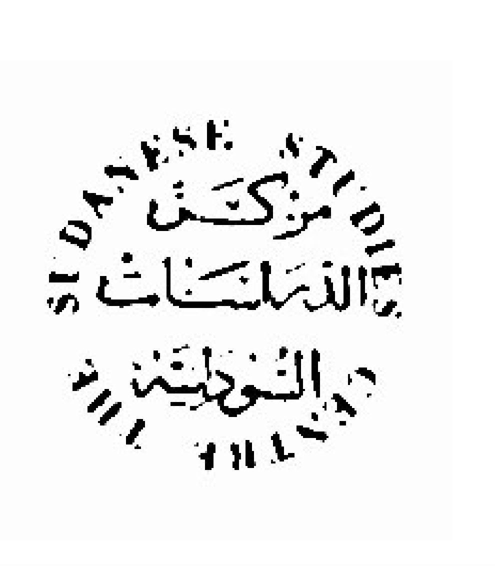
عبدالرحمن المهدي



لا

لا شيع ولا طوائف
ولا احزاب ، ديننا
الاسلام
ووطننا السودان

عبدالرحمن المهدي



١٩٩٥ م

مذكرات الامام
عبدالرحمن المهدى

مركز الدراسات السودانية

القاهرة - جمهورية مصر العربية
٣٥ شارع شامبليون شقة ١٢
تليفون / فاكس ٧٦٩٨٧٨

التجهيزات الفنية والطباعية
مركز الدراسات السودانية

مذكرات الامام
عبدالرحمن المهدى

مقدمـة..

دور السيد عبد الرحمن المهدى فى الحركة الوطنية السودانية ١٩٠٨-١٩٥٦

كانت المهدية السلاح الرئيسى الذى أستخدمه السودانيون فى كفاحهم ضد السيطرة العثمانية والإمبريالية الاوروبية خلال القرن التاسع عشر. إلا أن عقيدتهم القتالية، التى رفضت كل ما من شأنه أن يتصل بالكفرة، أي، بمن لايدينون بالمهدية. وأصرت على مجاهدتهم ، أكتسبت تحولاً كبيرا فى القرن العشرين وخاصة فى أعقاب عام ١٩١٤. فقد قبلت الآن التعاون مع الامبرياليين البريطانيين الذين كانوا الحكام الفعليين للسودان فى الفترة ما بين عامى ١٨٩٩و ١٩٥٦. إن ذلك الانعطاف الحاد من الروح القتالية الى الإعتدال قد تم بتدبير من زعيم المهديين الجديد ، او بالأحرى زعيم المهدية الجديدة، السيد عبد الرحمن. اكبر من بقى على قيد الحياة من أبناء المهدى سنا[١]

ويبدو أن السيد عبد الرحمن المهدى، الذى لم يكن بطبعه ثورياً، قد فطن إلى أن البريطانيين متمكنون من سيادتهم على السودان، وأن المواقف التكتيكية المتشددة التى كان والده يتبناها لم تعد فعالة فى زحزحتهم قيد أنملة لقد أحس بانه يمكن خدمة مصالح الامه السودانية قاطبة والطائفة المهدية بالتحديد على وجه افضل بالتعاون مع البريطانيين على اساس ان السودان للسودانيين. ولدينا الان من البيانات مايكفى لان نفترض ان موالاة السيد عبد الرحمن للشرعية الدستورية لم تكن فى حقيقة الامر قناعة صادقة بل فرضتها الوقائع السياسيه. لقد ادرك السيد بوضوح ان انتفاضة مسلحة ستؤدى فقط الى دمار شامل. وفى تأريخه لسيرة المهدية، يشدد شاعر ومعلم سودانى مرموق هو المرحوم عبيد عبد النور على ذلك الاختلاف بين المهدى وابنه السيد عبد الرحمن. ويؤكد عبيد ان الاثنين قائدان وطنيان جاهدا من اجل استقلال البلاد. لكن فى الوقت الذى جاهد فيه المهدى الارستقراطية بقوة السلاح فان ابنه جاهد الامبرياليين البريطانيين «بالصبر والتسامح» [٢].

أبدى السيد عبد الرحمن[٣] منذ شبابه اهتماما بالغا بإعادة تنظيم المهديين فى طائفة دينية سياسية قوية يستخدمها فى تحقيق حلم حياته، وهو سودان مستقل تحت قيادته، ان لم يكن فى ظل عرشه. الا انه بحسه العملى الواقعى لم يكن يتوقع ان يتم ذلك بسرعة، خاصة فى الجو العام الذى كان سائد ضده وضد المهديين قبل عام ١٩١٤.

ولذلك أنطوى على نفسه بعيداً عن دائرة الضوء ، ولم يسع خلال تلك الفترة الحرجة إلا لتحقيق هدفين متواضعين لكنهما كانا من الاهمية بمكان ، لانهما شرطان مسبقان لتحقيق طموحه ، وكان الهدفان هما : دعم موقفه كزعيم بلا منازع لاسرة المهدى ، ومجابهته غير المعلنة لسياسة سلاطين العدائية القمعية ضد المهدية . وعلى هذين الصعيدين حقق عبد الرحمن نجاحا مرموقا وإن لم يكن بطبيعة الحال كافيا لتحقيق هدفه النهائى .

لقد أدى قيام الحرب الكبرى لفتح فصل جديد فى سياق العلاقة بين المهديين والحكومه حيث اصبحت الحكومه اميل للتسامح تجاه المهديين وزعيمهم[٤] . فلمجابهة دعوى السلطان العثمانى عام ١٩١٤ للجهاد ضد بريطانيا وحلفائها ، طلب الحاكم العام ونجت من السيد عبد الرحمن فى نفس العام ان يزور منطقة الجزيرة ليضمن ولاء السودانيين هناك . كانت الحكومة - على كل حال - مدركة لما قد يترتب عليه هذا التغيير فى سياستها من مخاطر ، اذ ان سايمز ، السكرتير الخاص لونجت قبل ان يتبوأ لاحقا منصب الحاكم العام فى الفترة ١٩٢٤-١٩٤٠ ، حذر وقتها السيد من استغلال هذه الفرصة لينظم صفوف المهديين بالجزيرة . وحذر سايمز السيد عبد الرحمن - دون مواربة - بانه مسئول شخصيا عن أية نشاطات تستهدف إحياء المهدية من وراء ظهر الحكومة[٥] . رغم ذلك قبل السيد مهمته بالجزيرة ليس اخلاصاً للبريطانيين ، وانما تحقيقاً لأغراض ذاتيه . لقد توقع ان يحظى بالاعتبار وبقدر من الحرية له ولطائفته مقابل تقديم الخدمات السياسية التى تريدها الحكومة . وبالطبع فان السيد لم يكن يحس بانه سيخسر شيئا حتى لو كان الحلفاء سيهزمون فى تلك الحرب ، بل ان المهديين كانوا سيكونون فى وضع أقوى وتنظيم افضل بالنسبة للقوى السياسية الاخرى المنافسة فى حكم السودان .

استفاد السيد عبد الرحمن من غموض سياسة الحكومة تجاه المهدية فتجاهل تحذيرات سايمز وتحرك بحذر فى حملة تنظيم المهديين فى جماعة دينية مستخدما لتحقيق هدفه ، قدراته ومواهبه الكبيرة فى المناورة والاستفادة من الظروف . وأقام لنفسه ، من غير الحصول على موافقة بينة من الحكومة ، نظاما للمندوبيين والوكلاء انتشر بالتدريج فى كردفان ودارفور واغلب المناطق الأخري . وأصبح هذا النظام الذى وصفه زعيم قبلى بانه « تكاتف الايدى » الوسيلة الرئيسية فى تنظيم ونشر المهدية[٦] . كما استفاد ايضا من قرار قاضى القضاة ، الذى لم يبت بشأنه ، بانه ليس هناك اعتراض سياسي[٧] أو دينى على الراتب . فمضى السيد عبد الرحمن بدهاء فى اقامة التجمعات العامة لتلاوته ، كما انه عمل على طباعته وشجع الآخرين على ذلك . وبحلول عام ١٩١٨حصل السيد ، كذلك ، على الاذن بان يكون له مسجده الخاص بامدرمان ، وقد شيده عام ١٩٢٦ ، وبهذا اتيح لأتباعه الحق فى ان يكون لهم مسجدهم الخاص الذى يجتمعون

فيه خلال صلاة الجمعة والصلوات الاخري.

وقد بلغت حملة السيد للوصول الى وضعية معتبرة، منعطفها فى «حادثه السيف» عام ١٩١٩ عند حضوره حفل الاستقبال الذى أقامه الملك جورج بقصر بكنجهام للوفد السودانى الذى اتى لندن للتهنئة بانتصار الحلفاء فى الحرب الكبري. أذ قدم السيد عبد الرحمن للملك بصورة مسرحية ما قال أنه كان سيف أبيه المهدى عربونا للولاء والاخلاص. فأعاده الملك للسيد «ليحمله نيابة عنه فى الدفاع عن عرشه وأمبراطورية»[٨] إن تلك الحادثه تسببت بلا شك فى اعطاء دفعة معنوية قوية للمهدية الجديدة عموما وزعيمها السيد عبد الرحمن على وجه الخصوص . وكانت الاعتراف الحقيقى بالمهدية الجديدة كمؤسسة وعقيدة وبالسيد زعيما لها.

ومنذ عام ١٩١٩ تزايد زوار السيد عبد الرحمن فى "الجزيرة أبا" من ابناء الغرب حتى أن ذلك «الحج»، كما وصفته الوثائق الرسمية، لفت نظر الحكومة. وابتداءاً من عام ١٩٢١ أصبح للسيد استعراض سنوى بمناسبة رمضان، كان استعراض ذلك الذى أنعقد فى مايو ١٩٢٣ والذى حضره عدد يتراوح من خمسة الى خمسة عشر الفاً من الانصار. وقد أنزعجت الحكومة لذلك للحد الذى جعلها تستدعى السيد عبد الرحمن للخرطوم حيث امرته بان يفرق تابعيه على الفور وحذرته من حشد التجمعات بالجزيرة وقام بتفريق مستوطنات ابناء الغرب بالجزيره أبا إلا أنه على تأسيس مستوطنات آخرى بمواقع ملائمة على الضفة الغربية من النيل الابيض وفق سياسة الأمر الواقع. أما ما فرضتة الحكومة من إجراءات اخرى للحد من نشاط السيد فى الفتره مابين عامى ١٩٢٢، ١٩٢٦وهى سحب كل مندوبيه وايقاف عملية جمع الزكاة، فلم يكتب لها النجاح. وكان ذلك، الى حد كبير، بفضل مرونة السيد عبد الرحمن وقدرته الفائقة على الاستفاده من الظروف بتجنب تلك الاجراءات أو بجعلها عديمة الجدوى والاثر[٩].

وكان السيد أيضا على قدر من الحظ فى ذلك المنعطف الحرج من حياته، أذ احتاج البريطانيون مره أخرى لخدماته فى الدعاية ضد المطالب المصرية بالسيادة على السودان. فقد أصب السيد عبد الرحمن أقوى من ان يتم تجاوزه فى أى مجهود يبذل لمجابهة ذلك الخطر، وقد استجاب على كل حال بصورة فورية، فتجول بالجزيرة المروية مرتين يجمع الالتماسات الداعية لتأييد الحكومة فى مواجهة النشاطات المصرية. وهذه المرة أيضا لم يكن الدافع لتحركه اخلاصه للبريطانيين، بل التزامه الكامل ضد المطالب المصرية بالسيادة على السودان وما يتوقعه ايضا من تسهيلات، حصل عليها بالفعل من البريطانيين.

وفى سياق حملته لكسب القوة والاعتبار، سعى السيد عبد الرحمن لاستقطاب تعاطف ومؤازرة بعض الموظفين البريطانيين، وعلى رأسهم السكرتير الادارى ماكمايل،

لمواجهة غرمائه العديدين وكان من أهم اولئك الموظفين س. ولس مدير المخابرات فى الفتره مابين ١٩٢٤ ويوليو ١٩٢٦ وجوفرى آرثرالذى تولى منصب الحاكم العام بين ١٩٢٤ ويوليو ١٩٢٦ . كان "ولس" وفقا لما تيسر لنا من معلومات ، أول من اشار الى تعبير "المهدية الجديده" تعزيزا لرأيه بان مهدية عبد الرحمن معتدلة الطابع مقارنة بالنهج المتعصب لوالده، وعلى نفس النسق فان آرثر نصح بتبنى سياسة واقعية إنسانيه متسعة الأفق حيال المهدية، خلافاً لنظرة مستشاريه التى أتسمت بالشدة والعناد اللذين لم يخليا من السذاجة وقصر النظر. قدم الرجلان للسيد خدمة جليلة وقيمة فى احلك أوقاته، فبينما وفر له ولس الحماية من الاتهام، منحه آرثر درجة فارس فى الامبراطورية البريطانية. وأهم من ذلك كله زاره آرثر بمنزله بالجزيره أبا فى ١٤ فبراير ١٩٢٦. إن المساندة التى قدمها هذا الرجلان للسيد كلفتهما منصبيهما، وادت بالنسبه لآرثر الى نهاية محزنة لحياته العملية (١٠).

وربما كان من المناسب أن نشير هنا، الى ان السيد عبد الرحمن خلال سنين حياته كان وفيا وكريما لاولئك الاصدقاءالبريطانيين الذين لقى منهم التعاطف والمساندة، خاصه ولس وآرثر. فحينما ساءت احوال الاول الى دركها الاسفل بعث له عبد الرحمن برسائل ودودة. واستمرت هذه العلاقة الشخصية بعدما تقاعد ولس من خدمة الحكومة حيث سجل زيارات عده للخرطوم ليحل ضيفا على السيد بالفندق الكبير الامر الذى أثار ثائرة زملائه القدامى (١١). أما فى تعامله مع أرثر فقد كان السيد فياضا بكرمه. ففى عام ١٩٥٧ بعث بهديتين كبيرتين من المال، قيمة احداهما ألف جنيها، للحاكم العام الاسبق الذى كان يعانى من كبر السن والمرض. وتقديراً لذلك كتب آرثر من بريطانيا «أن نفقات الحياة هنا هذه الأيام تصبح هائلة حينما يكون المرض مكلفاً. أن معاشى قليل، ولا أجد من الضرورى أن أقول أن الهدية الاضافية غاية فى العون وستكفل لى الراحة حتى نهاية أيامى. فأنا الان فى السادسة والسبعين »(١٢)

وحتى فى تلك المرحلة الباكرة من حياته العملية خلال عقد العشرينات لم يكن النفوذ المتزايد للسيد عبد الرحمن المهدى محصورا بالسودان. فقد كان له تابعون فى شمال نيجريا شكلوا مصدر قلق السلطات هناك . إن نفوذ المهدية فى الحقيقة قد برز تحت دائرة الضوء هناك عام ١٩٢٣ فى شخص المعلم سعيد بن حياتو سليل البيت الملكى الفلانى سكوتو وحفيد شيخو عثمان دان فوديو مؤسس امبراطورية سكوتو. وأتهمت السلطات النيجيرية سعيد بانه عمل وفقا لتوجيهات السيد عبد الرحمن حينما أقام الاول نواة الدعوى المهدية فى دمبلوا بمنطقة برنو. ولاسناد هذا الادعاءات ابرزت تلك السلطات رسالة من السيد عبد الرحمن لسعيد الذى سيتولى خلافته بالغرب، والتى نصحه فيها بأنه حينما يأتى اليوم المشهود فان بنادق المسيحيين ستكف عن الانطلاق. اضافة

لذلك نسب لسعيد انه بعث بعدة رسائل للسيد يطلب فيها استخدام نفوذه ليطلق سراحه بعدما نفى الاول عام ١٩٢٣من كانو الى بوى فى الكاميرون البريطانية. كذلك ابرزت السلطات النيجيرية عددا من الرسائل التى كتبها السيد والتى يفهم من محتواها ان السيد حث اتباعه هناك للانضمام الى «العقيدة» والمح الى قرب قيام انتفاضة ضد المسيحيين[١٣] وعلى وجه التحديد فان هـ.ر بالمر وس. و ب ليثم الموظفين بالادارة النيجيرية كانا سبب اتهام السيد بأنه وقف وراء الدعاية المهديه فى نيجيريا. وقد كان موضوع أتهام الاخير الذى كتب أنه «بكلمة واحدة فان الدعاية المهدية فى نيجيريا باسم عبد الرحمن تبدو شبيهة تماما بتلك التى يقوم بها وكلاؤه المعتمدون فى دارفور، وان عبد الرحمن» ووكلاءه المباشرين مسئولون عن هذه كمسئوليتهم عن تلك» [١٤].

ويبدو أن هذه النظرة المتطرفة التى تبنتها السلطات النيجيرية حول دور عبد الرحمن فى النشاط المهدوى لشمال نيجيريا قد اثرت على الحكومة البريطانية، ذلك ان الاخيرة اوفدت ليثم فى نوفمير ١٩٢٤، الذى اعتبر ذو دراية وإلمام بالسياسة واللغة النيجيرية، لزيارة كل من السودان وجده ومصر لدراسة تلك المشكلة. وعلى كل حال فقد كررليثم فى تقريره ماسبق وان أجزم به من أن السيد عبد الرحمن ومندوبيه متورطون فى تلك النشاطات، واضافة لذلك فان الحكومة البريطانية فيما يبدو اشتبهت لبعض الحين فى أن المهدية لاتزال موضوعا حياً يمكن ما لم يحسن تناولها ، ان تتطور لحركة قادرة على ان تقض مضجع البريطانيين بالسودان والفرنسيين بوسط افريقيا. وفى ذلك الصدد اجريت اتصالات من جانب وزارة الخارجيه البريطانية مع حكومة فرنسا لتأمين التنسيق وانسياب المعلومات بصوره أفضل بين الموظفين البريطانيين فى نيجيريا ورصفائهم فى افريقيا الاستوائية الفرنسية فيما يتعلق بامر المهدية.

وجهت الحكومة البريطانية، بقلقها من خطر المهدية الجديدة المزعوم، ببحث الامر فى اللجنة المختصة بالدفاع الامبريالي. وشكلت لجنه الدفاع تلك جهازا آخر لاعداد التقارير عن الترتيبات التى ستتخذ عند نشوب اى تحرك للمهدية فى السودان ووضع التوصيات حول افضل السبل لتأمين الموقف بذلك الاقليم[١٥]. وعلى الرغم من ان ذلك التقرير استبعد احتمال قيام ثورة ترجع مباشرة «لوازع دينى» فان لجنة الدفاع الامبريالية أمرت بدعم القوات الجوية فى السودان بسرب من الطائرات تحوطا لإحتمالات نشوب المهدية.

وقد يكون السيد عبد الرحمن المهدى قد اتصل بالمعلم سعيد والقادة المهديين الاخرين بشمال نيجيريا. ففى حقيقة الامر أن أتباع دان فوديو أحتفظوا بعلاقات مع السيد الذى أعتبروه زعيما روحيا لهم. ومن بين أوراق السيد عبد الرحمن المهدى الخاصه المحفوظة بدار الوثائق القومية بالخرطوم رسائل موجهة له من تلك الاسرة تطلب

منه الارشاد الروحى وفى بعض الاحيان المساعدة المالية[١٦]. إلا أن تلك الاتصالات كانت الى حد بعيد على المستوى الشخصى، اذ لم يكن لها تأثير ملحوظ بشمال نيجيريا .ان الزعم بأن السيد عبد الرحمن يخطط لتوحيد المهديين بالسودان ونيجيريا فى جبهة مقاتلة ضد الإمبريالية كان بعيد الاحتمال ولايتماشى مع استراتيجية السيد بموالاة الشرعية الدستورية. وتبدو هذه المبالغة بخطر المهدية مدفوعة الى حد كبير برغبة الموظفين البريطانيين في السودان ونيجيريا فى التخلص من موقف "ولس" المتسامح تجاه المهدية الجديدة[١٧] والذى كان سائدا فى سياسة حكومة السودان منذ الحرب الكبري. وقد حاول عبد الرحمن بلا طائل ان يعلن عن نفسه فى العالم العربي، ففى عام ١٩٢٦ على سبيل المثال، طلب من السلطات السماح له بالحج الى مكة، وبما أن سلطان "نجد" كان قد سيطر لتوه على الأماكن المقدسة فان السيد، فيما يبدو، اراد أن يظهر نفسه هناك كما لو انه المندوب او الممثل المعترف به عن الامة السودانية، لكن السلطات رفضت طلبه. وقد سمحت له، على كل حال، بأن يعلن عن أنه تخلى من تلقاء نفسه عن الفكرة لان المشروع تحف به المخاطر ولانه كثير التكلفة[١٨].

التطور الاقتصادى والسياسى للمهدية الجديدة ١٩٢٧–١٩٤٠

كان السيد عبد الرحمن المهدى أيضا حصيفا بما فيه الكفاية ليدرك أن القوة السياسية تستلزم القدرة المالية. ومنذ الحرب الكبرى أبدى اهتماما بالغا بالعمل والتجارة وعلى وجه الخصوص الزراعة وقد سجلت الحكومة عام ١٩١٥ باسم ورثة المهدى قطعاً من الارض بالجزيرة أبا تحتوى على غابات غنية وذلك مكأفاة اخرى له نظير خدماته. وبحلول عام ١٩٢٦ كان السيد قد جمع قدراً طيباً من المال بحصوله على عقود قطع الاخشاب وأعمال خزان سنار وزراعة القطن فى منتصف عام ١٩٢٦ ونتيجة لثقل التزاماته العائلية فان السيد افلس وطلب قرضاً مقداره ٤,٥٠٠ جنيها مصريا من الحكومة. ولحسن حظ السيد عبد الرحمن فان الحكومة كانت قد قررت حينها تبنى سياسة جديدة لمجابهة نفوذه السياسى والدينى المتنامى وكان أهم جوانب تلك السياسة قرار الحكومة بأن تجعل من السيد عبد الرحمن رأسماليا غنيا عن طريق دعم مشروعاته الزراعية فى النيلين الازرق والابيض، على أساس أنه سيهتم بجمع المال ويتناسى دعاواه السياسية والدينية. ان جون مفى فى تمهيده لتلك السياسة سجل «اعتبر القرض الذى طلبه والذى تحول الى هدية، كما عرضت عليه تسهيلات الخبرة الاختصاصية فى التقنية والزراعة. (١٩)

وعلاوة على المساعدات السخية التى قدمتها الحكومة كانت الإدارة المقتدرة لمشروعات السيد الزراعية عاملا اخر فى نجاحها. وكان حسن الحظ باقربائه العديدين وذوى الاخلاص والكفاءة ممن أشرفوا على شئونه التجارية مثل عبد الله الفاضل ومحمد

الخليفة شريف والطيب الخليفة على حلو. وقد توفرت للسيد بفضل تدفق المهاجرين للجزيرة أبا والذين كان يقدر عددهم سنوياً بخمسة عشر ألفاً، توفرت له الأيدى العاملة القادرة والرخيصة للعمل بمشروعاته. وعلى كل فإن السيد كان يصر باستمرار على أن علاقته بأولئك المهاجرين قائمة على الدعوة والأبوة. وقد أنكر بشدة فى ملاحظات سيرته الذاتية التى جمعها حفيده الصادق المهدي، انه لا هو ولاهم أعتبروا تلك العلاقة ذات دوافع إقتصادية. فالأنصار كما ذكر لحفيده قطعوا تلك الرحلة الطويلة سعياً لإرشاد روحى فيما تولى الهامهم بمبادئ المهدية وفى نفس الوقت وفر لهم إحتياجاتهم المادية. بل كان السيد عبد الرحمن يصر على أن استخدام عمالة أجيرة كان سيكون أرخص له من أن يتدبر أمر الأنصار(٢٠)، وقد أيد السيد أمين التوم الذى تخرج عام ١٩٣٤ من كلية غردون وكان من معاونى السيد عبد الرحمن المعروفين، بالكامل هذا القول. وذكر لي أنه كان يقضى على الأقل عشرة أيام من كل عام بالجزيرة أبا حيث عرف أن تعليم أبناء اولئك المهاجرين في خلاوى "أبا" العديدة ومدرستها الإبتدائية المحلية كان أيضاً مكان عناية السيد. وقد أيد هذا الرأى أيضاً زميل لى فى جامعة الخرطوم عاش فى الجزيرة أبا منذ نعومة أظفاره.

لقد كان لسياسة «الأغلال الاقتصادية» التى تبنتها الحكومة شأن كبير وبحلول عام ١٩٣٥ أصبح السيد عبد الرحمن حتى بأكثر المقاييس تحفظاً من كبار ملاك الأراضى ومن الرجال بالغى الثراء. وقدرت أرباحه السنوية وقتها من مشروعاته الزراعية والتجارية بما يتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ ألف جنيهاً مصرياً. إلى ذلك يضاف ما يتلقاه السيد من زكاة والهدايه التى يبعث بها أتباعه من الأغنياء. وبينما أتيح للسيد عبد الرحمن هذا الدخل السنوى المرموق، قدر دخل منافسه الرئيسى السيد على الميرغنى بأقل من ألفى جنيه مصري(٢١).

وعوضاً عن أن تتيح الثروة للسيد عبد الرحمن منفذاً غير سياسى لممارسة طموحه كما كان مفى يتوقع فى سذاجة، فإنها استغلت لتقوية تنظيم الأنصار وليعلن عن نفسه فى طول البلاد وعرضها. وقد استخدم السيد بحصافة سمعته الدينية وقدرته الاقتصادية لإجتذاب مؤيدين من ثلاث مجموعات رئيسية لقد فعل ذلك دون إستعداء الحكومة التى كانت نواياه الحسنة شرطاً أساسياً لنجاحه.

١- ففي الدرجة الأولى كانت مجموعة المتعصبين من أبناء الغرب الذين أعتقدوا بالمهدى وأعتبروا إن ابنه المسلم سيحرر السودان من السيطرة المسيحية. وأدى توافدهم المتصل بالجزيرة أبا إلى إتساع كبير فى عدد سكانها وإلى توسع مواز فى المنطقة المزروعة بها وبما حولها من أراض. وعن طريق أولئك الحجيج استطاع عبد الرحمن أيضاً أن يخترق المحافظات المحظورة، كردفان ودارفور، وأن يؤسس هناك فروعاً

للأنصار تحت قيادة حلفاء مختارين (٢٢) إضافة لذلك فإنه على الرغم من سياسة الحكومة عام ١٩٢٧ وتوجهها لتوطين أولئك المهاجرين بقرى معينة فى محافظات كسلا والفونج والنيلين الأزرق والأبيض، فإن بعضهم أستوطن بناء على نصيحة السيد ، كما يبدو ، بقرى أخرى فى تلك المحافظات. وبذلك فتحوها أمام نفوذ الأنصار فأنبتت فكرة المهدية جذورها هناك.

٢- أما المجموعة الثانية التى سعى السيد عبد الرحمن لكسب تأييدها فتكونت من صفوة السكان القبليين، ويشملون شيوخ المناطق الواقعة على النهر. وكان السيد فى البداية متشككاً ومعادياً للإدارة الأهلية التى دعمتها الحكومة بهمة منذ عام ١٩٢٤ للحد من قدرته وكسر شوكته وشوكة المتعلمين السودانيين. ولكنه سرعان ما فطن إلى انها جاءت لتبقي، وان الموقف العقلانى الداعى لأن يعيش المرء ويدع غيره يعيش ينطوى أكثر على إحتمالات مجزية[٢٣] وقد نجح السيد عبد الرحمن فى نهاية الأمر بما أنتهجه من سلوك عملى فى السيطرة على آلية الإدارة الأهلية التي، حسب تعبيره، لعبت دوراً تاريخياً و أجتذبت زعماء العشائر كحلفاء للأنصار لمعسكر الاستقلال[٢٤]. وعلى نفس النسق عن طريق المساعدات المالية ووسائل أخري، أستطاع السيد أن يستقطب النوايا الحسنة لمشايخ الطرق الصوفية التى تعتبر معادية تاريخياً للمهدية.

والأهم من ذلك كله أن السيد عبد الرحمن استخدم ثروته وسمعته ليستحوذ على القيادة السياسية لمجموعة ثالثة هى ممثلى الرأى العام الحضرى المستنير خاصة فى المدن الثلاث. فقد بادر عام ١٩٢٧ بحمله منظمة نشطة للإعلان عن نفسه فى المدن الكبيرة والصغيرة. وبدأ منذ ذلك العام بالإحتفال بسخاء بمولد النبي (ص) وهى مناسبة لم يكن المهدى نفسه يوليها اهتماماً. كذلك فإن عطاياه التى منحها لمبررات وجيهة، مثل ما حدث عام ١٩٣٢ فى مجاعة الفونج، كانت متصلة ومعلن عنها بصورة جيدة. كما كان أسلوب عيشه المرفه محسوباً بدقة لإبهار العامة بثروته وسطوته. علاوة على ذلك فإن زياراته التى تمت بترتيب مسبق للمدن، مثل مدنى ١٩٣١ وجبل أولياء ١٩٣٤، بدت كما لو انها مناسبات عامة. وفى أمدرمان أعلن عن خطته لتأسيس مكتبة عامة. وبإقتراب حلول نهاية عام ١٩٢٩ وقف وراء مشروع لإقامة شركة السودان الزراعية التجارية، إلا أن المشروع لم ير النور. وقد حاول السيد السيطرة على حركة العمال الوليدة التى كانت بدأت لتوها بالبلاد عندما اقترح ان يتولى برعايته نادى العمال بالخرطوم، لكن الحكومة حالت دون ذلك وحذرت السيد عبد الرحمن بدبلوماسية من أن هذا النادى مقدر له أن يستمر أداة سياسية، "وأن سيادتك بما عرف عنك من عدم الإقبال على المسائل السياسية ستنأى بنفسك بالطبع عن الارتباط به"[٢٥].

وفى نفس الوقت، رأى السيد عبد الرحمن أن الوطنية السياسية بدأت تتجاوز الدين

كقوة دافعة رئيسية فى الشرق، وسعى لكسب ثقة مجموعة المتعلمين السودانيين الذين كانوا رغم قلة عددهم ذوى صوت ونفوذ متناميين. وكان أغلبهم – على كل – من موظفى الحكومة. وأراد السيد أن يؤسس لنفسه مكانة كزعيم للمثقفين، وقد أصبح هذا التطور شاهداً على بداية المرحلة الحديثة للمهدية. ورغم أن المثقفين الشباب كانوا مسلمين بموروثاتهم وتعليمهم إلا أن اسلامهم كان من نوعية مختلفة، فقد أعتبروا الشيخ والطريقة رواسب من خرافة الماضي. لذلك أدرك السيد عبد الرحمن أن الاسلوب الأمثل لكسب تأييدهم يكون على المستوى السياسي، واضعاً ذلك فى إعتباره لذلك فإنه ساعد فى تأسيس أول ناد للخريجين سنة ١٩١٨ ومهد لنفسه بإفساح مجال معترك الندوات السياسية للخريجين مستفيداً من شراكته فى ملكية جريدة "الحضارة" فى العشرينات[٢٦]. علاوة على ذلك فقد بذل المساعدات المالية عام ١٩٢٤ لطائفة من الطلاب السودانيين للإلتحاق بالجامعات المصرية والأوروبية.

كان قهر الحكومة للتقدم التعليمي بعد إنتفاضة ١٩٢٤ خاصة إغلاق اندية الخريجين عام ١٩٢٥ قد ترك المثقفين فى حالة من الضعف والإستياء. وهكذا بحلول عام ١٩٢٧ تأهب السيد عبد الرحمن ليأخذ موقعه فى القيادة السياسية للمثقفين. إضافة إلى ذلك أن بعض المثقفين الموالين لمصر أصبحوا بعد قمع حركة عام ١٩٢٤ فى حالة من الإحباط والخيبة مما جعلهم أكثر تقبلاً لسياسة السيد «بتوجهها الوطنى السوداني» ان حركة مثل هذه تلزمها «الزعامة والشخصية القائدة» وبهذه الصفة فإن السيد «عرض خدماته»[٢٧].

إن السيد إلى جانب إستقبالاته المنظمة وعلاقاته بأفراد مثل محمد على شوقى نائب رئيس نادى الخريجين بأمدرمان ومحمد صالح الشنقيطي، كان سخياً فى عطائه لأندية ومدارس المثقفين. ورغم ان اسهاماته هذه فى حد ذاتها مجلبة للثناء فى نطاقها الإجتماعي، إلا أنها فيما يبدو لم تكن تخلو من شوائب الغرض السياسي. ففى الوقت الذى أهدى به مبلغ مائة وخمسين جنيهاً مصرياً لمدرسة الأحفاد التى كان صاحبها ومجلس أمنائها من المهديين، دون أن يطلب شيئاً، قدم منحة كبيرة لمعهد القرش للأيتام مقابل أن يصبح رئيساً له. لكن المسئولين عن إدارة المعهد لم يقبلوا بالعرض حرصاً على أن يظلوا غير حزبيين، رغم أنهم فيما يبدو ميرغنيون فى قرار أنفسهم.

إن أهداف السيد بدت جد واضحة فى إرتباطه بالمعهد العلمى «مدرسة مسجد أمدرمان». فبعد تقاعد أبو القاسم هاشم، وهو من أنصار المهدي، من نظارة المعهد وتعيين أحمد أبو دقن خلفاً له عام ١٩٣٣، وهو من أنصار الميرغنية، حاول السيد تولى رعاية المعهد عن طريق روابط مادية. فقدم عرضاً بتوفير مسكن للطلاب على أن يكون له الحق فى السيطرة عليه. رفضت الإدارة ذلك العرض إلا أن السيد حاول خلال نفس العام

أن يجد موطئاً لقدمه فخصص للمعهد منحة من مائة رغيف يومياً لكنه تبع ذلك باقتراح بأن يرفع له أبو دقن بياناً شهرياً بتوزيع الخبز. وقد سحب السيد إقتراحه بعد تصلب أبو دقن فى رفضه(٢٨).

وفى عام ١٩٣١ وجد السيد فرصته الأولى الحقيقية لكسب ود المثقفين، فى موجة الإحتجاج ضد تخفيض الفئة الإبتدائية الشهرية لراتب الخدمة الحكومية من ستة جنيهات ونصف إلى خمسة جنيهات ونصف، وتمثل أحد مظاهر ذلك الهياج بإضراب طلاب كلية غردون فى نوفمبر ١٩٣١. وعلى كل فقد كان السيد عبد الرحمن الزعيم السودانى الوحيد الذى قام بحملة نشطة نتج عنها عودة الطلاب للكلية. ومن المفترض بالطبع أنه كان مهتماً بمصالحه حين قام بتلك الخطوة الجريئة رغم عدم شعبيتها. فقد توقع فيما يبدو فشل الإضراب وكانت حساباته صحيحة فى انه سرعان ما سيحصل على ما يعوض الموقف غير المريح الذى يمكن أن ينشأ عن تلك الخطوة. وفى الحقيقة فإن ذلك الموقف قوى من سيطرته على المتعلمين بصورة لم يفقدها أبداً. كما أن ذلك الموقف أصبح مبرراً لطلباته بمزيد من التنازلات والتسهيلات التى تقدمها الحكومة. إن ما تبع ذلك من ولاء موظفين بمصلحة العدل هما الشنقيطى ومحمد أحمد محجوب للسيد كان له شأن كبير. فقد كون المجلس المهدوى للمثقفين، وهى جماعة للدعوة حركت الطموح السياسى للسيد.

ومن الآن فصاعداً كان المهدى على إتصال بكل تحرك يقوم به المثقفون. وفى عام ١٩٣٠ اقترح زيارة سوريا لإقامة علاقة مع مثقفى الشرق الأدني. كما فكر فى زيارة بيت المقدس عام ١٩٣١ كممثل للسودان فى المؤتمر الإسلامي. وفى إطار التعامل مع الأمور المتعلقة بالمثقفين، كون الأنصار لجة خاصة لذلك التعامل. علاوة على ذلك فإن دائرة المهدى اشترت مطبعة لنشر مطبوعات الأنصار. وقد أعلى ذلك من شأن السيد فى دوائر المثقفين إذ أصبح بوسعهم الآن اللجوء إليه فى مجال نشر أعمالهم السياسية والأدبية. وفى عام ١٩٣٥ أسس السيد عبد الرحمن «النيل» أول صحيفة يومية باللغة العربية لتصبح ناطقة باسم للأنصار، وليتمكن المتعلمون عن طريقها من التعرف على الفكر السياسى لحركة المهدية.

وفى بواكير عام ١٩٣٠ عبرت السلطة الدينية الشرعية عن قلقها من الخلل الأخلاقى بين أوساط الطبقات وعزت ذلك إلى العوائق المفروضة على الزواج من جراء ارتفاع المهور. وقد أحيا ذلك المطلب بتسهيل زواج المتعلمين مما أتاح فرصة أخرى للسيد عبد الرحمن ليتبوأ قيادة حركة شعبية. وكان أن لجأ إلى أسلوب «الكورة» الذى استقطب بجاذبيته الشباب، كما استفاد الإمام منه للإعلان عن نفسه بالصحافة المحلية والمصرية، وتحول زواجا ابنه السيد الصديق، الأول عام ١٩٣٢ والثانى عام ١٩٣٣، إلى مناسبتين لحوالى ٣٥٠ زيجة أخرى بمهور قليلة. وكان السيد حريصاً على أن تنشر صحيفة

«الحضارة» تلك الأحداث، رغم توتر علاقته بمحررها أحمد عثمان القاضي. وقد شجعه نجاح تلك التجربة فى المدن الثلاثة فأرسل منشورات لأعيان الأقاليم يطلب فيها دعمهم لتلك الحركة التى أصبح راعياً لها.

لكن نجاحات السيد فى عالم الأفندية لم تكن شاملة. فقد كانت العناصر المحافظة والأكبر سناً لا تزال تدين بالولاء للسيد الميرغني. ورغم أن الأخير كان غيوراً من منافسه إلا أنه لم ينازله حينذاك فى مجال المثقفين الشباب، وبذلك تربع السيد عبد الرحمن بساحتهم. ويبدو ان السيد بحلول نهاية عام ١٩٣٥ كان أكثر الأعيان السودانيين شعبية بين أوساط المتعلمين والشباب الجانحين فكرياً للسياسة[٢٩]. لكن فى الوقت الذى أستعان به السيد لأغراضه الخاصة من علاقته بالمتعلمين، فإن بعضهم بالطبع قد أستفاد منها إذ بدا أنهم كانوا ينوون وضع تلك العلاقة جانباً والتخلص منه حينما يشعرون بانهم أقوياء بما فيه الكفاية. لكن الوفاق مع المتعلمين أسهم فى تقوية وبروز السيد، كما شجعهم رعايته لهم على أن يعبروا بصراحة أكثر عن رضائهم عن الحكومة. وقد حدث ذلك تحديداً بعد عقد الاتفاقية الانجليزية - المصرية عام ١٩٢٦، وفى هذا الخصوص قال لى السيد أمين التوم مرة «شكراً لإتفاقية عام ١٩٣٦ إذ أيقظتنا من سبات طويل عميق حقاً» فإن هذه الجملة تعطى تحليلاً صحيحاً وقاطعاً لردة فعل السودانيين من ذوى الوعى السياسى تجاه تلك الإتفاقية.

وفى تلك الإتفاقية سمح البريطانيون بعودة قدر من النفوذ المصرى للسودان. وأهم من ذلك وافقوا على إرجاء قضية السيادة على السودان لمدة عشرين سنة أخري. وتسبب ذلك على أقل تقدير فى إثارة شكوك السيد عبد الرحمن فى نوايا البريطانيين بالسودان خاصة حينما فشل خلال زيارته للندن عام ١٩٣٧ فى الحصول على تأكيدات من الحكومة البريطانية بأن السيادة ستنتقل للسودانيين. وقد تزايد قلق السيد من أن البريطانيين قد يتخلون عن تعهدهم للعمل من أجل سودان مستقل قرباناً لمصالحهم فى مصر التى كانت تعلوا على ذلك. لقد أفصحوا حقاً عن قبولهم لذلك الأمر فى الإربعينيات وتوج ذلك بإبرامهم بروتوكول صدقى - بيفن عام ١٩٤٦ الذى أقروا فيه بسيادة مصر على السودان، بغض النظر عما إذا كانت تلك السيادة إسمية أو فعلية، وأقروا فيه بوحدة وادى النيل تحت التاج المصري.

كانت هذه المعاهدة مخيبة لآمال المثقفين، من مؤيدى مصر ودعاة السودان للسودانيين على حد سواء، فقد أدركوا وقتها أن من غير المعقول ومن العبث أن يركنوا لأحد طرفى الحكم الثنائى لتحقيق تطلعات أمتهم. أن السبيل الوحيد لذلك، كما أقتنعوا، هو خلق كيان وطنى يكون ناطقاً باسم السودانيين جميعاً، وعلى ذلك الأساس تبارت الاتجاهات - باختلافها فى الرأى السياسى - فى تقديم ما تراه من مقترحات وقد أقترح

السيد عبد الرحمن المهدى - على سبيل المثال - تكوين مجلس استشارى للمحافظة على الهوية المتميزة للسودان للتوصل إلى موقف وتطلعات شعب السودان فى ظل النظام الجديد. وعلى كل حال فقد أختزلت كل تلك الجهود فى تشكيل المؤتمر العام للخريجين فى فبراير ١٩٣٨.

وكما بينت فى الحجج التى أسلفتها فإن السيد عبد الرحمن، حينما اصطدمت مصالحه بمصالح الحكومة، سلك طريقه الخاص. فقد تجاوز بالمراوغة ما أحاطته به الحكومة من محظورات وقوى من نفوذه فى المراكز التقليدية للمهدية وأسس لنفسه مديرين جدد ودوائر نفوذ جديدة وذلك بحسن توظيفه لثروته وقدرته على المناورة، وبحلول عام ١٩٣٥ أحست الحكومة بانه يشكل عنصراً خطراً إذ يمكن أن يصبح رمزاً للمثقفين فيوحدهم بالعناصر التقليدية والدينية فى جبهة سياسية صلدة ذات جاذبية وطنية وصفها أحد المسئولين فى وزارة الخارجية بأنها «شوكة فى جنب الحكومة»[٣٠]

ولتحييد نفوذ السيد عبد الرحمن المتزايد ومواجهة السخط والنشاط المصرى المعادى الذى ستجيبه اتفاقية ١٩٣٦، فإن ستيورات سايمز الذى تولى منصب الحاكم العام خلفاً لمفى من ١٩٣٤ إلى ١٩٤٠ قرر التخلص من سياسة سلفه المعادية للمثقفين، بل ونشط فى التعاون معهم. وشجع تكوين مؤتمر الخريجين بأمل أن يجد منه المؤازة الوثيقة مع الحكومة فيما يتعلق بسياسة السودان للسودانيين. لكن الأحداث سرعان ما دللت على أن سايمز كان يلعب بالنار. فسرعان ما أنقضى شهر العسل بين المؤتمر والحكومة. وانهزم من مؤيدى البريطانيين الخريجون عام ١٩٤٠ وتحول تنظيم الأنصار على أيديهم إلى حزب الأمة الذى لعب دوراً مهماً فى تاريخ السودان.

المهدية الجديدة فى الاربعينيات والخمسينيات:

بقدر ما أكتسبت من شعبية منتظمة فى الثلاثينيات تعرضت المهدية الجديدة وزعامة السيد عبد الرحمن المهدي، التى كانت بلا منازع تقريباً، لتحديات خطيرة فى الأربعينيات والخمسينيات. ويعزى ذلك بشكل رئيسى لنمو التطرف الوطنى فى تلك الأونة على المشهد السياسى السوداني.

فبحلول الاربعينيات بدا أن أغلبية المتعلمين السودانيين أحسوا ان شعار السودان للسودانيين لم يكن صادق النية، بل كان مطية لتغطية الخطط البريطانية ليطول أمد سيطرتهم على الأمة. وهكذا فقد أصابهم الشك فى نوايا الداعية السودانى الرئيسى لذلك الشعار وهو السيد عبد الرحمن المهدي. وللمرة الثانية التقطوا شعار العشرينات «وحدة وادى النيل» الذى كان وسيلتهم لتحقيق استقلال البلاد كما أدعوا لاحقاً. ومما يجدر ذكره فى هذا المقام ان ذلك الشعار القديم كانت قد طرأت عليه تعديلات حتى داخل

مصر نفسها، فلم يعد ذلك الشعار مطلقاً عاطفياً غامضاً بل أصبحت الوحدة إلى حد ما أكثر وضوحاً وتحديداً. فرغم ان الدعوة للوحدة كانت لا تزال قائمة، إلا أن حقوق كل من الطرفين داخل الإتحاد اصبحت مرموقة، كما تحقق الإدراك بأن النضال المشترك للشعبين السوداني والمصرى كان السبيل الوحيد لتحقيق تلك الوحدة. وربما كان من الملائم ان نقترح هنا بأن المتطرفين فى البلدين شكلوا الأدوات المكونة لتلك النظرة والفهم الجديدين.

كانت طموحات السيد عبد الرحمن، كما أشرت، سياسية بحتة، فقد رغب فى أن يحظى بالإعتبار والقوة. وفيما يبدو كان هدفه النهائى أن يسعى بالتدريج للوصول إلى سودان مستقل تكون له ولأسرته (٣١) فيه السلطة السياسية الكاملة. لكن ذلك لم يكن مقبولاً بالمرة من منافسه الرئيسى السيد على الميرغنى الذى لم يبدر منه وقتها ما يشى بطموحات سياسية وكان يتعاون فى هدوء مع الحكومة.

وبسبب شكه فى تآمر البريطانيين سراً مع ابن المهدى لتحقيق هدف حياته، فإن الميرغنى خلال فترة الاربعينيات غير موقفه تماماً وساند المتطرفين وشعارهم الداعى إلى «وحدة وادى النيل».

وقد قَّوى موقف التطرف أيضاً ما وجده من سند فاعل فى دعم الدعاية المصرية المتزايد خلال الاربعينيات وأوائل الخمسينيات. وكان المصريون قد كثفوا نشاطهم بالسودان لزيادة نفوذهم وإعلاء سمعتهم، وذلك فى أعقاب إتفاقية ١٩٣٦ والتى تركت الباب موارباً أمام تسلل المصريين [٣٢]. وسرعان ما أدرك المصريون أن مؤتمر الخريجين، الذى كانوا قد أسقطوه من حسابهم باعتباره أداة البريطانيين، ما هو إلا تنظيم وطنى حقيقي. ومن ثم فقد شجعوا وساندوا نشاطاته بسخاء وفى حقيقة الأمر فإن المهديين الجدد فقدوا نفوذهم عام ١٩٤٤ بالمؤتمر الذى سيطرت عليه منذ ذلك الحين مجموعات مؤيدة لمصر. وقد عرض المصريون على المؤتمر تسهيلات جمة فى المجالات الاجتماعية والثقافية والتعليمية[٣٣]. ولاشك أن ذلك حد من منعة وسمعة المهدية الجديدة وزعيمها السيد عبد الرحمن المهدي. وقد حاولت حكومة السودان تحت الحاجة مجابهة تلك الدعاية بمبادرة ببرنامج الإصلاح الدستورى كالاتيان بالمجلس الإستشارى لشمال السودان عام ١٩٤٦ والجمعية التشريعية فى ١٩٤٨. ولكن ذلك لم يكن بكاف للوطنيين بما فيهم المهديين الجدد أنفسهم اللذين أصروا على حق أمتهم فى الحكم الذاتى وتقرير المصير.

ولقد أصاب السيد عبد الرحمن الكثير من الاحباط لميل الحكومة البريطانية لنسيان تعهداتها بالعمل على أن يكون السودان للسودانيين، وذلك مقابل مراجعة المعاهدة مع مصر بغرض خفض نفقاتها العسكرية فى الشرق الأوسط، ولتؤمن مصالحها الاستراتيجية

الحيوية بالمنطقة في آن واحد . مقابل ذلك فان بريطانيا وافقت حقيقة في بروتكول صدقي – بيفن ١٩٤٦على أن تقر السيادة المصرية على السودان، وعلى وحدة وادى النيل تحت التاج المصري. وعلى كل فقد حاولت حكومة السودان اقناع لندن بعدم منح مصر تلك التنازلات الضخمة، ولكنها طلبت منها ألا تتدخل فيما لا يعنيها، وان تتوقف عن اللهاث وراء «الحكم الثنائى كما لو انه شئ معزول عن بقية العالم»(٢٤). وقد فكرت الحكومة البريطانية بجدية فى تعيين حاكم عام جديد يكمل سياستها وينفذها، وإزاحة الحاكم العام هدلستون عن منصبه.

قد أصيب السيد عبد الرحمن وقطعاً بالخيبة والاحباط لذلك الموقف، وسعى منذ ذلك الحين لسلخ نفسه عن البريطانيين الذين أصبحوا بنظره غير مأمونين ولايعول عليهم، وقد أنعكس ذلك الاحساس بوضوح فى الحملة التى نظمها حزب الأمة منذ الاربعينيات، وخاصة جناحه المتطرف الذى قاده نقد الله والمحجوب، ضد سياسة البريطانيين فى السودان. علاوة على ذلك حاول المهديون الجدد تحسين علاقاتهم مع مصر، بل وجدوا، فى الحقيقة، تجاوباً فورياً من زعماء الثورة المصرية عام ١٩٥٢، فقد قرر نجيب وزملاؤه التخلى عن مطلب مصر التقليدى فى السيادة المطلق على السودان وقبلوا بحق السودانيين فى الحكم الذاتى وتقرير المصير. وهكذا عقدت إتفاقية فبراير ١٩٥٣ بين مصر وبريطانيا التى أدت إلى تحقيق رغبة السيد عبد الرحمن المهدى فى سودان مستقل سنة ١٩٥٦.

حسن أحمد ابراهيم

الهوامش

١- لم يكن على - الابن الاخر للمهدى - مهتماً بالسياسة. وكان قد التحق بالوظيفة الحكومية.

٢- عبيد عبد النور: الثائر الأول (الخرطوم، غير مؤرخ) ص ٥٧ - ٥٨.

٣- ولد السيد عبد الرحمن فى ١٥ يونيو ١٨٨٥، أى بعد وفاة والده باثنين وعشرين يوماً فحسب.

٤- لدراسة سياسة الحكومة نحو المهدية أنظر مقالى الذى قدم للمؤتمر العالمى للمهدية الذى عقد بالخرطوم خلال الفترة ٢٩ نوفمبر - ٢ ديسمبر ١٩٨١ بعنوان:

"Abd al - Rahman al - mahdi , a Master of Manipulation 1900 - 1926 " hereafter " Master of Manipulation."

٥- N.R.O. Int 1/18/89 Note on Mahdism by Symes to Stack, 4, March, 1922.

٦- P.R.O. F.O. 3/1/12374, Memorandum by Davis on Mahdisim, 1926 (hereafter Davies' Memorandum).

٧- يبدو أن الشيخ المراغى بإعلانه ان الراتب لا غبار سياسى عليه قد فشل فى استيعاب مغزاه الحقيقي، ذلك لانه لم يكن مجرد كتاب للتهجد كما ظن بل كان أيضاً رمزاً ملموساً لفكرة المهدي.

٨- Davies' Memorandum

٩- Ibrahim, H.A.: Master of Mainpulation

١٠- لمزيد من التفاصيل أنظر:

Ibrahim, H.A. "Imperialism and Neo-Mahdism in the Sudan, a Study of British Policy towards Neo-Mahdism, " The - International Journal of African Historical Studies (Boston, U.S.A.) 13/2/1979, pp. 214-39

١١- Daly, M.:British Administration and the Northern Sudan 1917 -1924 (Leiden, 1980), quoting Sir James Robertson in an interview with him on 18 June, 1975.

١٢- N.R.O. Ansar 8/1 , Archer to Sayyid Abd al - Rahman, 9 July, 1927

١٣- يوجد النص العربى لهذه الرسائل فى :
P.R.O., F.O. 371/10065

١٤- N.R.O Sec 6/9/52, Memorandum by Lethen on Mohammadan Movement in Northern Nigeria, 18 October, 1925.

١٥- P.R.O. Cab2/4, Minut 7(Mahdism) of the 215th meeting of the C.I.D., 22JULY, 1926.

١٦- أنظر : N.R.C. Ansar 8/3

١٧- Ibrahim H.A. " Imperialism and Neo-Mahdism in the Sudan, a Study of British policy towards Neo-Mahdism, " I.J.A.H.S. 13,2,1979, PP. 217 -20

١٨- P.R.O. F.O. 371/11613, AN Intelligence report, 25 May, 1925

١٩- P.R.O. F.O. 371/19096, note on Mahdism, 28 April, 1935

٢٠- الصادق المهدى : جهاد فى سبيل الاستقلال « الخرطوم » بلا تاريخ ص ٤ .

٢١- N.R.O. Sec 6/8/51, note on Mahdism, 4 December, 1934

٢٢- Warburg, G. : Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society, the case of the Sudan (London, 1978) p.34

٢٣- N.R.O. Sec. 6/8/49, general note on Mahdism and Sayyid Abd al - Rahman 1926 -32, 3 May, 1931

٢٤- الصادق المهدى : جهاد فى سبيل الاستقلال ، ص ٢٩ - ٣٠

٢٥- N.R.O. Sec 6/8/51, note on Mahdist affairs, July, 1936

٢٦- Warburg, G.Ibid, p. 35

٢٧- Ibid, p.38, quoting a memorandum on Mahdism,1935,P.R.O. F.O. 371/19096

٢٨- Ibrahim, H.A. " The Development of economic and political Neo-Mahdism in the Sudan 1926-35, S.N.R.558, 1977,pp. 56-57

٢٩- P.R.O. F.O. 371/19096, Memorandum on Mahdism, 28 April, 1935

٣٠- Ibrahim, H.A. "The Sudan in the 1936 Anglo-Egyptian Treaty" SNR, 1973,pp.10-16

٣١- F.O. 371/20919, No J 3133/3133/16, Minute by Pink on al - Sayyid's visit to England, 9 July, 1937

٣٢- تردد من منافس السيد عبد الرحمن وفى بعض المكاتبات الرسمية بانه كان يتطلع لان يكون سلطاناً أو ملكاً على السودان. أنكر السيد وأسرته تكراراً أو جملة وتفصيلاً هذا الأمر، إلا إننا إذا وضعنا فى الاعتبار طموحاته الواسعة والنمط الملوكى لحياته، فقد نكون محقين فى شكنا بان تلك الفكرة لابد ان تكون على الأقل قد داعبت خياله.

٣٣- N.R.O. File No. KMP/SCR/36. H.2, Memorandum by Symes on the 11936 Treaty, 14 November, 1936

٣٤- لدراسة مفصلة حول هذا الموضوع أنظر:

Fadwa A.A. Taha, The Sudan in the 1946 - 47 Anglo - Egyptian Negotiations: A study of the Background and the development of the conflict (M.A. Khartoum,1981) , pp. 55-56

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

لقد أدى ركود العالم الإسلامى إلى تخلف المسلمين عن موكب التاريخ فوقعت بلادهم فريسة لغزو أوروبا التى مكنها التطور من تسخير طاقات إنسانية هائلة شيدت صروحاً شامخة من العمران فى الاقتصاد والاجتماع والسياسة وابتدعت أساليب جديدة فى العمل المالى والإدارى والعسكرى وأخضعت للإرادة البشرية طاقة البارود والبخار والنفط والكهرباء. غزت أوروبا بلادنا وهى مزودة بكل الإمكانيات فوقعت فى قبضتها قطراً بعد قطر.

لقد كان من حظ السودان أن قامت فيه دعوة عبقرية فذة اعترضت السلطان الأوروبى الذى كان منتشراً فى الشرق الأوسط عن طريق نفوذه على السلطنة العثمانية والمملكة الخديوية. وقد كان من توفيق الله سبحانه وتعالى أن نجحت تلك الدعوة بالرغم من تفوق خصمها فى العتاد النارى وكان من آثار ذلك النجاح أن استطاعت تلك الدعوة الثائرة أن تطهر البلاد من علائق العهد العثمانى الذى أفسد أقطار الشرق الأوسط والمغرب وجعل أرضها ومقدراتها محوزة لفئات من أرباب المال والجاه.

وقف السودان فى ظل الدولة المهدية سداً منيعاً حائلاً دون النفوذ الأوروبى فى جزء كبير من القارة الأفريقية.

وكان هذا الموقف مصدر قلق شديد للدول المستعمرة التى هرعت جنودها وشركاتها الى الشرق الأوسط والمغرب لترث السلطنة العثمانية والى آسيا لترث السلطنة المغولية والى افريقيا لتحوز ارضها البكر وثروتها وكانت تلك الموجة الاستعمارية تدرك انها سوف تقهر وتدمر إذا استطاع قطر من تلك الأقطار أن يناهضها مناهضة فعالة فيعطى البلاد الاخرى القدوة ولذا حرصت على القضاء على دولة السودان وإخماد ثورته ولذا استجمعت بريطانيا قواها وجندت المصريين الذين كانوا فى قبضتها وانقضت على ذلك السد المنيع فوجدت قواتها مقاومة لم تعرف لها مثيلاً فقد كان عهدها بالجهات الأخرى أن يستسلم المغلوبون بعد معركة او معركتين ولكن الأمر فى السودان استمر فى أوج من الصراع المسلح لم ينته الا بعد أن نفدت القوى العسكرية الوطنية فدخل الغزاة بلادنا بعد أن شهدوا أروع أمثال التضحية والفداء.

من أشلاء تلك الضحايا قام السيد عبد الرحمن المهدى مضرجاً بدم الشهادة مصفداً

بقيد الهزيمة مشرداً بعوامل الجوع والفقر والحرمان.

أفاق السيد عبد الرحمن من آلام الجراح ليجد نفسه مسئولاً عن أسرة كبيرة مسئولية كاملة لا تتمشى وحداثة سنه فأخذ كسائر أهل وطنه يلتمس الزرق من فلاحة الأرض المطرية ووجد السيد عبد الرحمن هالة حوله مصدرها بنوته للإمام المهدى فكانت سبباً لالتفاف فلول الأنصار به لسخط كثير من الناس عليه.

أدرك السيد عبد الرحمن منذ البداية أن قوة الأنصار العسكرية قد قوضت وأن دولة الحكم الثنائي تملك من أساليب العصر الحديث ما يجعل مواصلتها أمراً عسيراً فأتخذ أسلوباً قيادياً جديداً تحاشى به اللقاء العسكرى وشيد به وضعاً أدى إلى بعث الأنصار والى تحرير السودان.

نظم الإمام عبد الرحمن الأنصار نظاماً فريداً فان قارنته بنظام القبيلة، أو الطريقة، أو الحزب، أو الجيش، أو النظام الذى تركهم عليه الإمام المهدى وخليفته من بعده لوجدته يشترك مع تلك النظم فى بعض الأوجه ويختلف عنها فى كونه نسيجاً فريداً. وعمل الإمام عبد الرحمن على تحويل طاقة الأنصار الفدائية الضخمة للعمران الاقتصادى فبنى صرحاً اقتصادياً تولى الصدارة فى قيادة نشاط المال السودانى وكان أيضاً نسيجاً فريداً من حيث تنظيمه وعلاقات العاملين فيه واتجاهه نحو أهداف دينية واجتماعية. فكان الإمام لهذا المجهود العظيم رائد النهضة الاقتصادية فى السودان وقائد النشاط الذى عمر شطآن النيل الأبيض والأزرق.

وتمشياً مع هذا الموقف القيادى احتضن الإمام عبد الرحمن حركة التعليم فى السودان فكان بالرغم من وضعه التقليدى داعية لتعليم البنين والبنات يوم كان العدد الأكبر من السودانيين يظن جهلاً ان التعليم فى المدارس الجديدة نوع من المروق. فبددت مواقف الإمام عبد الرحمن تلك الغيوم فأصبح راعياً للتعليم والمتعلمين ثم لحركة الخريجين.

لقد وجد الأدب السودانى الفصيح منه والقومى أصدق تشجيع على يد الإمام عبد الرحمن كما وجدت الصحافة وهى لسان حال البلاد فى السيد عبد الرحمن مؤسساً شيدها بماله ونفوذه وتولى أمر توجيه محرريها وكتابها.

لقد كان الإمام عبد الرحمن يهتدى فى مواقفه المختلفة بهدى الإسلام وكان يستعمل أسلوباً سلمياً قويماً فى تطبيق التعاليم الإسلامية فى المسائل الخلقية والاجتماعية فطبق تخفيض المهور وحارب عادات الوشم والوصل والخفاض الفرعونى ومغالاة السودانيين فى الحداد والإطالة فى ليالى المآتم كما حرص على نشر الهدى الإسلامى بإقامة وتشجيع عدد كبير من المساجد والخلاوى لتعليم القرآن.

كان الإمام عبد الرحمن يرى أن دعوة المهدية قد انتزعت للسودان كياناً مستقلاً وأن

واجبه هو رد ذلك الكيان المسلوب للسودان فنادى والحكم الثنائى ضارباً أطنابه بشعار السودان للسودانيين وكان هذا النداء بداية الحركة الاستقلالية التى رعاها الامام عبدالرحمن وقادها حزب الامة فتخطت كل العقبات واحرزت النصر .

خضع السودان منذ الغزو لحكم ثنائي وقد أدى هذا النظام الشاذ الى نشوء كيان سودانى جديد فى الإدارة والاقتصاد وفى الأدب وفى الحياة الاجتماعية وكان طبيعياً ان يدعم هذا الوضع الاتجاه الاستقلالى لمستقبل البلاد .

لقد نشأت الأحزاب السياسية السودانية حول مطلبى الاستقلال والاتحاد مع مصر وقد كانت الدعوة الاتحادية تلتمس مبرراً من التعاون على إخراج الانجليز فلما تحقق جلاؤهم أجبر الكيان السودانى كل ذى دلو فى حياة البلاد السياسية على التمسك باستقلال السودان .

لقد وهب الله الإمام عبد الرحمن ميزات شخصية نادرة فكان جوده لا حدود له وكانت مروءته ونجدته وشهامته مثار دهشة مواطنيه واعجابهم وكان مجلسه مفتوحاً للعدو والصديق ومعشره طيباً للبعيد والقريب مما بوأه مكانة خاصة فى أنفس الناس فصار بحق أباً للسودانيين شملهم عطفه والفهم قلبه الرحيم وحازت ولاءهم مواقفه القيادية فى إنشاء وتدعيم الحركات والأعمال التى كونت السودان الجديد .

كان الإمام عبد الرحمن تقياً ورعاً عابداً صارماً مع نفسه فى الاستمساك بأهداب الدين وأما مع الناس فقد كان يأخذهم باللطف والتيسير ليدرجهم ويؤلف نفوسهم على تطبيق الاسلام تفادياً للنفور وعملاً بالتى هى أحسن .

ان الصفحات القادمة لا تقدم تاريخاً لحياة السيد الإمام عبد الرحمن المهدى وانما تقص علينا بعض مواقفه وقد أخذنا القسم الأول من المذكرات التى كان يمليها الإمام عبد الرحمن على أبنائه السادة عبد الرحيم الأمين، بشير محمد سعيد، زين العابدين حسين فضاع سجلها بحياة الإمام عبد الرحمن والقسم الأول عبارة عن ما أمكن انقاذه من مدونات اولئك السادة ففيه عوض جزئى عن ما ضاع منها . أما القسم الثانى فقد الفته لجنة التحرير وساهم فيه السيد يوسف بدرى وأمين التوم .

وان ما ننشد من هدف هو أن نبدأ الكتابة الجادة عن تاريخ الإمام السيد عبد الرحمن المهدى لتكشف كل جوانبها للناس حتى تتم المعرفة به وبأعماله وحتى يتمكن الذين قللوا من شأنه لأسباب شخصية أو طائفية أو حزبية من إنصاف هذا الزعيم السودانى العظيم والذى ستكون أعماله ومواقفه وأفكاره رصيداً كبيراً للسودان فى محيط الإسلام وعالم العرب وفى تاريخ النضال الإفريقي .

محمد أحمد محجوب

القسم الأول

الفصل الأول

دعوة الإمام المهدي

لو أننا التمسنا معنى أساسياً واحداً بنى عليه الأمام المهدى تربية أحبابه فى الله لوجدناه التضحية: فراتب الإمام المهدى الذى يتلوه احبابه صباحاً ومساء، ومنشوراته وانذاراته، وأحكامه، وخطبه، التى حفظ الأنصار معظمها عن ظهر قلب - ومجالسه التى يتناقل الناس أحاديثه فيها مركزة فى دعوات وتوجيهات تدفع الناس دفعاً نحو زهد الدنيا والترفع عن الرغبات وبذل النفس والمال والولد وهجر الأهل والخلان للهجرة فى سبيل الله: لقد انصهرت نفوس الأنصار فى بوتقة هذه المعانى الفدائية الحاسمة فهانت عندهم جميع التضحيات فى سبيل العقيدة والمبدأ.

لقد كان أهل السودان قبيل دعوة الإمام المهدى فى شقاق من أمر دينهم وشقاء من ظلم حكامهم وعذاب من ضيق معائشهم. قد جعلتهم الفوارق التقليدية من طريقة وقبيلة نهباً لشريعة (فرق تسد) فظلوا على ما كانوا عليه من ضيق الحال ستين عاماً حتى قرع آذانهم نداء الإمام المهدي:

«لا يخفى تغيير الزمن، وترك السنن، ولا يرضى بذلك ذو الإيمان والفطن، بل أحق أن يترك لذلك الأوطار والوطن لاقامة الدين والسنن.. الخ» فدعا الناس لترك الأهل والمال والولد والهجرة فى سبيل الله لاقامة دين الله وان يبايعوه على «ألا يشركوا بالله شيئاً ولا يسرقوا ولا يزنوا ولا يأتوا ببهتان ولا يعصوه فى معروف وعلى زهد الدنيا وأن يبذلوا نفوسهم وأموالهم فى سبيل الله وألا يفروا من الجهاد.»

فلبى الناس نداءه يسعون إليه رجالاً وعلى كل ضامر يإتون من كل فج عميق، فاجتمع لديه جيش جهاد مستميت متربص إحدى الحسنيين: النصر أو الشهادة، فلاقوا فى الله صعاباً تشيب النواصى بطلاقة أوجه، وذلاقة ألسن، وسرور فؤاد.

خاض أصحاب المهدى موقعة أبا فانتصروا على عدو يفوقهم عدداً وعتاداً، وهاجروا معه الى قدير فقاتلهم الفكى المختار بجبل الجرادة فانتصروا عليه، وفى قدير أراد ان يباغتهم راشد بك أيمن فاستعدوا لملاقاته وهزموه، ثم قاتلوا جيش يوسف باشا الشلالى فأعز الله جنده بالنصر ثم بدأت رحلتهم الجهادية الشاقة نحو الأبيض فقاسوا من العسر الواناً حتى أحاطوا بالأبيض التى دخلوها على أثر مجهود ذى مرحلتين مرحلة الفتح عنوة وقد أدت لخسائر كبيرة ثم مرحلة الحصار الطويل الذى أدى لاستسلام المدينة.

وبينما كان المهدى ينشر الدعوة فى كردفان كان السودان أجمع قد تأهب للانخراط

في سلكها فبربر، والبحر الأحمر، ودار فور، والجزيرة، رجعت صدى الدعوة ولبت نداء الجهاد.

وبعد تحرير الأبيض خاض الإمام المهدى المعركة التى كسرت شوكة الحكم التركى المصرى بالسودان: معركة شيكان التى توجه الانصار بعدها فى رحلتهم الطويلة نحو الخرطوم التى حاصروها وحرروها وصدوا عنها النجدة الانجليزية لغردون فى واقعة أبى طليح.

لقد انتصرت الدعوة في السودان بسرعة مدهشة وتوفيق باهر وانتصار متوال لم تعترضه هزيمة واحدة وكانت السواعد التى شيدت هذا الصرح المجيد تتأهب للمراحل الاخرى للدعوة لنشرها فى كل عالم الإسلام.

كتب الإمام المهدى للجهات المختلفة من العالم الإسلامى مخاطباً حكامها وسكانها للاستجاب لدعوته إياهم لإحياء وتطبيق تعاليم كتاب الله وسنة الرسول فقال فى خطابه لسكان مصر:

«وليكن فى علمكم أن أمر السودان قد انتهى ونحن قادمون على جهتكم بحزب الله قريباً إنشاء الله... الخ»

ومن مشارف هذه القمة من القوة بالله والعزة لدين الله أراد الله أن يقبض الإمام المهدى إلى جواره { ولا يحيطون بشئ من علمه إلا بما شاء وسع كرسيه السماوات والأرض ولا يؤوده حفظهما وهو العلى العظيم }

توفى الإمام المهدى فى يوم ٨ رمضان سنة ١٣٠٢ هـ عن عشرة ذكور هم السادة:

الفاضل، البشري، محمد، الصديق، عبد الله، الطيب، الطاهر نصر الدين، عبد الرحمن، على وعن عشر بنات هن السيدات: زينب، أم كلثوم، نور الشام، ام سلمة، عائشة، مريم، نفيسة، زهراء، قمر، آمنة.

مولدى والبيئة التى نشأت فيها

لقد وضعتنى أمى وهى السيدة مقبولة بنت الأمير نورين ابن السلطان محمد الفضل فى أم درمان فى أول شوال سنة ١٣٠٢ هـ الموافق ١٥ يونيو ١٨٨٥م وكان ذلك عقب انتقال الإمام المهدى باثنين وعشرين يوماً وفى السادسة من عمرى التحقت بخلوة.أبناء المهدى وحفظت القرآن وأنا فى الحادية عشرة من عمرى وكنت وأنا فى الخلوة أعيش فى بيئة إجتماعية فريدة ليس لها نظير فى التاريخ الحديث، كنت فى وسط يؤمن كل من فيه أن الآخرة خير له من الأولى وكل يفضل أن يستشهد فى سبيل دين الله: وسط يفضل كل من

فيه ألا يعيش فى عالم تقهر فيه عقيدته. لقد آمن الأنصار إيماناً لا ريب فيه أن الموت بداية الحياة الحقة فلا يخشى الموت إلا من ساء صنيعه فى الحياة الدنيا.

أذكر أننى كنت واخوتى لا نتبرم ولا نشكو حين ينقطع عنا الطعام ونظل يوماً أو بعض يوم لا نجد أكلاً فقد طبعنا على الصبر وكبح جماح الرغبات وأذكر اننا كنا نسمع بعض الهمس من المشفقين والعاطفين ونسمع من يستنكر ما نعانيه نحن أبناء المهدى من جوع وحرمان ولكننا ما كنا نعبأ بذلك الهمس وكان الخليفة يعلم ما نحن عليه من جوع وحرمان وكان من جانبه يعتبر هذا الوضع يبعد عن أذهاننا أن المهدى ملك وسلطان : وانما هو صاحب دعوة تطهير للأنفس وتقرب للواحد الديان.

ولم يكن ما لدينا من مأكل وملبس يفوق فى شئ ما لدى عامة الأنصار، وكان الأنصار لا يعرفون للحياة إلا أنها عبادة وتقوى وجهاد فى سبيل الله ومن أجل هذه الغايات السامية كانوا يعيشون، لا يزيدهم أذى الفقر والمتربة إلا قوة فى الاندفاع نحو غايتهم وقد جمع الإمام المهدى حكمة هذه التربية فى قوله: « حفت الجنة بالمكاره والنار بالنعم »

كانت حياة الناس فى البقعة (أم درمان) تعبئة دينية متواصلة فينادى منادى الصلاة فى الفجر فتلبى المدينة على بكرة أبيها وإذا بالله أكبر تدوى فتملأ الفضاء جلالا وروعة وإذا بالمصلين يتوافدون فيضيق بهم المسجد على رحابته، قد ربطهم إخاء فى الله وزمالة من أجل دين الله وربطهم حب الإمام الذى عطرت سيرته القويمة الآفاق وأذهلت حوادثها المجيدة العقول وأدت نتائجها الباهرة الى وحدة الكلمة حول عقيدة التوحيد وطهارة الأنفس ورفعة الأخلاق.

لقد حرص الإمام المهدى على مستوى رفيع فى كل شئ وكان يوجه أحبابه ليحسنوا فى كل وجه من الأوجه حتى الشكليات فيكتب لهم مثلاً فى الحرص على إجادة الخط فيقول: «الحمد لله الوالى الكريم والصلاة على سيدنا محمد وعلى آله مع التسليم، وبعد: فمن عبد ربه محمد المهدى بن عبد الله إعلاماً منا لجميع كتاب أحكام المهدى وأنصار الدين، أما بعد فالذى نعلمكم به ان الله سبحانه وتعالى قال فى كتابه العزيز { واحسنوا أن الله يحب المحسنين } فحيث فهمتم فلابد من تحسين الخط وتجويده وعدم تغيير الحروف وقلب معانيها فقد أهلك الله المغيرين ودمرهم فاتركوا خطهم ولا تسلكوا سننتهم وأظهروا السين من بسم الله الرحمن الرحيم والشين من الشيطان الرجيم وأعطوا الحروف حقها كما انزلت وحسب ما عهد فيما سلف وتعليق الكاف والهاء على هذه الهيئة فإياكم وكتابة الترك ثانى مرة واجتهدوا فى أخذ حذركم عنها كى تعودا أيديكم على كتابة القرآن العظيم الذى انزل بها واحفظوا أمرنا هذا وأعلموا به الجميع ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.. (١٣٠٠هـ)»

وحرص الامام المهدى على تطهير الحياة الاجتماعية من عبارات اللهو والعبث والالفاظ

النابية واللغو وقد جاء فى منشوره:

« من يتكلم بفاحشة فعليه ثمانين سوطاً ومن قال لأخيه المؤمن يا فاجر أو يا سارق أو يا زانى أو يا خائن أو يا ملعون أو يا كافر أو يا لوطى فعليه أن يضرب ثمانين سوطاً ويحبس سبعة أيام وكذلك عقاب من قال لأخيه المؤمن يا كلب أو يا خنازير أو يا يهودى أو يا ديوس أو معرص ».

لذا نشأنا ونحن أطفال فى مجتمع خال من الألفاظ النابية واللغو وأذكر اننى كنت واخوتى أبناء المهدى فى هجرة الى شمبات وكان يصحبنا الأمين شكر الله (الذى توفى سنة ١٩) فوجدنا هنالك أولاداً يلعبون فاقتربنا منهم وسمعنا أحدهم يقول لاخيه يا ابن الكلب ففررنا من قربهم من شدة الدهشة كيف يرمى أحد اخاه ببنوة النباح؟

وقبل واقعة كررى بسنتين أخذت أنا واخوتى أبناء المهدى نتردد على مجلس الخليفة لنسمع منشورات المهدى ونتلقى عن القضاء دروساً فى علوم الدين وأذكر من مدرسينا « على قطّاع الشك »، وكان أخى على أصغرنا سناً وكنت أنا اليه فى صغر السن أما اخوانى الكبار محمد والفاضل والبشرى فقد كانت رجولتهم قد اكتملت آنذاك ورغم اننا لم نكن أبناء أم واحدة فقد قامت بيننا أواصر الحب على أشدها وأذكر ان والدتى كانت تحدب عليهم وتساوى بيننا فى العطف والحنان.

لقد بدأت الأخبار ترد ويرددها الناس عن قدوم الترك (الجيش الانجليزي- المصري) وكان الانصار يفيضون عزيمة وثقة بأن الدين منصور واذكر أننى رأيت ذات يوم من الأيام رؤيا رأيت ان الترك قد دخلوا جامع المهدى من الناحية الغربية وأن صفوف الأنصار منكسرة نحو الناحية الشرقية من الجامع، ورأيت مولى لنصر الدين أخي يسمي جابراً قد سقطت منه الراية الزرقاء فقلت له فى المنام « ياجابر أرفع الراية »، لم أحدث أحداً بهذه الرؤيا ولكن خليفة المهدى سألنى وقال لى « هل رأيت رؤيا؟ » فقصصت عليه الرؤيا، فقال لى « من الذى قال يا جابر أرفع الراية أنت أم خليفة المهدي؟ » فقلت له « أنا » فكرر السؤال ثلاث مرات فأجبته عليه، فقال لى « أكتم هذه الرؤيا ولا تخبر أحدا » وبعد حين سألنى الخليفة محمد شريف قائلاً لى « هل رأيت رؤيا؟ » فقلت: « نعم » فقال « ما هي » فقصصتها عليه فقال لى « اكتمها ولا تخبر بها أحداً » واستغربت كيف بلغهما كلا على حدة خبر هذه الرؤيا وما كنت قد أخبرت بها أحداً.

إن روح التضحية التى غرستها دعوة الإمام المهدى فى هذا الشتات من القبائل والطوائف القاطنة بلاد السودان هى التى أحالتها أمة مؤمنة مجاهدة، ان تلك الروح قد أعدت هذه الامة اعداداً وفاقاً للمشاق التى اكتنفتها والحروب التى واجهتها بسبب عداء الاقطار المجاورة وبسبب تنافس الدول الأوروبية على هذه المناطق.

دخول الجيش الغازى فى نهاية المهدية

بعد وقفة دفاعية مجيدة فى حدودنا الشمالية تمكن جيش كتشنر من التوغل فى أرضنا وهزم جيش محمود ود احمد الذى أرسله الخليفة لصده ثم توجه نحو أم درمان.

وفى يوم الجمعة ١٥ سبتمبر من ١٨٩٨م طويت تلك الصفحة من تاريخ السودان واننى إذ أترك للمؤرخين أن يكتبوا ما لها وما عليها اؤكد أن هناك أمراً لن يختلف عليه الناس متى ما انصفوا وهو أن شعبان من عام ١٢٩٧ بعد الهجرة هو الشهر الذى شهد مولد الامة السودانية وهو شهر ظهور الامام المهدي.

فى يوم الخميس الموافق ١٤ سبتمبر أخذ العدو يصوب مدافعه نحو قبة الامام المهدى وقد قصد الغزاة بهذا الفعل الآثم البشع إماتة الروح المعنوية عند الانصار واشاعة اليأس والضعف بين صفوفهم. ولكن لم يتم لهم ما أرادوا فقد كنا والمدافع تضرب القبة أشد تحرقاً للقاء وأكثر تعلقاً بالموت والشهادة. لقد أظلمت الأرض حولنا فزدنا احتقاراً للحياة الدنيا وزهداً فيها: كنت أرى القذائف تصيب القبة وتنثر احجارها وتصيب هذه الاحجار المتفجرة النساء والاطفال وكان الناس يشهدون كل هذا ولا يكادون يصدقون أعينهم فملأ جوانحهم قربُ الشهادة والخلود فى دار النعيم.

موقعة كررى

لقد خرج جيشنا للقاء الغزاة بكررى فتفوق الغزاة بسلاحهم الفتاك ودخلوا أم درمان فى يوم الجمعة الموافق ١٥ سبتمبر من ١٨٩٨م .

لم أذهب لكررى مع الجيش لصغر سنى وقد أمر الخليفة أن يتخلف أبناء المهدى الصغار فتخلفوا. أما أخى محمد فقد كان من أول شهداء كررى وعندما دخل الغزاة أم درمان خرجنا منها وكان المراد بهذه الحركة المحافظة على العروض بالنسبة للنساء والعجزة والاستعداد لصدام آخر بالنسبة للرجال.

الكَسرة

لقد خرجنا من أم درمان فى عصر يوم الجمعة ١٥ سبتمبر سيراً على الاقدام وقد تم خروجنا فى مجموعتين، مجموعة مع خليفة المهدى ومجموعة مع الخليفة شريف. وكانت الاخيرة اكثرها من العوائل والعجزة والاطفال وقد كنت أنا وأبناء المهدى الآخرون وعددنا ثمانية فى هذه المجموعة أما أخى الصديق فقد كان مع خليفة المهدي.

شهداء دبيكرات

لقد اتجه الخليفة نحو الغرب وتمكن من السير حتى وصل قدير ثم عاد بجيشه حتى لاقى ونجت فى أم دبيكرات فكانت الواقعة الشهيرة التى استشهد فيها الخليفة والخليفة على ود حلو والصديق ابن المهدى واحمد فضيل وهارون محمد واثنان من أبناء خليفة المهدى وآخرون من أمراء جيش المهدية وجنده.

مجموعة الخليفة محمد شريف

أما نحن الذين كنا مع الخليفة محمد شريف فقد حاولنا اللحاق بخليفة المهدى فلم نفلح لكثرة من معنا من عوائل ونساء وبعد مشقة وصلنا بالقرب من تندلتى ثم فكرنا أن نعود أدراجنا لنسكن بجزيرة أبا.

كنا فى إرهاق شديد بسبب الجوع والمشقة فأرسل الينا الخليفة عبد الله مائة جمل لنتمكن من اللحاق به على ظهورها. ولكننا أكلنا حوالى أربعين منها لشدة الجوع وأرسلنا على ظهور البقية العوائل اللائى كان رجالهن مع خليفة المهدى ولم نستبق سوى عدد قليل من تلك الجمال لحاجتنا.

وفى طريق عودتنا اعترضنا النيل الأبيض فعبرناه بالمراكب وتربص بنا جيش كبير يقوده عبد الرحيم ود أبدقل فأسرنا دون مقاومة وقد كان عبد الرحيم هذا معيناً من قبل الحكومة الثنائية ليأسر كل من كان عائداً من الغرب أو ذاهباً إليه وقد انتهجت الحكومة هذه السياسة عندما علمت بلقاء جيش أحمد فضيل لخليفة المهدى وتقوية الأنصار وخافت الحكومة أن تجتمع فى الغرب فلول الأنصار بعد أن تم شتاتها فى كررى فيكونوا قوة هائلة تكمن فى الغرب.

لقد أرسلنا بعد الاسر للشوال وفى الشوال وجدنا وابورات العدو فى انتظارنا وفيها ضباط من الانجليز ومن المصريين فأدخل فيها أبناء المهدى الفاضل والبشرى والخليفة محمد شريف ووالدتى وأرسلوا الى حلفا.

أما أنا وبقية أبناء المهدى الصغار والنساء والاطفال فقد تركنا فى الشوال من غير مأوى ومن غير غذاء أو كساء.

وظللنا هكذا فى العراء الى أن أتت السيدة عائشة بنت أحمد شرفى زوج الامام المهدي، فارتحلنا معها إلى حلة عبد العزيز بالقرب من المسلمية وقد أعدت لنا السيدة عائشة رواكيب وبقينا فى حلة عبد العزيز الى أن أفرج عن أبناء المهدى والخليفة شريف.

ا

لشكابة

وعندما أفرجت الحكومة عن أبناء المهدى والخليفة محمد شريف سألتهم أين يريدون أن تكون سكناهم فقالوا «فى الجزيرة أبا» فرفضت الحكومة وعرضت عليهم الاقامة فى دنقلا فرفضوا، ثم شرع السيد البشرى يبحث عن مكان على النيل فوجد قرية الشكابة فطلب الاقامة فيها فأجيب الطلب واستقرت لنا السكنى بالشكابة.

لم يكن حالنا بالشكابة أحسن منه فى حلة عبد العزيز فكنا نقتات من ورق الاشجار ونباتات الخلاء فى بداية استقرارنا فيها ثم شرعنا نزرع قوتنا فى أرض مجاورة وما أن سمع الناس باستقرارنا حتى التف حولنا عدد من فلول الانصار من بقايا المعارك الدامية التى أدت الى استعمار البلاد.

لقد اجتمع فى الشكابة نفر عديد من جميع القبائل وعمرت القرية عمرانا واسعاً.

وعندما كان خليفة المهدى ومن معه من جموع الانصار فى دار الجوامعة حاولت قوات الجيش الثنائى ملاقاته والقضاء عليه وكانت بقيادة الكولونيل كتشنر اخى السردار فلما أدركت القوة الحكومية حقيقة قوة الانصار تراجعت فواصل الخليفة سيره غرباً وقد كان لهذا الفشل أثر كبير فى تخوف الحكومة من بقايا عناصر المهدية فنشطت المخابرات فى كشفها واستئصالها.

لقد وصلت الحكومة إشاعات بأن المجموعة التى بالشكابة مع الخليفة محمد شريف لا تلبث أن تنهض ثائرة وقد نقل للحكومة أن الخليفة محمد شريف يزمع المحاربة وانه يفرض على سكان القرية اخلاقاً ومنهاجاً مهدوياً ودعم هذا القول ما لمسه الحكام الدخلاء من معاملة الخليفة محمد شريف لهم إذ كان يصافحهم جالساً وإذا جلس أحدهم بجانبه بارح السرير وما إلى ذلك من المعاملة الجافة.

ومن ثم ارسلت الحكومة السيد صالح جبريل لينصح سكان الشكابة بالاتصال بالحكومة فى سنار لنفى ما اشيع عنهم من خبر الاستعداد للحرب.

شهداء الشكابة

كنت انا مع اخى البشرى فى خلوة فلما علمنا من الخليفة محمد شريف ما قاله السيد صالح جبريل استعد اخى البشرى للذهاب لسنار فأعد حماره ووضع له الطعام، فشرع يتناول وجبته ثم يبدأ رحلته وفى تلك الاثناء إذا بنا نسمع منادياً يقول «الخليفة بتاعكم فين يا أولاد الكلب؟» ففتحت الصريف لأنظر ماذا أرى فقلت: «جاءنا الترك على حال

مثل حالهم يوم الواقعة».

كان بعض الانصار يفلح أرضاً عندما جاء العسكر وكان من بينهم شخص يسمى بله (وهو غرقان) فعندما رأى العسكر رفع فأسه وصاح صيحة المهدية الشهيرة: «الدين منصور»، فما كان من العسكر الا أن اطلقوا النار فأردوا سبعة عشر شخصاً قتلى ثم حاصرنا العسكر وقابل ضباطهم الخليفة محمد شريف ثم انتحوا ناحية وشكلوا مجلساً عسكرياً وقرروا اعدام الخليفة شريف وابناء المهدي.

اعلنوا علينا ذلك القرار وهموا بشد الوثاق على الضحايا فرفضوا وقالوا: «انا للموت صابرون» فأطلق العسكر الرصاص على الخليفة شريف والفاضل والبشرى المهدى فماتوا.

كان الحكم بالاعدام قد شمل أخرين أذكر منهم عبد القادر بن السيد محمد وعبد الصمد ابن حاج شرفى الا انهم قد أفرج عنهم فى اللحظة الاخيرة.

أما انا فقد أصبت بالرصاص فى صدرى إصابة خطيرة وكنت انزف بين الجرحي، أما القتلى من الانصار فقد دفنوا الا الخليفة محمد شريف والفاضل والبشرى فإن اجسادهم قد اثقلت بالحجارة وقذف بها فى نهر النيل.. لعل الحكام ارادوا الا تكون لهم قبور تزار..

وكان من لم يقتل أو يجرح من صغار ابناء المهدي: عبد الله، الطاهر، نصر الدين، وعلى فقد أخذوا للاسر فى امدرمان حيث اقاموا حتى اضيف اليهم اسرى ام دبيكرات فأخذوهم جميعاً للاسر برشيد اما الجرحى فقد اخذوا لسنار ولكننى لم أذهب معهم - ولعل الحملة لم ترغب فى ضمى الى الجرحى خوفاً من المسئولية الناتجة عن ضرب غلام لم يبلغ الحلم.

جزيرة الفيل

أراد الله ان أجرح وأن اترك وحدى مع النساء والعجزة بعد ان عركتنا حوادث اليوم الاسود يوم واقعة الشكابة الذى سيكشف التاريخ عن وجه الكالح للاجيال القادمة لترى وتعلم وتجد العبرة.

تجمعت فلولنا بعد الحادثة تحت مجموعة من الشجر بجوار قرية البرياب واقمنا هناك عدداً من الشهور فراشنا التراب وسقفنا السماء وقد صحبتنا ونحن فى تلك الحال قوة يقودها الجاويش فضل الله وقوامها ثمانية من العسكر ثم رحلنا الى جزيرة الفيل حيث اقمنا عشر سنوات نقتات بالزراعة المطرية فى أراضى الشكابة وكنا نعمل أولاداً ونساء ونحمل محصولنا الى جزيرة الفيل حيث سكنانا.

وبعد أن اقمنا سبع سنوات بجزيرة الفيل أعيد أهلنا الذين كانوا فى الاسر برشيد إلى

أمدرمان.

لقد كانت المعاملة فى رشيد قاسية جداً وكان البرد وسوء الكساء والغذاء أسباباً فى القضاء على جميع اخوانى الاسرى فقد قتلهم السل واحداً واحداً ولم ينج الا الطاهر المهدى الذى مات بحلفا متأثراً بالعلة التى أصابته اثناء الاسر برشيد وعلى المهدى الذى عاش حتى توفاه الله عام ١٩٤٥م.

وعندما أعيد أهلنا من رشيد اسروا فى حلفا وكان فيهم نساء الامام المهدى والخلفاء والأمراء، ثم شرعت الحكومة فى الافراج عنهم تدريجياً.

أما الذين افرج عنهم فقد استقروا فى ام درمان وسكنوا بالايجار وكنت انا مقيماً بجزيرة الفيل أذهب لأم درمان لأتلقى دروساً فى الفقه وعلوم الدين على يد الشيخ محمد البدوى وغيره من أساتذة ذلك الوقت كما كنت اتطلع للزراعة بالجزيرة أبا حيث لها تاريخ وثيق بأسرتى.

الجزيرة أبا

لقد نزحت أسرة الامام المهدى من جزيرة الاشراف بدنقلا واستقرت حيناً من الدهر في كررى شمال الخرطوم.

وكان السيد محمد أحمد شغفاً بالعلم فطلبه عند عدد من المشايخ فى الخرطوم وجوارها كما كان مولعاً بالعزلة يجد فيها مجالاً واسعاً لمطالعاته وقراءاته وتعبده. فكان يأوى الى جزيرة أبا التى كانت موحشة لا يقيم فيها إلا بعض صيادى الاسماك من الشلك اقامة مؤقتة فاتخذ لنفسه فيها غارين يلجأ اليهما للوحدة التامة.

وقد رأت أسرة السيد محمد احمد لياقة الجزيرة أبا من حيث صلاحية غاباتها التى تتيح لأفراد الاسرة العاملين فى صناعة السفن مادة ميسورة فاستقرت الاسرة هناك في أبا حتى اعلن الامام المهدى دعوته.

تقع أبا شمال كوستي ويبلغ طولها خمسة وثلاثين ميلاً وعرضها ثلاثة أميال.

لهذا كله طلبت من الحكومة فى عام ١٩٠٦م ان تعطينى أرضاً للزراعة بالجزيرة أبا وقد نازع فى ذلك بعض القبائل التى كان أفرادها يزرعون فى الجزيرة أبا ويرعون ماشيتهم. وقد تم لى ما أردت فأعطيت لى أرض غفار مليئة بالأشجار والزمت بان أنظفها

وأزرعها فى مدة خمس سنوات فإن فعلت أمتلكها بموجب قانون التعمير الذى كان معمولاً به فى ذلك الوقت.

وهكذا فقد ارتبط تاريخ اسرتى ارتباطاً وثيقاً بأبا حيث شهدت أبا مولد الدعوة المهدية كما اصبحت موطن نشاطى فى تجديد العلاقة بالانصار وجمعهم حول تعاليم الدين وبعث تراث أبائهم واصبحت ايضاً مركز نشاطى الاقتصادى فى الانشاء والتعمير.

حادثة ود حبوبة

كان سلاطين باشا ذا نفوذ كبير فى تصريف سياسة حكومة السودان نحو الاهالى وكان الصق الحكام بشئوننا وقد طلبت أن تكون إقامتى ومن معى بامدرمان إلا ان سلاطين باشا رفض هذا الطلب.

وفى عام ١٩٠٨م ارتجت جوانب النيل الأزرق بحادثة المجاهد عبد القادر بن محمد امام المشهور بود حبوبه وهو من أبناء قبيلة الحلاوين ذات المبادرة المعروفة فى تلبية دعوة الامام المهدى وقد كان عبد القادر فى جيش عبد الرحمن النجومى المتوجه لمصر وكان بعد واقعة توشكى ضمن الاسرى فمكث فى مصر الى ان اطلق سراحه فعاد الى دار الحلاوين وعاش عيشة عامرة بمعانى المهدية والتغنى بامجادها مستنكراً للحكم الجديد وقد التف حوله عدد من الاتباع وعندما همت الحكومة بقمع هذا النشاط نشب القتال بين الانصار بقيادة ود حبوبة وجنود الحكومة وبعد ضياع فى الأموال والانفس انتصرت قوات الحكومة وشنق عبد القادر ود حبوبه.

ام درمان

لقد اثبتت تلك الحادثة للحكومة ان شعلة المهدية لم تخمد فى نفوس كثير من الناس وانها مازالت قوة فعالة فخشيت الحكومة ان تتجمع عناصر الانصار فى صعيد واحد فعدلت سياستها تخوفاً وسمحت لنا بالذهاب لام درمان والاقامة فيها فطلبت من الحكومة السماح لنا ولأسرنا بالبناء فى احدى المناطق فسمح لنا ولعوائل الخلفاء والامراء بالبناء فى منطقة العباسية بجوار المركز لتسهل المراقبة.

لقد كنت فى تلك السن المبكرة مسئولاً عن تلك الاسرة الكبيرة ولم تكن مهمة اعالتها والدفاع عنها سهلة فقد صعب علينا القوت وبناء المساكن وبالرغم من ابتعاد كثير من الناس عنا خوفاً من الحكومة وهروباً من كيد المخابرات فإن أهل الخير الذين وجدوا فى أنفسهم الشجاعة لمساعدتنا لم ينعدموا فقد ساعدنا بالخدمة والعمل قوم منهم جماعة

تامة الفكى شرفه وفكى الدومة وعرديب وعبد السلام وآخرون.

وأصبحت بعد الاقامة فى امدرمان اتردد بين امدرمان والجزيرة أبا للزراعة وعندما تسامع الناس بوجودى بالجزيرة أبا قدمت لجوارى جموع كثيرة من مختلف القبائل فاهتمت الحكومة بهذا الاقبال فوضعت عدداً من القادمين فى السجون وارجعت اخرين الى الاماكن التى نزحوا منها تحت حراسة مشددة.

وقد اعاننا بالحامية الأدبية والدفاع عنا حين صار القذف فينا وفى سيرتنا سبيل الزلفى إلى الحكام جماعة من الصناديد أذكر منهم سليمان أكرت وعبد المجيد أبساق وأبا الحسن عز الدين ومحمد عوض الله وغيرهم.

كان الانصار يهادوننا فى الخفاء ويسعون بشتى السبل فى تقديم المعونة لنا ورفع شأننا وقد كانت الحكومة تصرف لنا مرتبات اسرى لا تزيد فى مجموعها على خمسة عشر جنيهاً شهرياً توزع على الافراد بحيث يأخذ بعضهم جنيهين وبعضهم جنيهاً ونصف الجنيه وبعضهم خمسة وسبعين قرشاً وكان نصيبى أنا خمسة جنيهات.

الفصل الثانى

نظام الحكام الجديد

ثنائية الحكم

عندما دخل كتشنر أمدرمان رفع العلَمْين البريطاني والعلم المصرى رمزاً لثنائية الحكم الجديد وقد أبرمت حكومتا بريطانيا ومصر (التى كانت تحت هيمنة بريطانيا) اتفاقية الحكم الثنائى التى بموجبها فوضت الرئاسة العسكرية والمدنية العليا لموظف يكون حاكم عام السودان ترشحه بريطانيا ويعينه خديوى مصر.

عين كتشنر أول حاكم عام للسودان فقسم البلاد الى مديريات وهذه إلى مراكز قام بإدارة شئونها ضباط الجيش المصرى وكانوا «إنجليزاً» وتولى المصريون المناصب الدنيا كمآمير فى المراكز.

المخابرات

وأقام الحكم الجديد شبكة متينة للمخابرات للتعرف على أحوال الناس والتأكد من ولائهم وتتبع أى أثر من الولاء للمهدية وغرس عقائد واتجاهات مضادة لها وقامت الحكومة بحملات قوية للقضاء على تعاليم الانصار ومنعت تلاوة راتب الامام المهدى وهو مجموعة الآيات والدعوات المأثورة التى أمر الامام المهدى ان تقرأ تسبيحاً بحمد الله قبل طلوع الشمس وقبل الغروب، كما منعت حيازة أو قراءة منشورات الامام المهدى ومنعت التسمى بالانصار، وحاولت ان تحملنى على ان اتسمى عبد الرحمن محمد أحمد كما كانت تراقب اتصالاتى بالناس وتمنعنى التنقل وكان جهاز المخابرات مكلفاً بكشف هذه المحظورات وكانت الحكومة توقع على مخالفيها اصرم العقوبات.

مديرية دارفور

كان نفوذ الحكم الثنائى شاملاً كل إقليم السودان الحديث ماعدا مديرية دارفور التى رأى كتشنر منذ البداية ان صعوبة حكمها حكماً مباشراً تبرر له بسط هيمنة عامة عليها. فعندما استطاع على دينار بن السلطان محمد الفضل القبض على زمام الأمر فيها عقب الفوضى التى عمت البلاد بعد واقعة امدرمان واصبح سلطاناً على عرش آبائه عملت حكومة السودان على عقد اتفاق معه يعترف بسلطته مقابل جزية سنوية يؤديها للحكومة.

الحرب العالمية الأولي

فى يوليو من عام ١٩١٤م دخلت بريطانيا وحلفاؤها ومستعمراتها فى حرب ضد المانيا وحلفائها ومستعمراتها وقد أدخل الفريقان فى تموين الحرب الطحون كل مواردهما الاقتصادية والعسكرية واعلن حاكم السودان العام السير رجنلد ونجت وقوف السودان الى جانب بريطانيا كما أن السياسة البريطانية التى كانت مسيطرة فى واقع الامر على مصر قد ادخلت مصر الحرب الى جانب بريطانيا والحلفاء .

كان نظام الحكم فى مصر فى ظل الاحتلال البريطانى فريد النوع اذ ان السيادة الاسمية كانت تابعة لتركيا والسلطة الشكلية كانت فى يد خديوى مصر والسيطرة الفعلية كانت فى يد القنصل البريطانى اللورد كرومر.

ان اتفاقية الحكم الثنائى نقلت هذا النوع من النظام الفريد الى السودان فكان السودان شكلاً تحت ظل الحكم الثنائى وموضوعاً تحت السيطرة البريطانية كما أن الجيش المصرى الذى اشرفت بريطانيا على تدريبه بعد الاحتلال كان مسئولاً عن الدفاع عن السودان وقد عسكرت منه قوة كافية لحفظ الأمن والدفاع بالسودان وكان سردار الجيش المصرى هو أيضاً حاكم السودان العام وقد اخذ كتشنر هذين اللقبين وانتقلا لخليفته ونجت لذا سخرت موارد السودان أثناء الحرب لصالح الامبراطورية البريطانية فحارب الجندى السودانى الذى كان مجنداً فى الجيش المصرى خارج حدود بلاده كما بيعت منتجات السودان لبريطانيا بأسعار تساوى أسعارها العادية وقت السلم.

دخول تركيا الحرب

لقد سبب دخول تركيا الحرب إلى جانب المانيا خطراً سياسياً كبيراً لبريطانيا فى العالم الاسلامى فلما أزمعت تركيا دخول الحرب عقد الخليفة العثمانى مجلسه وافتى بأن الجهاد المقدس قد وجب إعلانه ضد بريطانيا وحلفائها فأعلنه وكاتب المسلمين فى كل مكان له به علم وصلة واستنفرهم للجهاد ضد بريطانيا وحلفائها .

اسرعت بريطانيا بمقاومة هذا الاتجاه حال ما أدركت ان تركيا سوف تدخل الحرب ضدها .

قام حاكم السودان العام بطواف فى اقاليم البلاد وكاتب زعماء القبائل ومشايخ الدين داعياً لتأييد السياسة البريطانية وموضحاً بطلان قضية المانيا ومؤكداً ان تركيا لم تدخل الحرب دفاعاً عن الإسلام ولا غيرة على الدين وإنما تبعية للألمان كما يؤكد احترام بريطانيا للاسلام والمسلمين ويناشد الناس التأييد والولاء لحكومة السودان.

كذلك جمع ونجت اعيان السودان ومشايخ الدين والعلماء فى سراى الحاكم العام بالخرطوم فأوضح لهم سياسة بريطانيا وأبطل قضية المانيا وجرد موقف تركيا من أى علاقة بحماية الإسلام والتمس منهم الولاء لحكومة السودان فأجاب الحاضرون بالتأييد

وقد اجتمعت هذه التأييدات فى الكتاب الذى سمى «سفر الولاء.».

استجابة السلطان على دينار لنداء تركيا

لم تخل البلاد من بعض المعارضين كما ان السلطان على دينار الذى كانت علاقاته بحكومة السودان قد تدهورت فى السنوات التى سبقت اعلان الحرب الكبرى استجاب لمخاطبة الخليفة العثمانى له وابدى استعداده للدخول فى عمليات حربية ضد حكومة السودان وادت هذه الاتجاهات لتخوف الحكومة ومضاعفة حملتها الدعائية التى كانت تقوم بها «جريدة السودان» كما اعدت العدة لغزو دارفور والقضاء على السلطان على دينار.

تغيير سياسة الحكومة نحو الأنصار

لم تخل البلاد من بعض المعارضين كما ان السلطان على دينار البطش التى اتبعتها نحونا ونحو الانصار وقد كانت الحكومة ترى ان محاربة المهدى للاتراك فى الماضى تدعم قضيتها ضد تركيا فى السودان ولذا بدأت الحكومة تلطف سياستها وتتسامح فى ذكر اسم المهدى وقد وضع هذا الاتجاه حداً مؤقتاً للسياسة التعسفية نحو الانصار التى وضعها سلاطين باشا وكان بوصفه مفتشاً عاماً على السودان مشرفاً على تنفيذها.

أثر الحرب على أعمالي

بالرغم من القيود على تحركاتى فإن اعمالى الزراعية قد حظيت بتوسع متواصل وعندما حلت ظروف الحرب العالمية كان تعميرى لأراضى الجزيرة أبا قد أثمر وكانت الأرض تنتج شتى المحصولات بما فيها القطن (فى أراضى السواقى).

ومثلما كان للحرب من أثر ملموس على سياسة الحكومة نحونا فقد كان لها اثر ايضاً فى أحوال البلاد التجارية عامة وفى أعمالى خاصة.

أدت الحرب العظمى الى قطع المواصلات التجارية فانقطع ورود الفحم الحجرى من اوروبا واحتاجت الحكومة لوقود الخشب فقطعتُ الاخشاب من غابات أبا ونقلتُها بالوابورات الى الخرطوم فدرت على هذه العملية التجارية ربحاً عظيماً فأشتريتُ من إيراده منزلى بالخرطوم وأنشأت وابوراً زراعياً بود أبى حليمة فى النيل الأزرق وذلك لامتناع الترخيص بالزراعة الآلية فى النيل الابيض فى ذلك الوقت.

وبجانب الزراعة الآلية فقد كنت أزرع بالمطر فى أماكن عديدة بأراضى النيل الأبيض والنيل الأزرق وقد كانت اليد العاملة التى تنفذ ذلك التوسع هى يد المحبين الذين هاجروا من شتى القبائل والأقاليم وخاصة من الغرب ليكونوا بصحبة ابن المهدى وقد كان قصدهم الهجرة والجهاد فى سبيل الله أسوة بما فعل آباؤهم مع الإمام المهدى فوجهت روحهم الفدائية القوية نحو العمران وذلك لتقوية أمرنا فى إحياء تراث المهدى ورفع شأن الدين بأسلوب يلائم ظروف عصرنا.

الفصل الثالث

نهاية الحرب - وسفر الوفد

نهاية الحرب

انتهت الحرب العالمية الأولى فى شتاء عام ١٩١٩م بانتصار الحلفاء وانهيار الامبراطورية العثمانية وكانت تلك الامبراطورية تحمل فى تكوينها كل عوامل التفكك والفناء قبل أن تمنى بالهزيمة فى الحرب فقد عاشت ردحاً من الزمان طويلاً على تناقض كبير، تناقض بين مظهر الحكم وحقيقته فقد كان الجالس على كرسى الخلافة هو الرئيس الرسمى للدولة الإسلامية إلا انه لم يكن فى تطبيق الاحكام الشرعية وفى مسلكه العام على شئ من صفات الخلافة كما عرفها المسلمون فى عصور الإسلام الزاهرة.

ولما دخلت تركيا الحرب لأسباب سياسية دنيوية محضة رأى كثيرون من أهل الرأى من المسلمين أن الحرب الدائرة ليست بحرب دينية فحددوا موقفهم منها وفق ما تمليه عليهم مصالحهم ومصالح بلادهم السياسية.

وعقب الحرب ظهرت فى مصر الحركة الوطنية المصرية بزعامة سعد زغلول باشا وكانت الحرب ترمى الى الاستقلال عن تركيا والتحرير من الاستعمار البريطانى أما فى السودان فلم يكن هناك رأى عام سياسى يومئذ وكنت بالطبع أرى ان هناك حرباً دينية ووطنية واحدة حدثت فى القرون الأخيرة وهى الحرب التى شنها والدى الإمام المهدى بنجاح وتوفيق ووضع أسس الحكومة الإسلامية فى السودان وفق ما جاء فى كتاب الله وسنة نبيه وعلى أساس هذا الرأى حددت موقفى من دعوة الأتراك للجهاد المقدس ولا ينتظر احد منى أن أعطف على السلطان التركى وتاريخ الأتراك منذ أن عرفوا طريق السودان مخضب بدماء قومى وأنصارى فوق قسوتهم ووحشيتهم الفظيعة كما اننى كوطنى لن أعطف على قضية لا تنال بلادى منها كسباً سياسياً.

ولهذين السببين فقد كنت أرى أن الانجليز رغم انهم مستعمرون ورغم انهم غزوا بلادنا كما غزاها الأتراك من قبل لم نجد بداً من الاستسلام للأمر الواقع وفوق ذلك فإن الانجليز يتمسكون بالعدالة ما دامت نتائجها لا تتعارض تعارضاً ظاهراً مع مصالحهم وكنت أعلم ان الاضطهاد الذى كنت الاقيه منهم ينبعث من مخاوف راسبة فى نفوسهم فقد كان الانجليز يعتقدون اننى أسعى للقيام بثورة انتقامية وربما اتتهم اخبار فى هذا المعنى من أعداء المهدية وفى طليعة أولئك الأعداء سلاطين باشا الذى كانت نفسه تفيض شراً

وقلبه يتضرم حقداً عليَّ وعلى افراد اسرتي وقد بذل سلاطين كل ما فى وسعه للكيد لنا عند الانجليز.

والحقيقة اننى استبعدت فكرة الثورة المسلحة منذ بداية الأمر لعدة اعتبارات على رأسها ان الشعب السودانى كان قد خرج منذ عهد قريب من ثورته الكبرى التى اثخنته بالجراح التى لم تلتئم وتركته ممزق الصفوف ومن الخطأ تعريضه لتجربة محققة الفشل ولذلك فقد قصرت جهدى فى بداية الأمر على لم شعث الأنصار وحمايتهم من بطش الحكومة حتى يستطيعوا ممارسة عقيدتهم فى حرية وكنت اعمل جهدى لارفع عنهم آصار الاضطهاد والتضييق الذى احيطوا به من كل جهة وخصوصاً فى عقيدتهم الدينية انشد الاستقرار والهدوء للانصار ليعيشوا فى سلام يتاح لهم فى ظله أداء شعائر الدين وتلاوة راتب الامام المهدى ومناشيره وبذلك يحافظون على ذلك التراث العظيم الى ان يقدر الله له ان ينتصر مرة اخرى.

سفر الوفد

وفى عام ١٩١٩ دعت الحكومة البريطانية وفداً من زعماء السودان وأعيانه لزيارة لندن لتهنئة الملك بالنصر فى الحرب العظمى وسررت بهذه الدعوة لانها تنطوى على نوع من الاعتراف بالمكانة التى كان خصومى يعملون جاهدين لانكارها واعتقدت ان تلك الزيارة ستتيح لى فرصة اوضح فيها للانجليز فى بلادهم ان الحرب التى كانت بيننا وبينهم انتهت منذ سنين ورغم ذلك مازلت أعامل من وكلائهم فى السودان وكأنها قائمة وأن من حقى أن أعيش فى وطنى كمواطن له من الحقوق ما لسائر السودانيين.

وفى لندن قابلت ملك الانجليز وقلت له حديثاً فى المعنى المتقدم وقدمت له سيفاً كهدية ورمزاً للصداقة وقبل الملك السيف ثم تفضل باعادته الى قائلاً: «احتفظ بهذا السيف لك ولاولادك»، وعلى الرغم من أن الملك ابدى لى إحساساً طيباً إلا أننى لما رجعت الى السودان لم أجد تغييراً فى مسلك الحكومة نحوى وقد قال أحد كبار الانجليز فى تبرير تحديهم لرغبة ملكهم ان مقابلتى للملك كانت خصوصية لم ترتب عن طريق حكومة السودان ولذلك فهى لا تتقيد بنتائجها.

كان على رأس الوفد الحسيب النسيب السيد على الميرغني. ومن بين أعضائه الحسيب النسيب الشريف يوسف الهندى والشيخ الطيب هاشم، والشيخ أبو القاسم احمد هاشم، والشيخ على التوم، والسيد اسماعيل الأزهري، وآخرون من ممثلى البيوتات الدينية والقبلية فى السودان. وقد استقبلتنا الصحافة البريطانية بعناوين ضخمة فى صفحاتها الأولى وكتبت بعضها تقول «وصول ابن المهدى قاتل غردون الى لندن» واعتبر الوفد هذا التعبير

يشف عن شعور عدائي ولكن مرافقنا المستر والس افهمنا بأن الشعب البريطاني لا يعرف السودان وإنما يعرف غردون ولا سبيل إلى تعريفه بنا إلا عن طريق غردون ومصرعه، ومن طريف ما حدث ان الصحافة الانجليزية كتبت تقول ان رئيس الوفد هو السيد على المهدى وهى تعنى بالطبع السيد على الميرغنى وصُحح ذلك فى الخرطوم.

ان رحلة لندن وأن فشلت من الناحية السياسية ولم تحقق ما كنت أرجوه منها فقد كانت مفيدة لنا من الناحية الاجتماعية فقد رأينا عالماً وثقافة لم تخطر لنا على بال وكان بعضنا مندهشاً عندما رأى الانجليز يعملون فى المهن الحقيرة الاعتيادية اذ انطبع فى أذهانهم ان الانجليز خلقوا ليكونوا حكاماً. وفى لندن ركبت الطائرة للمرة الأولى وكان معى الشيخ على التوم والشيخ ابراهيم فرح وحلقت بنا الطائرة فى سماء لندن.

حركة سنة ١٩٢٤

قدمت انه كان لانحلال الامبراطورية العثمانية وتقلص ظل الخلافة اثر فى انبعاث الحركة الوطنية المصرية وقد كان للحوداث الجارية فى مصر منذ بدئها فى عام ١٩١٩ صدى فى السودان حرك الوعى السياسى عند الفئة القليلة المتعلمة وسكان المدن واخذت الصحف المصرية تنادى بوحدة وادى النيل فانساق فى تيار هذه الحركة اكثر المتعلمين فى السودان وكان المظهر المادى لهذه النداءات قيام حركة عام ١٩٢٤ اذ لم تكن هذه الحركة الا امتداداً للحركة الوطنية المصرية واننى وان كنت أكبِر صفات الرجولة والصبر التى امتاز بها اعضاء جمعية اللواء الابيض الا اننى لا أعتبر حركة ١٩٢٤ ممثلة للمطالب الحقيقية لشعب السودان وقد دفعنى ذلك لأن انادى بالشعار الذى اتمسك به حتى اليوم هو (السودان للسودانيين) هذا الشعار الذى اصبح فيما بعد شعار الحركة الاستقلالية فى السودان ثم شعار الجميع بعد الاستقلال واخذت ادعو لهذا المبدأ فالتف حولى عدد من المتعلمين وكان الانصار بالطبع هم السند الشعبى الذى اعتمد عليه فى هذه الدعوة.

أما الوسائل التى رأيت ان اتخذها لنيل الاستقلال فقد كانت تتلخص فى مطالبة الحكومة والضغط عليها لتدريب السودانيين على شئون الحكم والإدارة وتسلمها تدريجياً والعمل على رفع مستوى الحياة الاقتصادية بإنشاء المشاريع الزراعية والتجارية وقد اطلقت بعض الصحف والساسة المعارضون على هذه اشاعة انها سياسة التعاون مع الحكام أو الانفصالية وسمت السياسة الموالية لمصر بسياسة المقاطعة وقد دعاهم الى هذه النظرة الخاطئة لدد الخصومة السياسية وانهم نظروا للامر من ناحية دولتى الحكم الثنائى على حين كنت انظر اليه من زاوية مختلفة جداً هى مصلحة السودان وحده، ففى سبيل السودان وحده عاديت الدولتين وفى سبيل مصلحته وحدها صادقتهما وهذه سبلى التى لم أحد عنها

في يوم من الأيام.

إذن فقد تعاونت مع الانجليز على اساس واضح ارتضيته سياسة لى منذ البداية وهو التطور واستخلاص حقوق الشعب السودانى عن طريق السياسة لا الثورة ولم يتزعزع ايمانى قط بصواب هذه السياسة رغم العواطف التى ثارت حولها واذكر انه فى عنفوان الدعوة الاتحادية واشتداد الدعاية المصرية فى تجريح الحركة الاستقلالية والتشكيك فى اهدافها بالباطل حدث ان جزع بعض الشبان فى حزب الأمة أمام الهجوم المصرى فاقترح بعضهم أن نقلع عن سياسة الاشتراك فى المؤسسات الدستورية وكانت نصيحتى لهم أن أمام السودان طريقين التطور الدستورى او طلب الاستقلال بالثورة المسلحة وقلت لهم «اننى اخشى ان فشلت الثورة المسلحة ان ينتكس تقدم السودان الى الوراء وان يجد الانجليز سبباً للبطش والتنكيل بالشعب السودانى واننى لا أوافق على الثورة المسلحة لاننى لا أريد ان تراق دماء السودانيين هدراً واننى واثق من أن أى ثورة من غير قيادتى لن تشعل لاننى زعيم الأنصار وهم القوة المقاتلة والقناة الصلبة التى لا تلين وهم يستمدون قوتهم من تاريخهم ومن الميراث الكفاحى الذى آل إليهم من آبائهم».

مؤتمر العباسية

قلت إن جمعية اللواء الأبيض كانت إمتداداً للحركة الوطنية المصرية وأردت أن أكوِّن جبهة أخرى تطالب بالاستقلال وينبعث وجودها من واقع البلاد وتاريخها، فدعوت الزعماء والأعيان والتجار فى منزلى بأمدرمان عام ١٩٢٣ وحضر الاجتماع زعماء الختمية والأعيان وتحدثنا فى المسائل التى تهم البلاد وخطب فى الاجتماع السيد إسماعيل الأزهرى (جد إسماعيل الأزهري) والشيخ الطيب هاشم وألقى كلمتى على المجتمعين السيد حسين شريف وقد طالبت فى تلك الكلمة أن نعلن عدم اعترافنا باتفاقية ١٨٩٨ التى لم نكن طرفاً فيها وبقيام وضع يبرز كينونة السودان وقدمت هذه المطالب للحاكم العام ولكنه لم يرد عليها، ويمكننى القول بأن مؤتمر العباسية قد فشل أما المطالب التى طالبنا بها قد تحققت بعد ثلاثين عاماً.

نادى الخريجين وحركة المتعلمين

فى سنة ١٩١٩م شعرت القلة المتعلمة بضرورة وجود ناد لهم يجمعهم وكنت من ناحيتى أحس بأن حركة الاستقلال لا ينتظر أن تنجح إذا لم يدعمها ويوجهها المثقفون بالتعاون مع الشعب وكان من مؤسسى النادى السيد حسين شريف وكنت أشجعه على المضى فى حركة النادي، وكان هو بدوره جم النشاط وكان نشاطه هذا يقابل بالإمتعاض

والتوجس من الانجليز ومع أن حسيناً هو أبن الخليفة شريف وابن شقيقتى إلا أن الانجليز كانوا يضيقون من اتصاله بى حتى قالوا لى « إن حسيناً سيقودك الى المشنقة » واختير حسين بعد ذلك محرراً لجريدة "الحضارة" التى أسستها مع السيد على الميرغنى والشريف يوسف الهندى وأخذ حسين يكتب فى "الحضارة" بمساعدة الشيخ احمد عثمان القاضى عن حقوق الشعب ومطالبه وقد سبق حسين جيله فى آرائه السياسية وظل يدعو لشعار السودان للسودانيين مدعماً آراءه السياسية بالحجج الدامغة دفاعاً عن الكيان السودانى حتى حانت وفاته الباكرة فى عام ١٩٢٨ وذهب مأسوفاً عليه من مواطنيه على اختلاف نزعاتهم.

عيد سنة ١٩٢٣

وكنت منذ الفتح الى عام ١٩٢٣ فى شبه اعتقال لا يسمح لى بالسفر أو الانتقال داخل حدود وطنى وفي عام ١٩٢٣ استطعت ان اقنع مدير المخابرات بأن لى مصالح فى الجزيرة أبا وان مرتبى كأسيرٍ من الحكومة وقدره خمسة جنيهات لا يفى بنفقات من أعولهم فأقتنع مدير المخابرات وسافرت، وحل العيد أثناء وجودى هناك وتسامع الأنصار بأننى فى أبا فهرعوا إليها بالآلاف المؤلفة لحضور الصلاة معي، وكان حماسهم بالغاً، وحشدهم زاخراً، فأنتشرت إشاعة بأننى أتأهب للثورة وسرعان ما أوعز مكتب المخابرات بالخرطوم وكان ذلك المكتب مركزاً للدسائس بأن تخمد الثورة المزعومة فى مهدها فطلبتنى الحكومة للخرطوم فوراً للتحقيق معى والغريب ان الحكومة لم تفطن الى وجود بعض الزوار الانجليز الذين كانوا يعملون فى خزان سنار، والذين كانوا فى ضيافتى بأبا سالمين لم يمسسهم سوء، وفي الخرطوم اتضح من التحقيق ان البلاغات التى وصلت لمكتب المخابرات كانت كاذبة فأعتذر لى مدير المخابرات وسمح لى بالسفر لأبا ومدنى متى شئت تعويضاً لما لحقنى من أذى بعد أن دام هذا الاعتقال قرابة الثلاث سنوات.

لم يكن هذا الحجز خاصاً بى بل كان يشمل جميع وكلائي بالأقاليم فقد سلبوا حرية الانتقال ومنعوا من دخول دارفور، وكردفان ودار سليم، ونشطت جواسيس الحكومة فى مراقبة حركاتهم ونقل جميع أخبارهم الى مكاتب المفتشين الانجليز فى الأقاليم أو مكتب المخابرات فى الخرطوم وكانت قراءة الراتب تعتبر جريمة فكان الأنصار يقرأونه خلسة، وقد حوكم عدد منهم وسجن أحدهم سبع سنوات لانه ضبط يقرأ الراتب ومضت الحكومة فى أضطهاد الأنصار فحرقت حلة « النوارنية » قرب سنار لانه كان لى بها زراعة واجتمع فيها عدد كبير من الأنصار والمهاجرين.

وفى هذه الفترة منعت الحكومة استعمال كلمتى « الأنصار والمهاجرين » وهي تسمية أطلقها الإمام المهدى على أصحابه تيمناً بأصحاب النبى عليه الصلاة والسلام فأستبدلت

أنا الأسمين بالأصحاب والعمال.

واحتججت على تضييق الحكومة على الأنصار فى شعائرهم الدينية فعرضت الحكومة الراتب على الاستاذ المراغي فجاء رده بأن الراتب لا يحوى سوى أدعية دينية مأثورة عن النبى وآيات من كتاب الله وأن بعض العبارات التى تعترض عليها الحكومة مثل « فأنصرنا على القوم الكافرين » ليست من كلام المهدى وإنما هى آيات مقتبسة من القرآن الكريم، ونتيجة لذلك أباحت الحكومة قراءة الراتب وطبعه ولكنها سرعان ما نقضت قرارها فأمر ماكمايكل بمصادرة الراتب وعرضه من جديد للفحص وكان ذلك بعد تعيين السير جون مفى حاكماً عاماً وقد كان مفى معروفاً ببغضه الشديد للإسلام وانه واضع أسس السياسة التبشيرية فى السودان وحامل لوائها بعد غردون.

الإدارة الأهلية

بعد عام ١٩٢٣ بدأ الانجليز يخففون من اضطهادى ويطلقون من حريتى ويسدلون ستاراً علي الماضى بما فيه من أحقاد وأثارات واغتنمت أنا هذه الفرصة فأخذت أجمع صفوف الأنصار وأرفع من روحهم المعنوية وشرعت فى تقريب المثقفين الذين لم ينجرفوا مع تيار الحركة المصرية ومن جهة أخرى بدأت فى تنفيذ مشروعاتى الاقتصادى لأن المال هو عصب العمل السياسي، ولم يعترض الانجليز على نشاطى الاقتصادى والسياسي، ويبدو أنهم رأوا أن الدعوة الإستقلالية التى أنادى بها ستكون قوة مضادة للدعوة الموالية لمصر وقد ظل موقف الانجليز هذا من الحركة الاستقلالية مصدراً لاتهامها بأنها تخدم مصالح الانجليز، اننى آمنت منذ البداية بأنه لا طريق للسودان غير طريق الاستقلال ولا سبيل للاستقلال بغير وضع نواة للقومية السودانية، أما الانجليز فقد كانت الدعوة الاستقلالية فى نظرهم وسيلة مؤقتة لمناطحة خصمهم مصر وهذه هى السياسية الانجليزية التقليدية التى تتلخص فى مواجهة المشاكل القائمة وترك مشاكل المستقبل لعامل الزمن. ولذلك ما كادت الدعوة الاستقلالية يشتد عودها، ويحين يوم الفصل عندما طالبت الجبهة الاستقلالية فى الجمعية التشريعية عام ١٩٥١ بالحكم الذاتي، حتى تنمر الانجليز لدعوة الاستقلال وحاربوها وحاربونى سراً وعلانية.

ومهما كان اعتراضى على الحركة الاتحادية من الناحية الوطنية إلا أننى يجب أن أقرر أنه من الناحية السياسية المحضة فقد كانت الحركة الاستقلالية والحركة الاتحادية تتممان لبعضهما وما كنا نصل الى الاستقلال لولا وجودهما جنباً إلى جنب فلو قدر للفكرة الاتحادية ان تعيش وتطغى دون منافس لانتهى أمر السودان الى تبعية ذليلة لمصر.

وكنت أنا أستغل الحركة الداعية لوحدة وادى النيل للضغط على الانجليز للحصول على

مكاسب سياسية للسودان ومن هذه المكاسب التطور الدستورى فى مراحله المتعددة من المجلس الاستشارى الى الجمعية التشريعية وأخيراً البرلمان.

قلت أن الانجليز لم يحاربوا الدعوة الاستقلالية التى وضعت نواتها عام ١٩٢٣ واعتقد انهم كانوا مغتبطين بنشاطى السياسى وإن كانوا لم يصرحوا لى بذلك قط إلا اننى كنت أحس بذلك من تصرفاتهم معى وفى نفس الوقت أخذت الحكومة تضع أسس الإدارة الأهلية حوالى عام ١٩٢٧ كجزء من سياستها لمقاومة النفوذ المصرى فى السودان وقد لعبت الإدارة الأهلية دوراً تاريخياً هاماً إذ وقف معظم رجال العشائر الى جانبى فى حركة الاستقلال، ومن الناحية الموضوعية كان نظام الإدارة الأهلية ضرورة يحتمها واقع بلادنا فما كان يمكن حكم القبائل الضاربة فى البوادى بالقوانين التى تحكم بها المدن ولا يمكن للجهاز المركزى ان يعمل فى قطر شاسع الأرجاء كالسودان.

وعلى الرغم من اعتراض بعض المتعلمين على الحكم العرفى فإنه فى رأيي أفضل من حكم الموظفين المباشر لان الأخير يفتقر إلى أهم دعائم الحكم الرشيد الا وهى الولاء المشترك بين الحاكم والمحكوم ولم تكن القبائل آنذاك تعرف الولاء للوطن الكبير كما أن الموظف لم يكن يدين بالولاء القبلي.

كانت الإدارة الأهلية خطوة موفقة أتت أكلها مهما كانت نوايا واضعى أسسها. والغريب أن الانجليز رغم مقدرتهم المشهورة على حكم الشعوب كثيراً ما تتمخض سياستهم عن نتائج مضادة لأهدافهم. والأوروبيون عموماً لا يفهمون الشعوب الشرقية فهماً تاماً بسبب الفروق الاجتماعية الشاسعة بين الشرق والغرب ولذلك وجب على الشعوب التى تبتلى بالاستعمار الغربى ان تستفيد من أخطاء الأوروبيين وتستغلها لمصلحتها واعتقد اننا فعلنا ذلك.

الفصل الرابع

معاهدة ١٩٣٦ وقصة رفاهية السودانيين

إضراب الطلبة عام ١٩٣١

اغتيل السير لى ستاك حاكم عام السودان وسردار الجيش المصرى فى القاهرة سنة ١٩٢٤ وعلى أثر ذلك أملى اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى على الحكومة المصرية شروطاً تشبه الشروط التى تملى على الأمم المهزومة فى الحروب وكان من تلك الشروط سحب الجيش المصرى من السودان وقطع صلة مصر به بحيث لم يبق لمصر فى السودان سوى علمها . وبتقلص ظل مصر فى السودان كسدت الحياة السياسية الناشئة ولكن جذور الوطنية لم تخمد والنفوس السودانية الأبية لم تقنع بالنصيب المتواضع الذى أراده لها الحكم الأجنبى ولذلك أخذ عدد من الوطنيين يلتمسون الطرق التى تحقق للبلاد حياة كريمة ، وانتهى رأيهم الى أن نشر التعليم يجب ان يكون الخطوة الأولى وكانت المدرسة الأهلية فى أمدرمان هى باكورة ثمار هذا الاتجاه واخذ بعض الشبان يهاجرون الى مصر للاستزادة من العلم فى معاهدها وفى أوروبا ، وأذكر بهذه المناسبة ان السيد عبد الله بك خليل جاءنى مرة وأخبرنى بأنه وجماعة من أصدقائه يقومون بإرسال إعانات مالية لعدد من الطلبة الجامعيين بمصر وأوروبا وطلب منى ان أسهم فلبيت طلبه وساهمت بما سمحت به طاقتي يومئذ ولم يكن كثيراً . وأتانى السيد عبد الله بضابط يتسلم المرتب كل شهر وكان الأمر كله محاطاً بالسرية والغموض لأنه كان جزءاً من نشاط جمعية اللواء الأبيض الذى ظل مستمراً فى الناحية الوطنية بعد انتهاء الناحية السياسية لجمعية اللواء الأبيض على اثر حوادث ١٩٢٤ وما تلاها من كبت.

وفى ١٩٣١ حلت الازمة الاقتصادية العالمية واقترن الركود السياسى بركود اقتصادى وفى تلك السنة اضرب طلبة كلية غردون احتجاجاً على تخفيض مرتبات الخريجين فذهبت الى الكلية ونصحت الطلبة بالعودة لدروسهم وكنت أخشى إذا تمادى الطلبة فى إضرابهم ان توصد الحكومة الكلية التى كانت المنفذ الوحيد للنور فى البلاد .

زيارة البعثة الزراعية المصرية للسودان

وفى سنة ١٩٣٥ انفرجت الأزمة وبدأت مزارعى فى أبا تدر علىَّ أرباحاً مكنتنى من

مواجهة التزاماتى الوطنية والاجتماعية وفى ذلك العام اتصل بى السير ستيوارت سايمز حاكم عام السودان وأخبرنى ان بعثة مصرية زراعية ستزور السودان، وقال لى الحاكم العام اننى كرجل زراعة وأعمال ربما استفيد من زيارة تلك البعثة وكنت من جانبى أرى انه لا غنى للسودان عن توثيق الصلات الاقتصادية بين القطرين.

ولما وصلت البعثة دعوتها لزيارة الجزيرة أبا وكانت الزيارة فى زمن الفيضان حيث يفصل «خور الجاسر» الجزيرة أبا عن الشاطئ ويتعذر الوصول اليها الا بالمراكب فاتفقت مع مدير المديرية ان أستأجر وابور المديرية لتوصيل الضيوف لأبا وقبل وصولهم بيوم أخبرنى المدير بانه لا يستطيع ارسال الباخرة ولعله استشار رؤساءه في الخرطوم فمنعوه ولم يكن أمامى الا ان اردم الجاسر وسرعان ما أقام انصارى جسراً سدوا به اللسان الشرقى للنيل فمرت عليه عربات الضيوف حتى دخلوا الجزيرة وقد ارسل لى الأمير عمر طوسون راعى البعثة برقية رقيقة عبر فيها عن تقديره لما لقيته البعثة من استقبال كما ان حاكم السودان العام صرح لى عقب زيارة البعثة باننى فتحت باب الصلة بين مصر والسودان بعد أن اغلقته انجلترا عام ١٩٢٤م.

ومن العجيب ان الحكومة ساءها فيما يبدو نجاح زيارة البعثة المصرية والاستقبال الحار الذى قوبلت به منى ومن الشعب فعبرت عن استيائها بأن أغلقت مشروع قندال الذى كان يدر عليّ سنوياً نحو ثلاثة آلاف جنيه.

الحرب الأثيوبية ومعاهدة ١٩٣٦م

فى تلك السنة، أى سنة ١٩٣٥ أخذ الجو السياسى فى أوروبا يكفهر وتوترت العلاقات بين إيطاليا وانجلترا وبدأت نذر الحرب في الأفق فقد كان لموسولينى اطماع فى إنشاء امبراطورية تقوم على انقاض الأمبرطورية البريطانية وضرب ضربته الأولى فى أثيوبيا جارتنا العزيزة واستبسل الأثيوبيون فى مقاومة الغزاة ولكن الغلبة فى النهاية كانت للأسلحة الحديثة، وهذا عين ما حدث لنا فى كررى عام ١٨٩٨، واضطر امبراطور اثيوبيا لترك بلاده والاقامة فى أوروبا فلما شبت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٦ عاد الى بلاده ليدخلها على رأس قوات التحرير، وفى طريقه الى وطنه مكث مدة بالخرطوم حيث أنزلته حكومة السودان فى قصر فى ضواحى الخرطوم وكنت أزور الأمبراطور كثيراً لأرفه عنه وأخفف من الآم غربته ومحنة بلاده، وأدعوه لزيارة دارى ومزارعى فى ضواحى المدينة، وقد عرفت فى الامبراطور رجلاً عظيماً، قوى النفس لم يفقد قط إيمانه بعدالة قضية بلاده وشعبه وتفضل الامبراطور وهو خارج بلاده وقبل ان يعود لعرشه فأهدانى نيشاناً تقبلته شاكراً وظلت صلة المودة بيننا وثيقة الى اليوم.

معاهدة عام ١٩٣٦ ورفاهية الشعب السوداني :

وكان من آثار الحرب الأثيوبية ومطامع الدوتش فى أفريقيا الشرقية أن رسمت بريطانيا سياسة جديدة لمهادنة مصر وتخفيف حدة التوتر وكان ثمرة هذه السياسة معاهدة عام ١٩٣٦ بين مصر وانجلترا وفيما يختص بالسودان لم تأت تلك المعاهدة بجديد بل أكدت معاهدات الفتح ١٨٩٨-١٨٩٩ وزادت فقرة غامضة تقول بأن هدف الطرفين المتعاقدين فى إدارة السودان هو رفاهية السودانيين.

سفرى الى انجلترا

وقد أصيب الرأى العام السودانى المستنير بخيبة أمل كبيرة بعد اعلان نصوص اتفاقية عام ١٩٣٦ فعزمت على السفر الى انجلترا لمناقشة المسئولين هناك فى عام ١٩٣٧ وانزعج حاكم عام السودان من سفرى فسألنى أن كنت امانع فى ان يصحبنى احد كبار موظفى الحكومتين المتعاقدتين فسألته عن من يرشح لهذه المهمة فذكر لى اسم صمويل عطية فوافقت وكتبت إليه فوجدته مستعداً للسفر وصحبنى معه من أفراد اسرتى السادة عبد الله الفاضل ويعقوب الحلو والفاضل البشرى ومحمد المهدى الخليفة.

نزلت فى لندن فى فندق « جروفنزر هاوس » وبعد أن استرحت جاءتنى دعوة من وزارة الخارجية عن طريق وكالة حكومة السودان لزيارة ديوان الخارجية ووزيرها وصحبنى وكيل حكومة السودان فى لندن المستر هاول وصموئيل عطية مترجم لى وعند الدخول لوزير الخارجية لم يسمح للمستر هاول بالدخول معى فبقى فى مكتب سكرتير الوزير وكان المستر ايدن فى فرنسا وينوب عنه المستر بتلر وشرع المستر بتلر كعادة الانجليز يحدثنى عن طقس لندن وما الى ذلك من المواضيع وبعد قليل سألنى عن رأيي فى معاهدة ١٩٣٦ فقلت له «ان الذى يهمنا نحن فى السودان عن تلك المعاهدة نقطتين» أولاهما سيادة السودان المعلقة ولمن هي؟ أهى للسودانيين أم لدولتى الحكم الثنائى؟ » فقال لى «ان كلمة السيادة غامضة المدلول ومازال فقهاء القانون مختلفين حول تحديد معناها » فأدركت انه يتهرب من الاجابة الصريحة ثم سألنى عن نقطتى الثانية فقلت له «ان كلمة رفاهية هى ايضاً كلمة غامضة المدلول والذى أعلمه ان الرفاهية نوعان رفاهية الحيوان وهى لا تتعدى الأكل والشرب ورفاهية الانسان وهى الحرية » فقال لى المستر بتلر «انا الذى وضعت رفاهية فى المعاهدة لا المستر إيدن» ثم سألنى « هل اثق فى الحاكم العام ستيوارت سايمز؟» فقلت له «اننى أعرفه منذ عام ١٩١٠ » فقال لى انه سيدعو الحاكم العام للعشاء ولما عدت للخرطوم قابلت الحاكم العام فقال لى انه بحث عبارة

رفاهية السودانيين مع ضباط حكومة السودان « يقصد كبار موظفيه » وانه سيفيدني نتيجة بحثه ذاك وقابلت الحاكم العام بعد ذلك بشهور فقال لى « لقد صنعتم انتم بانفسكم هذه المرة شيئاً » وكان يقصد قيام مؤتمر الخريجين العام فى عام ١٩٣٧ .

الرأى المصرى عن الاتفاقية آنذاك

وأثناء عودتى من انجلترا مررت بفرنسا واجتمعت مع محمود فخرى باشا صهر الملك فاروق وسفير مصر يومئذ فى فرنسا وكان فخرى باشا تركياً شديد الاعتزاز بأصله فكان من ضمن ما قاله لى ان أباه كان حاكماً عاماً على السودان وانه هو يعتبر السودان تابعاً لمصر وملكاً خالصاً لها وكان يقول « نحن فتحناه بالسلاح » واسترسل فى الحديث عن والده الحاكم العام المصرى فى السودان وكيف كان السودانيون يحبونه وقال كلاماً معناه ان السودانيين كانوا سعداء بوضعهم كتابعين مطيعين لمصر لولا ان تدخل الانجليز الذين عكروا صفو هذه العلاقة، وشعر الرجل انه جرحنا بهذا الكلام فعاد يلين لنا القول ويتحدث عن علاقات الاخوة بين السودان ومصر فقلت له ان الاخوة تقوم على الانصاف والمساواة وليس فيها سيد ومولى ومالك ومملوك، فكان رده انه استخدم هذه اللهجة لانها هى التى تثبت حقوق مصر فى السودان ولانها اللهجة الوحيدة التى يفهمها الانجليز ومع ذلك فقد أدى لنا السيد محمود فخرى خدمات تذكر فتشكر وكتب للسفراء المصريين فى العواصم الاوروبية فسهلوا لنا كثيراً من المشاكل ورتب لنا السفير المصرى فى روما مقابلة مع غبطة البابا، فصحبنى خليفته فى روما الى مقر البابا الريفى وهناك شهدنا وفوداً من جميع انحاء العالم وجاء البابا فى موكب كبير محمولاً على الاعناق فى محف، فحيانا وأجلسنا فى مكان بارز تكريماً للإسلام فى أشخاصنا .

زيارتى لمصر

ومن أوروبا عرجت على مصر فوجدت سياسة المصريين نحو السودان لم تتغير وهى نفس السياسة التى تتركز فى استمرار انكار كينونة السودان والتفاوض مع الانجليز لاقتسام الحكم فيه ومن الانصاف ان اذكر مصرياً كبيراً شذ عن هذه القاعدة هو المرحوم الامام المراغى شيخ الجامع الأزهر فقد كان يؤمن بحق السودانيين فى الحرية والاستقلال ولعل ذلك يرجع الى معرفته الواسعة بشئون السودان وأهله، تلك المعرفة التى اكتسبها من عمله قاضياً لقضاة السودان فى مطلع هذا القرن .

استقبال الملك فاروق

وانتهز الأمير عمر طوسون . طيب الله ثراه ، زيارتي لمصر فاستقبلني وبالغ في الاحتفاء بنا وتكريمنا واستقبلني الملك فاروق وكان قد توج منذ اشهر فوجدت فيه شاباً ذكياً بارعاً في الحديث وأذكر انه قال ان لونه كان أبيض وقد جهد في جعله اسمر بالتعرض للشمس وانه كان يحض رجال حاشيته ان يقتدوا به في تحويل الوان بشرتهم من البياض الى السمرة .

وهنأت جلالته بتتويجه فقال لي باسماً وهو يشير الى "المكاوية" التي البسها «ادى سيادتك برضه متوج » فرددت عليه بأن « العمائم تيجان العرب » .

وكان على رأس القصر رجل يؤمن بسياسة للتفاهم مع السودان هو السيد على ماهر ولكنني لم أدخل معه في مباحثات الا بعد هذا التاريخ بنحو ثلاثة عشر عاماً وذلك عندما التقينا في سويسرا عام ١٩٥٠ ولم يكن على ماهر في الحكم يومئذ ولكنه قال لي انه سيتولى الحكم قريباً وحدث فعلاً وتحدثنا في مقابلتنا تلك عن المسائل السياسية التي تهم السودان ومصر وكان موقفي واضحاً هو التمسك باستقلال السودان التام وسيادته الكاملة مع الاحتفاظ بعلاقات الود وحسن الجوار مع مصر ورعاية مصالح القطرين الحقيقية وتحدث السيد على ماهر عن الصراع السياسي في السودان وتمنى لو اجتمعت كلمة السودانيين حتى تتسنى لهم مجابهة الانجليز متحدين ثم بسط رأيه في الحلول التي يراها للقضية السودانية وقد برهنت الأيام على بعد نظر ذلك السياسي الحصيف إذ ان السودانيين ما كادت تجتمع كلمتهم مع الاستقلال ويجابهون الانجليز متحدين حتى نالوا الاستقلال .

الفصل الخامس

كيف جمعت ثروتي

صحب الحكم الاجنبى مُثُلاً جديدة وقيماً لا عهد لنا بها واخذت هذه القيم تتغلغل فى النفوس تدريجياً وتحول نظرة الناس للحياة شيئاً فشيئاً حتى أصبح الجيل الذى نشأ فى ظل الحكم الثنائى يعتبر العمل والكسب المادى شارة النجاح ولم يكن العمل والكسب المادى من المثل المرموقة ابان المهدية بل كان التقشف والاستشهاد فى سبيل دين الله هما غاية ما يصبو اليه رجال الطليعة فى ذلك العهد ، لذا فقد عجز الرجال الذين تشربوا بمبادئ المهدية واكتملت شخصيتهم فى عهدها من مجاراة الحياة فى عهد الحكم الاجنبى فمنهم من حاول ان يقوم بثورة مسلحة مثل ود حبوبة ومنهم من انصرف كلياً عن الحياة الجديدة وقبع فى داره منتظراً آخرته.

وكنت انظر للأمر من زاوية مختلفة فكنت أرى ان الثورة المسلحة آنذاك مقضى عليها بالفشل، وكنت ارى فى الانصراف عن الحياة هزيمة لا ارضاها اذ كنت اعتقد ان واجبى يحتم على ان احافظ على تراث المهدية حتى لا تذهب تلك الصفحة المشرقة من تاريخ بلادنا هباء . أخذت فى أول عهد الحكم الثنائى اتصل بالأنصار وأرسل إليهم المبعوثين لكى ترتفع روحهم المعنوية فيحافظوا على عهدهم ويتمسكوا ببيعتهم للإمام المهدى وفى الوقت الذى كنت اتصل فيه بالأنصار كنت أيضاً أفكر ان اعمل وأكسب كسباً شريفاً ولكن لم يخطر على بالى آنذاك ان اعمالى ستتسع هذا الاتساع ولم يخطر على بالى ايضاً ان الثروة التى كنا ننكرها فى المهدية ستكون درعاً يحمى الانصار وسبباً لكسب وطنى عام.

خطر لى ان أذهب لأبا وأحاول ان اجد هناك طريقة لكسب العيش وتحسين حال الأنصار والأهل وأطلعت الحكومة على نيتى هذه واتصلت بسلاطين باشا الذى لم تكن الحكومة تبرم أمراً بخصوصى الا بعد مشورته، وبعد لأى شديد وافقت الحكومة على سفري، كان ذلك عام ١٩٠٨ وسافرت لأبا من أم درمان بالدواب وكان في صحبتى قليل من الأنصار. وفى أبا اخذت انظف الأرض من الأشجار والحشائش كى أعدها للزراعة فاعترضنى بعض الأهالى القاطنين هناك كما وقف فى صفى آخرون واشتد النزاع الى ان رفع المعترضون قضية امام مفتش كوستى المستر لايل وقال لى المفتش اننى لا اعترف لك

بأن هذه الأرض ورثة آلت إليك من المهدى ولكن القانون يسمح لك بأن تمتلك الأرض التى تعمرها وليس لشخص ان يعترضك ولما علم الانصار بوجودى فى أبا وفد على عدد كبير منهم وكان فى مقدمة الوافدين قبيلة المهادية التى تسكن الفونج وبعد ١٩١٦ اخذ الانصار يفدون على أبا من غرب السودان ومن الجهات الاخرى وجاءت التسوية عام ١٩٢٠ وكنت آنذاك عمرت أغلب أبا وحسب القانون سجلت لى الأرض التى عمرتها ثم أعطيت الأرض المعمرة للأنصار لزرعها دون مقابل.

الواقع ان السيل المتدفق من الأنصار نحو أبا وتلك الألوف التى تركت ديارها وأهلها ومالها لم تتجه نحو أبا لتعمل فى الزراعة أو فى خلافها بل أتت لتسمع كلمة منى أعلن بها الثورة على الحكم الأجنبى وكما ذكرت لم تكن الثورة من رأيي فى ذلك الظرف وكان من رأيي ان يجتمع الانصار فى جهة واحدة تتيح لهم تدارس شئون دينهم فتعمر نفوسهم بالدين وتتوحد كلمتهم بالعقيدة حتى لا يخبو ذلك النور اللألاء وحتى لا يندثر تراث المهدية العظيم وهذا الواجب، أى تجمع الانصار لازمه واجب آخر؛ وكان على أن أجد سبيلاً تعيش منه هذه الألوف النازحة لأبا.

يسر الله سبيل الفرج إذ طلبت الحكومة خشباً لوقود الوابورات بدلاً من الفحم الحجرى الذى انقطع استيراده لسبب الحرب فى اوروبا فاتفقت مع مصلحة الوابورات على توريد الأخشاب لها من أبا ودر على هذا العمل مالاً كثيراً مكننى من سد حاجتى وحاجة الأنصار وكان بين مشترى الخشب الخواجة كافورى الذى أشترى كمية من الأخشاب وباع لى منزله الذى أسكنه الآن فى الخرطوم.

وفى سنة ١٩٢٥ حاولت مع السيدين محمد خليفة شريف وعبد الله الفاضل المهدى الحصول على رخصة بمشروع زراعى فى قندال واستطعنا ان نحصل على الرخصة وزرعنا ٢٠٠ فدان من القطن. ثم طلبت رخصة بمشروع زراعى فى أبا فاعترضت الحكومة منحه، زاعمة بأن مياه النيل الابيض تحتوى على مواد كيمائية لا تصلح لرى القطن ولكنى كنت واثقاً حسب تجربتى فى ساقية أبا سنة ١٩١٦ من نجاح زراعة القطن فى النيل الأبيض وأصررت على أخذ الرخصة لمدة عام كتجربة وأخيراً قبلت الحكومة مبدأ التجربة وزرعت ١٨٠ فداناً قطناً فى أبا فنجحت نجاحاً كبيراً ودر الفدان ١٢ قنطاراً وهو رقم قياسى وكان نجاح مشروع أبا سبباً فى إنشاء مشروع الدويم الحكومى فقد استفادت الحكومة من تجربتى وبعد هذا اخذت اتوسع فى زراعة أبا ولما رأت الحكومة نجاح اعمالى رفضت ان تسمح لى بالتوسع فى الزراعة فأوعزت الى أبنائى السادة يعقوب الحلو ومحمد الخليفة شريف وعبد الله الفاضل المهدى والطيب الحلو بالمطالبة برخص لمشاريع زراعية وحصلوا عليها ثم دمجوا مشاريعهم فى دائرة اعمالى ولم يعجب هذا السلطات فقررت ألا تسمح بمشروع زراعى يكون لى شراكة فيه ولما طالب السيد كنتباى ابو قرجة وهو من عائلة

انصارية عريقة بمشروع اشترطت الحكومة ألا يشترك معى ولما سألت مفتش كوستى عن السبب الذى حدا بهم لوضع شرط كهذا أجابنى المفتش ببساطة قائلاً «أن الأعمال التى تشترك فيها أنت لابد ان تنجح ونحن لا نريد مشاريع تستخدم فيها الآلات الحديثة الواردة من أوروبا بل نريد أن تكون الآلات المستخدمة من عمل الصناع المحليين حتى تتلف سريعاً ويفشل المشروع» ويبدو أن المفتش لم يحسن عرض سياسة حكومته.

ان علاقة الدائرة مع عمالها دائماً تقوم على أسس أبوية محضة حيث التزم أنا بسد حاجات العمال بغض النظر عن انتاجهم فتعطى الدائرة للعامل المشتغل والعاجز ما يكفيهما من غذاء وكساء وضروريات أخرى ورأيت ان أغير هذا النظام فى السنوات الأخيرة وأن اعطى العامل المشتغل فى الحواشة ٤٠٪ على أساس مشروع الجزيرة وهذا النظام الجديد يكلف الدائرة أقل من النظام السابق حسب دفاتر الحسابات. هذا واننى لم أفكر ولن أفكر قط أن أجعل الصلة بينى وبين الأنصار صلة اقتصادية بحتة وهناك رابطة بينى وبين الأنصار تعلو بالصلات الروحية وترتفع بها فوق الدنيا وما فيها من حطام زائل.

كانت أبا من ضمن الأراضى التى قرر المهندسون انها من الاراضى التى ستغمرها مياه جبل الأولياء فأستبدلت لى الحكومة مشروع أبا بمشروع الملاحة حسب قانون التعويضات ولكن لأسباب تاريخية قررت أن أحمى أبا من مياه الخزان مهما كلف ذلك فردمت كل المنافذ التى تتسرب منها مياه الفيضان وبهذا استطعت ان أحمى تلك البقعة التاريخية، وبخلاف ما يشاع فإن الحكم الثنائى لم يصرح لى إلا بمشروع واحد خاص هو مشروع أبا وقد رويت كيف كانت قصته وقد أشتريت بعض المشاريع فى مديرية الخرطوم والقانون كان يبيح لاى وطنى ان يشترى مشروعاً خاصاً من المشاريع التى كان يمتلكها الأجانب دون مانع ورأيت أخيراً ان البلاد مستعدة للصناعات الحديثة فأشتريت اثناء الحرب الأخيرة مصنعاً للنسيج ولكن المصنع لم ينجح لسبب سوء الآلات التى استوردت ثم انشأت مصنعاً آخر للحلج وآخر لعصر البذرة بالقرب من مزارعى فى النيل الأبيض.

الفصل السادس

فترة الحرب العالمية الثانية

وطنية الضباط السودانيين

بعد ان اشتركت ايطاليا فى الحرب احدق الخطر بالبلاد ودنت المعركة من حدودنا وفى تلك الأيام الحالكة جاءنى لفيف من الضباط السودانيين وأبدوا لي شعوراً وطنياً عالياً ثم ذكروا أنهم لا يودون اطاعة أوامر قيادتهم في الاشتراك فى حرب أوروبية ما لم يكونوا مؤيدين من الرأى العام فى بلادهم وذكروا أيضاً انهم يعتبروننى أباً للسودان وأن ما أنصح به إن لم يعكس الرأى العام كله فهو يعكس الجزء المخلص الأمين منه فشكرتهم وقلت لهم « إن رأيى أن تقفوا الى جانب الديمقراطية وان تصدوا الزحف الفاشى عن بلادكم فإذا ما انتهت الحرب فى صالح الديمقراطية واعتقد أن هذا ما سيحدث فسنكون فى موقف نطالب فيه بحقنا العادل فى الحرية والاستقلال » ثم ودعت الضباط وانصرفوا واشتركت قوة الدفاع السودانية فى الحرب وأبلت بلاء حسناً كما سجلت مفاخر مشهودة وساهم السودان بإمكانياته الاقتصادية ومواصلاته حتى نهاية الحرب.

ميثاق الاطلانطيقى وحق تقرير المصير

ولما أعلن عن ميثاق الاطلانطيقى عام ١٩٤٢ طلبت من محرر « جريدة النيل » التى انشأتها مع جماعة من الأصدقاء فى عام ١٩٣٥ أن يكتب مطالباً الحكومة بحق تقرير المصير فوراً بعد الحرب ولكن هذا المقال لم يعجب السكرتير الإدارى فدعانى للفطور فى منزله وذكر لى ان المقال الذى كتبته « النيل » لايتفق مع الروح التى يجب ان تسود البلاد فى وقت الحرب وقال « أن المقال حوى أفكاراً مثيرة قد تسبب الاضطراب » ثم أخذ في حديثه معي وقال أن فى وسع الحكومة أن تحرمنى من نيشان السير الذى منحتنى إياه فأجبته بأن ما كتب فى « النيل » لا يخرج عن نطاق ما أعلنته بريطانيا والدول الديمقراطية علي العالم أجمع. أما بخصوص سحب لقب سير منى فإننى ما كنت لاقبل هذا اللقب لو كنت أعلم انه يثنينى عن أداء واجباتي الوطنية.

مذكرة المؤتمر

ان الدعوة الى حق تقرير المصير التى اثارتها «النيل» احتضنها مؤتمر الخريجين وضمنها المذكرة التاريخية الخطيرة التى تقدم بها للحاكم العام فى ١٩٤٢ وكان المؤتمر آنذاك قوة معنوية وان لم يكن قوة عددية وأدركت خطره الحكومة وحاولت أن تقلل من شأنه وتهون من قدر الداعين له وقد كان رئيس المؤتمر آنذاك السيد إبراهيم أحمد وهو شخص امتاز بأمانته واخلاصه بقدر ما امتاز بضبط النفس وهو فوق ذلك شخص لا يحترم التهريج السياسى والتعصب الوطنى الضيق ولذا فقد كانت المذكرة التى رفعها تعبر عن صوت الجيل الجديد ولم تكن نغماً شاذاً يردده الانتهازيون من محترفى السياسة رغم ذلك فقد اغفلت الحكومة الرد على المذكرة إمعاناً منها فى تجريح كرامة المؤتمر وظنا بأن ترفعها عن الرد سيحقر المؤتمر ويقلل من شأنه ولكن الدعوة الصادقة المخلصة لن تموت مهما تعرضت لبطش الباطشين وإرهاب المتجبرين وان تجاربى الخاصة تؤيد هذا المبدأ العام.

لماذا اشيع اننى اسعى للملكية ؟

لقد كنت اؤمن منذ بداية هذا القرن بان حقنا فى الحرية والاستقلال ان لم يرد الينا فسنرده عنوة وظلت هذه عقيدتى قبل انشاء حزب الأمة وبعد مولده رغم أجواء السياسة المتقلبة ومناوراتها المتعاقبة وظن البعض ان تمسكى بالاستقلال واصرارى العنيد فى الوقوف بجانبه تذكيه مصلحة خاصة اتوق لها ، وظن هذا البعض باننى ما كنت لابذل من اجل الحركة الاستقلالية لولا اننى اهدف لان اكون ملكاً على السودان واستطاع خصومى السياسيين ان يروجوا اشاعة سعيي للملكية فى السودان ومصر وربما تسربت الاشاعة للبلاد العربية عن طريق مصر ولم يقطع دابر هذه الاشاعة نفيي المتكرر لها الى ان قبرها الواقع باعلان حزب الامة للجمهورية والواقع كان لبعض الموظفين البريطانيين ضلع فى نشر الاشاعة فقد ظنوا انها سلاح ذو حدين ظنوا انها من جهة تزيدنى صلابة فى المطالبة بالاستقلال اذ كان هدف هؤلاء الموظفين الأول محاربة النفوذ المصرى فى السودان وانها اى هذه الاشاعة تزيل الثقة وتضرم نار الخلاف بين الانصار والختمية ولكن لم يكن فى وسع هؤلاء البريطانيين القيام بنشر الاشاعة الا فى حدود ضيقة جداً فطبيعة عملهم والتزامهم بالحياد جعلهم فى منأى عن الجمهور ولكن مصر التقطت هذه الاشاعة وسخرت لترويجها أجهزة الدولة المصرية وصحافتها وذلك لسببين : أولهما استعمال تلك الاشاعة ضدى وضد الانصار وثانياً لطعن الحركة الاستقلالية ووصفها بانها حركة أطماع ومكاسب شخصية وظل انصار مصر فى السودان يرددون هذه الاشاعة ترديداً ممجوجاً وأذكر ان احدى الصحف المصرية طالبت بمحاكمتى لانى خرجت عن الولاء للتاج المصرى

وطالبت بعرش آخر فى وادى النيل بجانب عرش القاهرة اما الانصار فلم يعبأوا بهذه الاشاعة ولم يعطوها اى قدر من التأييد او النفى فلم تكن علاقتى بهم علاقة سياسية ضيقة بل كانت ومازالت علاقة روحية وعلاقة سياسية رحبة.

لماذا قبلت المجلس الاستشارى

قلت ان الحكومة لم تعترف بمقدمى مذكرة المؤتمر ودعانى هذا لان اقابل الحاكم العام السير هدلستون فى قصره وذكرت له انهم خيبوا آمالنا باهمالهم للمذكرة فرد السير هدلستون بقوله «اننا سنعمل شيئاً للسودان» وكان الشئ الذى يقصده الحاكم هو المجلس الاستشارى لشمال السودان وفى نظرى ان السير هدلستون هو من ذلك الطراز من الرجال الذين تطغى الروح الانسانية على ولائهم السياسى ومن أولئك الذين يرتفعون عن الصغائر عندما تلزمهم الحوادث بالوقوف الى جانب الانسانية أو إلى جانب الضرورة السياسية وهذه الروح الانسانية الكبرى هى التى حدت بالسير هدلستون الى الوقوف بجانب الاستقلاليين فى ١٩٤٦ واعتقد انه كان جاداً وأميناً فى تأييد الاستقلال ولم يكن سياسياً مخاتلاً كبعض الساسة من أبناء جلدته.

ولمست بتجاربى اشراقات هذه الروح الانسانية فى بريطانيين اخرين ومن يحكم على الأمة البريطانية بانها شرذمة من القراصنة او حتى انها جماعة من المتعصبين الذين لايعملون الا لمصالح امبراطوريتهم فقد حكم حكماً جائراً ثم ان هذه النظرة المتشائمة لو صحت لانقطع كل أمل فى مستقبل البشرية ففى أوروبا كما لدينا فى الشرق جماعة صادقة الطوية وعلى هؤلاء نضع أملنا فى مستقبل الانسان.

ولما عرضت على فكرة المجلس الاستشارى قبلتها ونصحت رجالى ان يقبلوا الاشتراك فى المجلس وأذكر اننى ضربت لهم مثل الشخص الذى يطلب ديناً على آخر فهل يرفض إذا سلمه المدين جزءاً من دينه أم يأخذه ويطالب بالباقى وهكذا نحن يجب أن نقبل المجلس ونطالب بباقى حقوقنا.

ثم سافرت بعد ذلك لاركويت وقابلت هناك مستر بنت السكرتير القضائى فقال لى انكم فعلتم خيراً بقبولكم للمجلس الاستشارى لان هذا المجلس سيتطور بعد عشرة أو عشرين عاماً الى جمعية تشريعية.

الفصل السابع

حزب الأمة ونظام شباب الأنصار

تأسيس حزب الأمة

الشعوب الحية لا تستورد المبادئ بل تنبعث المبادئ من ظروفها وتاريخها وحضارتها واعتقد ان هذا هو الاحساس الذى حرك طائفة من الوطنيين لإنشاء حزب الأمة ليتيسر وجود جهاز يدفع الوطنية السودانية الى الامام ويستمد هذا الجهاز حياته وكفاحه وأمله من السودانيين.

انشئ حزب الأمة فى عام ١٩٤٥ بدون ان تكون له برامج معقدة شعاره «السودان للسودانيين» والواقع ان شعار السودان للسودانيين الذى اتخذه حزب الأمة هو شعار قديم آمنت به منذ مطلع هذا القرن.

عندما أنشئ حزب الأمة في عام ١٩٤٥ كما ذكرت انتخب السيد عبد الله بك خليل سكرتيراً عاماً في اجتماع ضم أعضاء الحزب المؤسسين وفى عام ١٩٤٩ أختير ابنى السيد الصديق رئيساً عاماً للحزب وقوبل هذا الاختيار بارتياح تام من أعضاء الحزب.

استطاع حزب الأمة ان يسجل في شهوره الأولى نحو نصف مليون من الأعضاء وكنت أعتقد حسب معلوماتى الخاصة وحسب التقارير التي تصلنى من الأنصار بأنحاء السودان المختلفة ان ٧٠٪ من سكان شمال السودان ينضوون تحت لوائه ولكن الانتخابات للبرلمان الأول أتت بنتيجة تختلف عن هذه. أتت هذه الانتخابات بنتيجة تؤيد أن حزب الأمة أغلبية تفوق مجموع الأحزاب الأخرى ولكنها لم تبلغ الـ ٧٠٪ من سكان شمال السودان كما نعتقد ولكن حسب وضع الدوائر الانتخابية فإن حزب الأمة لم ينل أكثر من إحدي وعشرين دائرة فى الست والتسعين دائرة.

كانت النتيجة صدمة غير متوقعة اخذنا نفكر فى أسبابها ، ولا أعزو سبب تلك الهزيمة إلا لاننا لا نعرف الخداع السياسى والعمل في الظلام فنحن قوم نؤمن بما نقول ولا نجد سبباً يدعونا لنبطن غير ما نظهر وأظن كلما تطلب العمل السياسى مزيداً من المكر والخداع كلما كان فشلنا فيه أكثر.

أردنا ان يكون حزب الأمة مصدراً للبعث القومى وحركة شاملة تعم كل السودان ما

عدا قلة لم يكن لنا فيها أمل، هذه القلة هي الجماعة التى رضيت ان تتلقى التعليمات والأموال من مصر. ولكننا لم ننجح لسبب أن الختمية لم يشاءوا ان ينضموا لحزب الأمة لأسباب طائفية بل ان النزاع بينهم وبيننا اشتد فى بعض الظروف وقامت الصحف من الجانبين بحملات عنيفة كل ضد الأخر وبلغت الاتهامات والسباب المتبادل حداً جعل السكرتير الإدارى ان ينذر الصحف بأن توقف تلك الحملات والا اضطر لمنع صدورها بأمر إداري.

وإني أؤكد إذا تم ما أردت والتقى الانصار والختمية فى حزب واحد فما كانت لتكون زعامته موضع خلاف بينى وبين السيد على الميرغني وخصوصاً قد كنت أرى آنذاك ان القومية السودانية فى خطر وفى سبيل اتقاء ذلك الخطر كنت اقبل أى وضع تقتضيه مصلحة البلاد وليس بصحيح ان العداء الذى كان بيننا وبين الختمية يعود كله لاسباب تاريخية مرجعها ما حدث إبان فترة المهدية.

السودانيون ينسون الأحقاد

الواقع ان الجماعات عموماً لا تحتفظ بأحقادها أمداً طويلاً ومن نعم الله على عباده ان جعل ذاكرة الإنسان ضعيفة، والسودانيون خاصة قوم ينسون احقادهم ويسرعون فى دفن عداواتهم، وأكبر دليل على ذلك ان العداء بيننا وبين الختمية اخذ يتلاشى وينكمش بعد انتهاء المهدية، ولكن عوامل شتى أخذت فيما بعد تعمل فى توسيع الخلاف بينى وبين السيد على وبين الأنصار والختمية ولست فى حل من ذكرها بعد ان التقيت وتصافيت تماماً مع السيد على على مرضاة الله ورسوله وخير السودان وارتفعنا على تلك الخلافات لنعمل سوياً يداً واحدة لخير بلادنا.

الالتقاء مع السيد على الميرغنى

التقيت مع السيد على فى الوقت المناسب، التقينا قبيل خروج الحكم الأجنبى من البلاد ولو عاشت تلك الخلافات حتى اليوم لكانت كارثة تهدد الأمن والاستقرار فى البلاد، فبلادنا فى غنى عن خلافات كهذه فنحن فى حاجة إلى ضم الصفوف وتضافر الجهود حتى لا تنصرف جهود الناس للمشاحنات والنزاع بين الأحزاب والطوائف الذى يفتت قوى الشعب ويستوعب امكانياته بلا جدوى فإننا فى حاجة لتسخير كل الطاقات البشرية التى لدينا لرفع مستوى المعيشة حتى ننعم بالحرية التى حصلنا عليها.

الحرب على حزب الأمة

ما أن مضى حزب الأمة قدماً في نشر مبادئه حتى انهال عليه حكام مصر آنذاك سباً وتجريحاً أما الانجليز فقد تغاضوا عن الحركة الاستقلالية وعن حزب الأمة إذا كان همهم الأول القضاء على النفوذ المصرى ولكننى كنت على يقين بأنه سيأتى الوقت الذى سنختلف معهم فيه ولن يمضوا فى هذا التهاون الى آخر الشوط.

لقد كان لنا اختلاف معهم فى المنابر العامة يوم أعلن أعضاء حزب الأمة فى الجمعية التشريعية إقتراحاً بالحكم الذاتي فقد اخذ الانجليز يضغطون على بعض الأعضاء لاسقاط الاقتراح فوقف اعضاء حزب الأمة الي جانب والانجليز الى الجانب الآخر وكان الفوز لاقتراح الحكم الذاتى ولأعضاء حزب الأمة بأغلبية صوت واحد.

قيام الحزب الجمهورى الاشتراكى

أيقن الانجليز آنذاك ان تعاوننا معهم سيقف عند حد ، فأنشأوا الحزب الجمهورى الاشتراكى ليقاوم حزب الأمة، ولكن أغلب أعضاء الحزب الجديد لم يمكثوا طويلاً فى عضويته حيث عاد الكثير منهم الى حزب الأمة تحت ضغط قوى تاريخية وروحية عاتية. فالعائدون فى الواقع من أبناء الانصار ويبدو أن ولاءهم لعقيدتهم تحدى كل ولاء آخر. وليس هناك علامة لانحلال الأمة أكبر من التنكر للماضي فأمة من غير تقاليد ، ومن غير تاريخ ، لاتجد حافزاً لبناء المستقبل، وأمة بلا ماضى هى أمة بلا مستقبل وهى أمة متفككة العرى متداعية البنيان.

أخطاء حزب الأمة

أردنا ان يكون حزب الأمة حركة تنبعث من ضمير الشعب وان تكون ثورة الامام المهدى وشخصيته وبطولة انصاره هى الرصيد التاريخي والتراث القومي الذى يستمد منه الحزب حيويته وفخره ومصدر وحيه. هذا وانني لا ادعو قط للركون للماضى والاكتفاء بذلك وانما ادعو ايضاً للنظر والتطلع للمستقبل والعمل الجاد له والحزب السياسى الذى لا يعمل حساب المستقبل ويساير التقدم سيجد نفسه يوماً فى عالم لا يتجاوب معه.

لم يكن حزب الأمة مبرأ من الأخطاء ومن أخطائه البارزة انه ذهب فى بعض الظروف أكثر مما يجب فى مهادنة الحكومة وقد تبرم شباب الحزب من سياسة المهادنة هذه. وكانت مهمتى ان احافظ على التوازن بين الشباب والقادة وكان لبعضهم مراكز حساسة في الجهاز الحكومي. وناصرت الشباب فى عام ١٩٤٨ حينما طالبوا بابعاد بعض القادة من مجلس ادارة حزب الأمة وادخال بعض الشبان وكنت ادرك الخطر المحدق اذا اندفع الحزب وراء الشبان لان جماهيرنا جماهير تشربت بمبادئ ثورتنا الكبرى فإن اطلق لها

العنان فلن تقف عند حد وهذا يخالف سياستنا الموضوعة التى ترمى الى استخلاص حقوقنا بالطرق السلمية الا إذا عجزت هذه عن أداء ذاك فإننا سنسلك الطريق الآخر.

أفضال حزب الأمة

قلت أن لحزب الأمة أخطاء ولكن له أيضاً أفضال منها انه وقف بجانبى بقوة وصلابة فى تحطيم اتفاقية صدقى - بيفن، واذكر اننى كنت بأبا حين وقعت هذا الاتفاقية وزارئى هناك عدد كبير من زعماء العشائر وأفرادها مستنكرين تلك الاتفاقية فقلت لهم «إننى عشت ردحاً من حياتى فى ضيق وحرمان حتى أكلنا ورق الأشجار واننى الان مستعد ومصمم على ان أعود الى ما كنت عليه أو أسوأ منه فى سبيل الاستقلال فلن نفرط فى الاستقلال مهما كلف الثمن فإن لزم الأمر للتضحية والفداء فسأكون أول من يلبى النداء» وكان حماسهم عظيماً واستعدادهم للذهاب معى فى طريقى لا يحده شرط أو قيد.

ومن أفضال حزب الأمة ايضاً موقفه فى اتفاقية القاهرة وكان توقيعه فى تلك الاتفاقية الحد الفاصل بين الاستعمار والاستقلال. هذا فى المجال السياسى الخالص وله أو حزب الأمة، انتصارات فى الميدان الخلقى واعتبر هذه الانتصارات الخلقية دعامة هامة فى حياة الأمم. فقد تحصن حزب الأمة تحصيناً تاماً من تسرب الأموال الاجنبية ولذا قد برئ من الداء الذى اصيب به الكثير من الأحزاب فى الشرق فلم يدخل خزينة هذا الحزب ولا خزينة دائرة المهدى التى تساهم فى نفقات الحزب قرش واحد من مصدر سياسي. اننا نتعامل مع الأجانب ولكن على أسس تجارية محضة ولكننا لم ولن نقبل معونة من مصدر اجنبى وهذا ما عنيته بقولى فى أول هذا الفصل بأننا أردنا ان ننشئ حزباً يعتمد فى حياته وكفاحه وأمله على السودانيين وانى لأذكر بعض أعضاء الحزب داعبتهم أفكار كهذه عندما أنهالت الأموال المصرية على السودان ورأى هذا البعض ان نأخذ قرضاً مالياً من بريطانيا وكلمة «قرض» فى هذه الحالة هى تغليف لكلمة «رشوة سياسية» وبالطبع رفض الاقتراح وفى نظرى ان الدرع الواقى لحزب الأمة من الفساد هم شيوخ الانصار وشبابه.

تكوين رابطة شباب الأنصار

فى سنة ١٩٤٦ حيث بلغ النشاط السياسى اوجه وارتفعت حرارةالخصام بين الاستقلاليين والداعين لوحدة وادى النيل حتى كاد ان يحدث الانفجار فى تلك السنة تحدثت مع ابنى السيد عبد الله نقد الله عن الطرق التى ننظم بها الانصار وابديت له رغبتى فى تكوين رابطة لشباب الانصار.

شرع نقد الله فوراً فى استشارة كبار الانصار فى الامر ثم وضع دستوراً للرابطة واختارت الرابطة لها علماً ونداء «الله أكبر ولله الحمد» والغرض من رابطة شباب الانصار هو ان يدرج الشباب على تقاليد الاسلام العظيمة التى تشبع بها سلفهم الصالح. واسم الانصار مأخوذ من قوله تعالى { يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصار لله } واطلق الإمام المهدى اسم الانصار على أحبابه واتباعه على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم «الانصار شعار والناس دثار».

أهداف رابطة شباب الانصار

وتهدف رابطة شباب الأنصار الى تقوية الروح الإسلامية بين الشباب حتى يعيش فى جو مطهر من أدران الرذيلة، جو مشبع بتقوى الله وطهارة النفس وقوة الخلق واستقامة السيرة وهذا هو الجو الذى ينشده كل مسلم وتنشده كل أمة مسلمة.

لم تقف منظمة شباب الانصار عند حد تزويد أعضائها بتعاليم الاسلام وتزويدهم بسيرة قائدهم الأكبر الامام المهدى بل كان لشباب الانصار دور خطير فى الميدان السياسى فما كانت الحركة الاستقلالية لتقف على قدمين لولا سندهم وحماسهم الدافق ورجولتهم الفائقة والآن وبعد الاستقلال فلشباب الانصار دور أعظم واخطر فليس هناك خطر متوقع على المسلمين او على السودان فى ميدان الحرب وانما الخطر ينبعث من الميدان السياسى والخلقى والاقتصادي.

والدور الذى آمل ان يلعبه شباب الانصار هو حماية البلاد من تسرب الاتجاهات السياسية والخلقية والاقتصادية المضادة لتعاليم الإسلام ودستوره والدفاع عن الاسلام وعن السودان يتركز فى تزويد المسلمين بتعاليم دينهم وترويج روح الاسلام وهذه كفيلة بحماية البلاد من تسرب المبادئ الملحدة وتسرب الانحلال والفساد وانتشار الافكار الاقتصادية الوافدة من الخارج.

صلتى بشباب الأنصار

لم تكن صلتى بشباب الانصار صلة قيادة دينية أو سياسية فحسب بل هى أيضا صلة أبوية وانى احس وانا بينهم بجو كله صفاء واخلاص وتحابب، الجو الذى يعيش فيه الأب مع أبنائه البررة المخلصين.

الفصل الثامن

بروتوكول صدقى - بفن

لماذا اعترض على وضع السودان تحت التاج المصرى ؟

كنت اتتبع المفاوضات الانجليزية المصرية لتعديل معاهدة عام ١٩٣٦ المعقودة بين بريطانيا ومصر باهتمام وحذر شديدين منذ بداية المفاوضات فى مارس عام ١٩٤٦ وكنت دائماً شديد الاعتراض على وضع السودان تحت التاج المصرى كما ترغب بعض العناصر فى السودان لان التاج معناه السيادة.

وكنت أعترض على وضع السودان تحت التاج المصرى لانى اعلم علم اليقين ان تبعية السودان للتاج المصرى تعنى أن يفقد السودانيون السيادة على بلادهم وان يخضعوا لمصر خضوعاً لا خلاص منه. كنت اعلم ان خضوعنا للتاج المصرى معناه فناء ذاتيتنا وقوميتنا واخلاقنا وتقاليدنا وكل عزيز نملكه ونعيش من اجله. كنت اعلم أن خضوعنا لمصر معناه ان تنفتح ابوابنا واسعة للدعاية المصرية والنفوذ المصرى كنت اعلم ان خضوعنا لمصر معناه الولاء لتاج مصر بنص القانون والولاء لتاج مصر يحبس انفاس الحركة الاستقلالية ويقتلها . وكنت اشفق على قومى وبلادى من التأثير المصرى والنفوذ المصرى والاغراء المصرى الذى اخذت طلائعه حينذاك تطل علينا ، من أجل هذا كله كنت اتتبع المفاوضات باهتمام وحذر.

رسالة هامة :

فى اكتوبر عام ١٩٤٦ انتقلت المفاوضات من القاهرة الى لندن وكان يرأس الفريق المصرى رئيس وزراء مصر فى ذلك الوقت اسماعيل صدقى باشا الذى اشتهر بذكائه ودهائه وولائه لتاج مصر وكان يرأس الفريق البريطانى المستر ارنست بفن وزير خارجية المملكة المتحدة، وكانت أنباء هذه المفاوضات تصلنامتقطعة مبتورة ناقصة وذات يوم اتصل بى صديق يطلب أن أبعث اليه بمن يحمل الى منه رسالة هامة فبعثت بابنى الصديق.

وعاد الى الصديق برسالة من الرجل يقول فيها انه وصلته أنباء من لندن تفيد بان الانجليز والمصريين اتفقوا على أن تكون لمصر السيادة على السودان وقال الرجل فى رسالته انه يعتقد ان حاكم السودان العام لا يملك نفوذاً يعترض به على ذلك الاتفاق ولا قوة يقاومه بها واضاف انه لايستطيع ان يرى اقدر منى على تحطيم ما اتفقوا عليه.

ونزل النبأ على نفسى نزول الصاعقة وكان ذلك يوماً مظلماً من أيام حياتى تراءت لى فيه جهودى التى بذلتها السنين الطوال لتحقيق الاستقلال تتداعى امام ناظرى وتنهار.

تصريح صدقى

ودرست الامر مع رجالى وقبلنا جميع الاحتمالات وعقدنا الخناصر ان نبذل كل ما نستطيع من جهد وان نضحى بكل ما نملك فى مقاومة هذا الاتفاق الجائر، وخرجت الصحف تحمل تصريحاً ادلى به صدقى عند وصوله الى القاهرة من لندن قال فيه لقومه: «اتيتكم بالسيادة على السودان». وماكدت أقرأ ذلك التصريح المشئوم حتى تحقق لى أن الخبر صحيح وقررت السفر فى الحال الى القاهرة ولندن.

أتصلت بمكتب السكرتير الادارى وتحدثت الى المستر جيمس روبرتسون الذى كان حينذاك سكرتيراً ادارياً لحكومة السودان وسألته عن حقيقة الامر ونقلت إليه ما تناقلته الصحف على لسان صدقى فقال لى «ان تلك الأنباء ليست رسمية ولكن يبدو ان حاكم السودان العام قد صدرت إليه الأوامر بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه» وهو – أى روبوتسون – لا يعرف تفاصيل ما اتفق عليه وكان الحاكم العام السير هيوبرت هدلستون فى ذلك الوقت بلندن.

وحدثنى روبرتسون أن الحاكم العام كان فى طريق عودته الى الخرطوم لينفذ الأوامر التى صدرت اليه.

وحدثنى روبرتسون عن رغبتى فى السفر الى انجلترا ومصر وقلت «انى لا أريد منه غير التأشير على جواز سفرى واخلاء سبيلي». فتساءل كيف أسافر والحاكم العام لم يصل بعد فحدثته ان ذلك أمر لا شأن له به.

برقية الى لندن

وكنت ادرك ان بعض موظفى حكومة السودان من البريطانيين لا يهمهم أمر البروتوكول ما دام لايؤثر على ادارتهم للسودان ولا يعرض مصالحهم للخطر.

ولما سمع منى المستر روبرتسون ذلك وعدنى ان يعاوننى باطلاعى على جلية الأمر ووعد ان يؤشر على جواز سفرى مما مكننى من إرسال برقية الى لندن واخرى للقاهرة تنبئ عن عزمى السفر للتحدث مع المسئولين فى مسألة السودان وحدثنى روبرتسون انه سيطلب من الحاكم العام ان يلتقى بى فى القاهرة ويعرض على تفاصيل ما تم الاتفاق عليه إن شاء الله.

وكنت طلبت فى برقيتى لصدقى وأتلى ان يحددا لى موعداً اتباحث معهما فيه فوصلنى رد من المستر اتلى رئيس وزراء بريطانيا يرحب فيه بمقدمى ويعرب عن استعداده للقائى

اما صدقى فقد أهمل برقيتى وأغفلها ولم يرد عليها.

اليوم المشهود

وكان الجو في الخرطوم ينذر بخطر عظيم فقد ثارت حفائظ الاستقلاليين فى جميع انحاء السودان وأخذت مواكبهم تفد الى الخرطوم من كل حدب وصوب مما دفعنى ان أناشدهم التزام الهدوء والعودة الى أريافهم ومدنهم حتى ينجلى الأمر وكانوا جميعاً مستعدين للتضحية بكل مرتخص وغال فى سبيل استقلال السودان وسيادته مما شد فى عضدى وقوى من عزمي وكانت قد وصلتنى برقيات من كثير من زعماء القبائل من بقاع السودان المختلفة، أعرب فيها مرسلوها عن استنكارهم للاتفاق وعن استعدادهم لمؤازرتي.

كان كبار الاستقلاليين فى الخرطوم قد قرروا ان يستقيلوا من المجلس الاستشارى لشمال السودان والا يتعاونوا مع قوم ثبتت خيانتهم للعهد وغدرهم بأهل السودان. لقد التزم الانجليز الا يقطعوا بأمر فى شأن مستقبل السودان الا بعد استشارة السودانيين بالطرق الدستورية وقد أعلن مع صدقى وزير خارجية المملكة المتحدة المستر ارنست بفن نفس الرجل الذى أعلن فى البرلمان الانجليزى فى السادس والعشرين من مارس عام ١٩٤٦ أن حكومة صاحبة الجلالة تتطلع الى اليوم الذى يستطيع فيه السودانيون ان يقرروا نهائياً مستقبلهم السياسى بأنفسهم وقال ان غرض حكومة السودان أن تؤسس منظمات للحكم الذاتى كخطوة نحو الاستقلال وأكد للسودانيين انه لن يحدث أى تغيير فى وضع السودان كنتيجة لتعديل المعاهدة حتى يستشار السودانيون بالطرق الدستورية. اذن فقد تنكرت بريطانيا لوعدها هذا وارتضت ان تضع السودان تحت التاج المصرى دون استشارة السودانيين التى وعدتم بها.

وتألفت فى الخرطوم جبهة استقلالية انتظمت فيها الأحزاب التى تدين باستقلال السودان كلها، والعناصر الوطنية التى تتمسك بالسيادة الكاملة، وقامت هذه الجبهة بتأييد دعاة الاستقلال فى انحاء السودان المختلفة. وقد نظمت هذه الجبهة المظاهرات فى المدن الكبرى وأعربت فيها عن استعدادها للتضحية فى سبيل الاستقلال.

وقبيل سفرى الى القاهرة فلندن اصدرت بياناً قلت فيه:

«انكم تعلمون موقفى من مستقبل السودان وتمسكى بمبدأ (السودان للسودانيين) ونيل الاستقلال التام.

واننى لا أزال مصراً على ذلك ولن آلو جهداً فى سبيل تحقيق هذا المبدأ ولا أشك فى

أننى سألقى عون كل المخلصين المؤمنين بحقهم من المواطنين فى جميع الأحزاب ولذا أدعوكم جميعاً الى تقدير دقة الموقف ومعالجته بروح الاخلاص والتقدير، وتجنب كل ما من شأنه ان يوسع شقة الخلاف بينكم ويضاعف المسئوليات على الذين يعملون لخير السودان كما أدعوكم الى التزام الهدوء والنظام حتى تنجلى الأمور التى ما تزال غامضة ولنعمل على جمع صفوفنا للعمل فى المستقبل لبلادنا.

واننى لواثق من ان الجهود التى يجب أن نبذلها الآن والتى سيساعد الهدوء على القيام بها ستؤدى الى نتائج حسنة.

وأخيراً أتقدم بطلب خاص لجميع الأشخاص الذين أتوا الى المدن الثلاث من المناطق الخارجية أن يرجعوا الى محلات اقامتهم بدون تأخير ويستأنفوا أشغالهم الخاصة.»

سافرت من الخرطوم الى القاهرة فى نوفمبر عام ١٩٤٦ على طائرة بحرية وكان يرافقنى ابنى السيد محمد الخليفة شريف وابنى الدكتور بشير محمد صالح ووصلنا القاهرة بالليل... لم تشأ الحكومة المصرية أن تبعث الى المطار بمن يستقبلنا أو يرحب بنا وكان علينا ان نقضى الليل فى القاهرة وان نلتقى فيها بحاكم السودان العام السير هيوبرت هدلستون.

وبينما نحن فى الفندق «هليوبولس» بالقاهرة ومعى عدد من أبنائى الطلبة الذين يتلقون العلم فى مصر زارنى الحاكم العام وكان يرافقه سكرتيره المستر لوس الذى صار فيما بعد مستشاراً سياسياً للحاكم العام ويرافقه أيضاً وكيل حكومة السودان بالقاهرة المستر هزلدن ومساعده السيد صموئيل عطية فأراد أبنائى ان ينسحبوا من المجلس ولكن الحاكم العام أشار اليهم الا يفعلوا وكان يتحدث بالانجليزية ويتولى الترجمة منها الى العربية السيد صموئيل عطية.

واطلعنى الحاكم العام فى تلك الجلسة على الاتفاق الذى أبرمه المستر بفن مع صدقى باشا ووقعا عليه بالأحراف الأولى من أسميهما توطئة لعرضه على برلمانيهما وسألت الحاكم العام ان كان يستطيع ان يؤجل الدعوة لتأييد الاتفاق لحين عودتى فأجاب انه لا يستطيع ولا يمكن ان يعدنى بشئ فى هذا الصدد.

وأعرب لى الحاكم العام عن اغتباطه بسفرى وأكد لى أنى سأجد هناك كل ترحيب وحدثنى ان رئيس وزراء المملكة المتحدة المستر اتلى على استعداد لاستقبالى وان كبار رجال الحكومة البريطانية يرحبون بمقدمي ثم أشار الى أن مهمتي صعبة وعسيرة وافصح عن تخوفه فى ألا أستطيع تغيير ما تم الاتفاق عليه ولكنه رأى أن زيارتى على أى حال ستمكننى من الإدلاء بآرائى وإسماع صوتي.

وكان نص الاتفاق الذى أبرم كما سمعت من السير هيوبرت هدلستون كما يلى

«ان السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم اعداداً فعلياً للحكم الذاتى وتبعاً لذلك ممارسة حق اختيار النظام للمستقبل للسودان والى أن ينهى الطرفان الساميان المتعاقدان الاتفاق التام المشترك بينهما، لتحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين، تظل اتفاقية عام ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة عام ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة وذلك استثناء من حكم المادة الأولى من المعاهدة الحالية.

واضطررت ان أحدد موعد قيامى من القاهرة لأدرك الموعد الذى حدد لى لمقابلة رئيس وزراء المملكة المتحدة فى لندن فى اليوم التالي لمقابلة رئيس وزراء المملكة المتحدة

وفى لندن كان كل شئ قد أعد لمقابلتى لرئيس وزراء المملكة المتحدة بلندن. ويرافقنى الاستاذ يعقوب عثمان الذى كان مندوباً لحزب الأمة ببريطانيا فى ذلك الوقت. وحضر اجتماعنا المستر هلسون المستشار الذى كان يعمل بمعارف حكومة السودان يراقب الترجمة بالعربية ممثلاً لبريطانيا.

مكثنا مع المستر اتلى نحواً من ساعتين كاملتين كنت أتحدث خلالهما معظم الوقت وابتدرنى رئيس الوزراء قائلاً:

«ان المصريين ظلوا يطالبون بالسيادة على السودان منذ سبعين عاماً فأين كنتم طيلة هذه المدة؟» قلت له: «كنا غائبين، لانملك حق الغائب؟ انكم تتفاوضون بشأننا ولا تطلعونا على ما تقولون ونحن اصحاب الحق الأول فيه بل تكتمون علينا أخص ما يخصنا، ألم تعدونا ألا تحدثوا تغييراً فى وضع بلادنا دون استشارتنا؟ ألم نصدقكم ونتعاون معكم؟ ألم نشترك معكم فى الحرب ونسخر كلما نملكه من رجال ومال فى سبيل نصرتكم؟ ألم نضع مواردنا تحت تصرفكم أيام محنتكم؟ وماذا لقينا بعد هذا كله؟ لقينا البروتوكول الذى يسلبنا أعز ما يعيش الرجل من أجله – سيادتنا وعزتنا واستقلالنا. اننا شعب معروف لا يصح تجاهله وقد حاربناكم وحاربنا المصريين معكم وحاربنا قبلكم الأتراك. ألا تعرفوننا؟»

وسألنا أن أدلى برأى فى الاتفاق فحدثته «انه اتفاق ظالم جائر لا يليق أن يصدر عن حكومتكم التى تقول بانها تهدف الى تحرير الشعوب» وأوضحت له اننا لا نقبل بالخضوع للتاج المصرى ولا نرضى بالسيادة على بلادنا بديلاً.

السيادة المصرية

وحاول أن يوهمني ان الاتفاق لا يحدث تغييراً في وضع السودان ولا إدارته وهو لا يحرم السودانيين حقهم في ممارسة تقرير مصيرهم النهائي متى آن أوان ذلك. فقلت له: «ان السيادة المصرية تتعارض مع أمانينا وآمالنا»، وأكدت له عزم السودانيين على مقاومتها مهما كلف الأمر وقلت: «انى لا أرى لمصر حقاً قانونياً في السيادة على السودان الا اذا اعتمدت على حق الفتح، وهذا عندى اعتقاد خاطئ بنص ميثاق الأمم المتحدة الذى لا يعترف بحق الفتح بل يمنح الشعوب المقهورة حق تقرير المصير وأوضحت له أن نظرية وحدة وادى النيل التى تتعلق بها مصر تتعارض مع حق السودانيين في تقرير المصير. وذكرته بأن المصريين طالبوا بالسيادة على السودان عند الفتح فلم تعترف لهم بريطانيا بها، وجاءت اتفاقية ١٨٩٩ خالية من نص يمنح مصر تلك السيادة بل هى أغفلت الاشارة اليها. أغفلتها في حين أن الانصاف والعدل كان يقتضى بأن يوضح انها محتفظ بها للسودانيين. وذكرته انه لما رسم الدستور المصرى عام ١٩٢٢ أراد المصريون ان يلقبوا ملكهم بملك مصر والسودان ولكن الحكومة البريطانية اعترضت سبيلهم وقاومت رغبتهم. وذكرته ان مصر عادت تطالب بالسيادة على السودان عام ١٩٣٦ فلم تجد استجابة لمطلبها هذا بل أكدت معاهدة عام ١٩٣٦ ان السيادة مغلقة ولم تزد على ذلك.

الأمن والاستقرار

ذكرته هذا كله وتساءلت لماذا عادت بريطانيا فقبلت ما رفضته في الماضي؟ لماذا ارتضت ان تضع السودان تحت التاج المصري؟ وحذرته من مغبة هذه النزعة البريطانية الجديدة ومن أثرها على حالة الأمن في السودان، بل أكدت له أن الصداقة التى كانت قائمة بين السودان وبريطانيا ستنقلب عداء لا محالة اذا ما تمسكت بريطانيا بموقفها هذا، وأوضحت له أنى لا استطيع أن هم لم يستبينوا الأمر ان أعاونهم على المحافظة على الأمن والاستقرار في بلادي.

وأوضحت له أيضاً أنه ليس بيننا وبين مصر عداء بل أكدت له أن السودان في المستقبل سيتعاون مع مصر المستقلة على خير ما يكون التعاون ويتفاهم معها على خير ما يخدم مصالح الشعبين.

وجاء دوره في الحديث فشكرنى على ما أدليت به، وأكد لى أن حكومته وشعبه ينظران الى مسألة السودان بعين الاعتبار والاهتمام وأشار الى الجهود التى بذلها السودان في الحرب العالمية الثانية بالتقدير والإعجاب، ثم أخذ يشرح سياسة حكومته نحو السودان فقال:

السياسة البريطانية

«لقد اعترفنا للسودان بحق تقرير المصير ووافقنا على قيام المؤسسات الدستورية فيه

ومنحنا الحاكم العام هيوبرت هدلستون كل تعضيد ، فقلت له :

« ولكن يؤسفني انكم بتوقيعكم البروتوكول أخذتم بيدكم اليسرى ما منحتمونا إياه بيدكم اليمني » فقال لي : « ان البروتوكول لا يغير من وضع السودان أو إدارته وانه انما يثبت أمراً قائماً » فقلت له « والسيادة » قال : « هذه كلمة قانونية ذات معان مختلفة » وأضاف ان البروتوكول خال من كلمة السيادة وحاول ان يتهرب مما قلت ولكني تمسكت بوجهة نظرى واعتراضى على البروتوكول وقلت ان اخضاع السودان للتاج المصرى معناه وضع سيادة السودان فى يد مصر وذلك ما نقاومه وأوضحت له الاخطار التى تنشأ من ذلك الوضع واضفت ان تقرير المصير يقتضى توفير الحرية اللازمة للاختيار وهذه الحرية تنعدم متى خضع السودان لتاج مصر لان الدعوة الاستقلالية حينذاك تكون خروجاً على القانون وثورة على التاج وتمرداً على الملك.

ولم يسع المستر اتلى ازاء هذه الحجج التى أدليت بها وهذا الاسلوب الذى انتهجته فى بسط رأيي « لين في غير ضعف وقوة فى غير عنف » الا ان يستسلم ولكنه لم يعلن استسلامه صريحاً على شدة الحاحى عليه بل مع حاكم السودان العام. فعلمت فى تلك اللحظة انى انتصرت على صدقى - بفن وانى اجهزت على اتفاقهما الذى وقعاه بالأحرف الأولى من أسميهما.

وكان مصداق اعتقادى هذا خلافهما فيما بعد على تفسير البروتوكول، صدقى يقول انه لا يمنح السودانيين حق تقرير المصير إلا فى نطاق الاتحاد مع مصر وبفن واتلى يقولان له « لقد كذبت ».

ولم أشأ أن أغادر لندن قبل أن أقابل المستر بفن الذى كان فى زيارة لأمريكا وقد علمت انه أقوى شخصية فى حكومة اتلى وأوسع منه نفوذاً وخشيت إن أنا لم أقابله أن يؤثر على أتلى ويقنعه بالتخلى عما أرتبط به معي. « والمؤمن لا يلدغ من جحر مرتين »، اذن لم يكن بد من بقائى فى لندن حتى يعود العملاق الذى شاء ان يضع بلادى تحت التاج المصرى فخابت مشيئته.

ومكثت في لندن عشرين يوماً كان بردها قارصاً، وكانت صحتى فيها معتلة ولكن عزائى كان أنى سأنقذ بلادى من براثن الأسد وسأحقق الآمال التى كرست حياتى لخدمتها وهى الاستقلال والسيادة للسودان.

الفصل التاسع

المؤسسات الدستورية

لماذا قبلت التطور الدستوري؟

من أهم العوامل التى منعت جمع كلمة السودانيين اختلافهم على قبول التطور الدستورى كالمجلس الاستشارى لشمال السودان والجمعية التشريعية.

لقد كنت أرى الانجليز يسيرون على مبدأ الاستشارة الفردية فى شئون البلاد مما يتيح لهم التلاعب بحقوقنا، فكانوا يقولون للأعيان اذا تحدثوا معهم فى أمر: «هذا ليس من رأى المتعلمين»، وإذا تحدثوا مع المتعلمين يقولون لهم: «هذا ليس من رأى الأعيان».

ولذلك كان لابد من ايجاد هيئة تتحدث برأى الجميع وتقضى على مثل هذه الاتصالات وكنت شديد الحرص على قيام هذه الهيئة ولكنها عندما قامت اضعفها تخلف فريق من السودانيين عن دخولها.

الأسباب التى أدت لقيام هيئة دستورية

إن انتشار الوعى السياسى أثناء الحرب العالمية الثانية والمطالبة التى ذكرناها سابقاً بتحديد مآل سيادة السودان والمذكرة التى قدمها الخريجون عام ١٩٤٢ أدت لدفع الانجليز أن يفكروا جدياً فى إنشاء هيئة يشترك فيها السودانيون فى تصريف شئون البلاد السياسية بصفة استشارية فى بادئ الأمر، لقد احتوت مذكرة الخريجين على أثنى عشر مطلباً هي:

(١) اصدار تصريح مشترك فى أقرب فرصة ممكنة من الحكومتين الانجليزية والمصرية يمنح السودان بحدوده الجغرافية حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة، واحاطة ذلك الحق بضمانات تكفل حرية التعبير عن ذلك الحق، حرية تامة كما تكفل للسودانيين الحق فى تكييف الحقوق الطبيعية مع مصر باتفاق خاص بين الشعبين المصرى والسوداني.

(٢) تأسيس هيئة تمثيلية من السودانيين لإقرار الميزانية والقوانين.

(٣) تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين وتخصيص ما لا يقل عن ١٢٪ من الميزانية للتعليم.

(٤) فصل السلطة القضائية من السلطة التنفيذية.

(٥) الغاء قوانين المناطق المقفولة ورفع قيود الاتجار.

(٦) وضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية.

(٧) وقف الهجرة الى السودان فيما عدا ما قررته المعاهدة الانجليزية - المصرية.

(٨) عدم تجديد عقد الشركة الزراعية بالجزيرة.

(٩) تطبيق الرفاهية والاولوية وذلك:

أ- باعطاء السودانيين فرصة الاشتراك فى الحكم بتعيين سودانيين فى وظائف ذات مسئولية سياسية فى جميع فروع الحكومة الرئيسية.

ب- قصر الوظائف على السودانيين أما المناصب التى تدعو الضرورة لملئها بغير السودانيين تملأ بعقود محددة الاجل وبتدريب فى أثنائها السودانيون لملئها فى نهاية المدة.

(١٠) تمكين السودانيين من استثمار موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية.

(١١) وضع قانون بالزام الشركات وتوحيد برامج التعليم فى الشمال والجنوب.

(١٢) وقف الاعانات لمدارس الارساليات وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب.

وأذكر اننى قابلت السكرتير القضائى فى أركويت فى عام ١٩٤٣ وتطرق حديثنا للمنظمات الدستورية التى يمكن للسودانيين ان يعبروا فيها عن رأيهم حول مسائل حكم بلادهم فحدثنى عن المجلس الاستشارى وعن تطور ذلك المجلس حتى يصبح جمعية تشريعية فسألته متى تقوم تلك الجمعية فى رأيه؟ فأجاب: ربما كان ذلك بعد عشر أو عشرين سنة!!.

قيام الجمعية التشريعية

لقد قامت الجمعية التشريعية بعد خمس أو ست سنوات من تاريخ حديثى مع السكرتير القضائى باركويت ومما يجدر ذكره ان العناصر التى عارضت الجمعية التشريعية فيما بعد كانت قد قبلت المجلس الاستشارى ودخلته.

بعد قيام الجمعية التشريعية اشتدت المعارضة لها فخشيت ان تكون هذه المعارضة معارضة لفكرة الاستقلال لا للجمعية نفسها ومما قوى هذا الظن فى نفسى ان بعض كبار معارضى الجمعية كانوا يصرحون بانهم يرفضونها حتى ولو انها جاءت مبرأة من كل عيب

وهذا كلام ليس له إلا معنى واحد وهو انهم يرفضونها لان مصر كانت يومئذ ترفضها لانها تعتبرها الخطوة التى تسبق قيام الحكم الذاتى الكامل والبرلمان، وانها العامل الأول فى تحديد الكيان السودانى الخالص.

لقد كان دستور الجمعية التشريعية ناقصاً وسلطاتها مبتورة واعتقد ان السبب فى ذلك هو مقاطعة فريق كبير من السودانيين لها وعدم اجتماع الكلمة على المطالبة بدستور واسع السلطات فعلى حين كنت أشتد ومعى حزب الأمة فى المطالبة بالدستور كان معارضو الجمعية يصرحون علناً بتحريض مصر بأنهم لا يريدون دستوراً ولا جمعية وانهم يريدون الاتحاد مع مصر تحت التاج المصرى.

فوائد الجمعية التشريعية

وقامت الجمعية التشريعية وكان لها فوائدها التى لا تنكر فقد دربت عدداً من الوزراء والنواب السودانيين على نظم الحكم والحياة البرلمانية الديمقراطية تدريباً عملياً، كان له أثر واضح فيما بعد كما ان اشتراك بعض الوزراء السودانيين فى مجلس الحاكم العام كان تدريباً لهم على ممارسة سلطات الحكم من القمة لأول مرة فى تاريخ الحكم الثنائي.

ومن مفاخر الجمعية التشريعية انها أجازت قراراً رفع لدولتى الحكم الثنائى يمنح السودان الحكم الذاتي. ولقد لقيت توصية الجمعية معارضة قوية من الحكومة ومن الانجليز داخل الجمعية حتى ان قرار الحكم الذاتى فاز بأغلبية صوت واحد فقط. وكان ذلك القرار هو الاساس الذى قام عليه الاستقلال والبرلمان الحالى.

لجنة الدستور

وتشكلت لجنة الدستور لوضع دستور الحكم الذاتى عام ١٩٥٠ اشتركت فيها المعارضة وارسل الحاكم العام نسختين من الدستور واحدة لانجلترا والاخرى لمصر وكنت اعتقد ان انجلترا لن تتردد فى الموافقة نظراً لتصريحات ساستها المتكررة بانهم سيستجيبون لرغبة السودانيين عندما يبدونها بالطرق الدستورية ولكن انجلترا صمتت ستة أشهر دون أن ترد بكلمة واحدة.

بعض الأساليب التى استعملها الانجليز فى محاربة الحركة الاستقلالية؟

ظهر لى ما كنت اتوقعه منذ زمن وهو ان الانجليز سيسفرون فى عداء الحركة الاستقلالية عندما يرون منها الجد فى المطالبة بالحكم الذاتى والاستقلال.

وكانت الخطوة من ناحية الانجليز بعد معركة الحكم الذاتى فى الجمعية التشريعية هى خلق الحزب الجمهورى الاشتراكى وإبرازه الى حيز الوجود لاضعاف حزب الامة، واجتذاب عناصر زعماء العشائر منه، فعمل الانجليز سافرين لتحقيق هذه الغاية فهددوا النظار والعمد وضغطوا عليهم بكل وسائل الارهاب والترغيب فقابلت الحاكم العام وسألته عن السبب الذى جعلهم يشجعون قيام الحزب الجمهورى الاشتراكى فقال لى بكل صراحة «لمحاربة حزب الامة» وكان يتولى تنفيذ هذه الخطة المستر هوكسويرث مساعد السكرتير الادارى الذى شرع فى محاربة حزب الامة بالضغط على نظار القبائل المنضوية تحت لوائه وادخلهم فى عضوية الحزب الجديد ولكنهم سرعان ما عادوا الى حزبهم القديم. ويبدو ان تلك السياسة كانت تحوز على موافقة الحكومة البريطانية اذ اننى لما سافرت الى لندن بعد ذلك وذكرت للمستر ايدن وزير الخارجية الحزب السافرة التى تشنها ادارة الحكم الثنائى ضد الحركة الاستقلالية وجدت انه عليم بتفاصيل الخطة وما يجرى فى السودان.

واذكر ان بداية الحزب الجمهورى كما اخبرنى المستر هوكسويرث ان يكون بمثابة اتحاد يدافع عن مصالح النظار كما زعم فقلت: «ولماذا لا تكتفون بتمثيلهم فى الجمعية التشريعية؟ وهل مصالحهم تختلف عن مصالح بقية طبقات الشعب»

ومن أساليب الانجليز فى حربهم ضد الحركة الاستقلالية انهم اخذوا ينشرون القول بأن السودانيين يمارسون فعلاً الحكم الذاتى فى الجمعية التشريعية، فلماذا يطالبون به؟ وأذكر ان بعض كبارهم ذكر هذا الرأى فى جلسة من جلسات الجمعية التشريعية.

سفرى لانجلترا ومحادثتى مع المستر ايدن

ارسل الدستور المقترح الى كل من دولتى الحكم الثنائى كما قلت ومضى زمن دون رد من كليهما فرأيت ضرورة الاتصال بالمسئولين فى الدولتين فسافرت الى انجلترا وصحبنى ابنى السيد الصديق والاستاذ عبد الرحمن على طه وكانا يتوليان مهمة الترجمة.

قابلت المستر ايدن وطالبته بالموافقة على دستور الحكم الذاتى وتحديد زمن للاستقلال التام لاننى كنت اخشى ان يطيل الانجليز فترة الحكم الذاتى مما يجعل شئون السودان الخارجية فى ايديهم فكان رده: «انه فى اليوم الذى يقوم فيه الحكم الذاتى وينعقد البرلمان يستطيع البرلمان ان يعلن استقلال السودان» فطلبت منه ان يعطينى موافقة حكومته كتابة على هذه الخطوة فقال لى انه سيعلنها فى البرلمان البريطانى بعد ثلاثة أيام وقد فعل فقد طلبت منه ان يكون الانتخاب مباشراً فى جميع الدوائر ولجميع طبقات الشعب.

قال لى المستر ايدن فى نهاية المحادثة: «ها قد اجبنا جميع مطالبكم وسأعلن هذا الكلام فى البرلمان فإن وافقت مصر على قيام الحكم الذاتى الكامل فى السودان فبها والا فسننتظر ستة أشهر حسب القانون ثم نخرج من السودان وتستطيعون انتم ان تعلنوا استقلال بلادكم.»

الدعوة المصرية وتلبيتى لها

ومن لندن ذهبت الى القاهرة تلبية لدعوة من حكومة الثورة المصرية وكان على رأسها اللواء محمد نجيب وقبيل قيام الثورة وبعد ارسال مشروع الدستور الى مصر جاءتنى دعوة من رئيس الحكومة المصرية السيد نجيب الهلالى لأرسل وفداً من قبلى للتفاوض ثم سقطت حكومة الهلالى وخلفه السيد حسين سرى الذى دعانى كى احضر شخصياً ثم حدث الانقلاب العسكري.

قد قوبلت فى مصر من الشعب والحكومة استقبالاً يدل على الشعور الاخوى العميق الذى يكنه الشعب المصرى للشعب السودانى وقابلنى اللواء نجيب وسألته عن اليوم فقال: «الأحد» فقلت له: «ستعلن انجلترا فى برلمانها يوم الاربعاء اعترافها بالحكم الذاتى والاستقلال للسودان فسارعوا انتم حتى لا تسبقكم انجلترا» فقال لى نجيب: «سنعطى السودان دستوراً خيراً من الذى وافقت عليه بريطانيا فاختر لى نخبة من الاستقلاليين.» فاخترت له عدداً من أعضاء حزب الامة وتم وضع دستور الحكم الذاتى بموافقة مصر وبريطانيا وأمضينا مع المصريين اتفاقية السودان وهذا هو نص الاتفاقية التى ابرمت فيما بعد بين الدولتين المتعاقدتين:

(١) رغبة من الدولتين المتعاقدتين فى تمكين الشعب السودانى من ممارسة تقرير المصير فى جو حر محايد تبدأ فى اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد فترة انتقال يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتى الكامل.

(٢) لما كانت فترة الانتقال تمهيداً لانهاء إدارة الثنائية انهاء فعلياً فانها تعتبر تصفية لهذه الادارة، ويحتفظ ابان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير.

(٣) يكون الحاكم العام ابان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان ويمارس سلطاته وفقاً لقانون الحكم الذاتى بمعاونة لجنة خماسية تسمى لجنة الحاكم العام ويتضمن الملحق الأول لهذا الاتفاق بيان سلطات هذه اللجنة.

(٤) تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستانى ترشح كلا منهم حكومته على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السودانى عند انتخابه ويكون للبرلمان فى حالة عدم موافقته حق تعيين مرشحين

اخرين ويتم رسمياً تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية.

(٥) لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه اقليماً واحداً مبدأ اساسياً للسياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين فقد اتفقنا الا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتي على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة.

(٦) يظل الحاكم العام للسودان مسئولاً مباشراً أمام الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بما يلي:

أ- أى تغيير يطلبه البرلمان السوداني بمقتضى المادة ١-١ [أ] من قانون الحكم الذاتي فيما يتعلق بأى جزء من هذا القانون.

ب- الشئون الخارجية.

جـ- أى قرار تتخذه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضاً مع مسئولياته وفي هذه الحالة يرفع الأمر الى الحكومتين المتعاقدتين وعلى كل من الحكومتين ان تبلغ ردها في خلال شهر واحد من تاريخ الاخطار الرسمي ويكون قرار اللجنة نافذاً إلا اذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك.

(٧) تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية وعضو هندى ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليمات الحكومتين المتعاقدتين ويتضمن الملحق الثاني لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه الجنة.

(٨) رغبة في تهيئة الجو الحر المحايد لتقرير المصير تشكل لجنة للسودنة تتألف من:

أ- عضو مصري، وعضو من المملكة المتحدة، ترشيح كلا منهما حكومته ثم يعينهما الحاكم العام وثلاثة أعضاء سودانيين ويختارون من قائمة تتضمن خمسة أعضاء يقدمها إليه رئيس وزراء السودان ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء السودانيين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام.

ب- عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بحتة دون ان يكون له حق التصويت ويتضمن الملحق الثاني لهذا الاتفاق بيان عمل هذه اللجنة ووظائفها وسلطاتها.

(٩) تبدأ فترة الانتقال في اليوم المعين بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتي ومع مراعاة اتمام السودانة على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفاق تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بانهاء فترة الانتقال باسرع ما يمكن وينبغي على أية حال

الا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام وتنتهى هذه الفترة على الوجه الآتي :
يصدر البرلمان السودانى قراراً يعرب فيه عن رغبته فى اتخاذ التدابير للشروع فى تقرير المصير ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار.

(١٠) عند اعلان الحكومتين المتعاقدتين رسمياً بهذا القرار تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعاً بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه الى البرلمان لإقراره ويوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنته وتوضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما فى ذلك الضمانات التى تكفل حيدة الانتخابات وأية تدابير اخرى تهدف الى تهيئة الجو الحر المحايد لرقابة دولية وتقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض.

(١١) تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور اصدار قرار البرلمان السودانى رغبته فى الشروع فى اتخاذ التدابير لتقرير المصير وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان باتمام سحب قواتهما من السودان فى مدى فترة لا تتعدى ثلاثة شهور.

(١٢) تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين :
الأول : ان تقرير مصير السودان كوحدة لا تتجزأ.
الثاني : ان تعد دستوراً للسودان يتلاءم مع القرار الذى فى هذا الصدد كما تضع قانوناً لانتخاب برلمان سودانى دائم.

وتقرر مصير السودان :
أ- إما ان تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة.
ب- وإما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام.

(١٣) تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

(١٤) اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتى وفقاً للملحق الرابع لهذا الاتفاق.

(١٥) تصبح احكام هذا القانون وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع.

القاهرة فى يوم ١٢/٢/١٩٥٣م
توقيع
محمد نجيب
رالف اسكراين سيتفنسنون

وبقيت الاحزاب الاتحادية معارضة للاتفاقية فقال لى نجيب «ان هؤلاء القوم» يعنى الاتحاديين لا يريدون الاستقلال فهل تسمح لى ان أتألفهم لقبوله؟ فوافقت ثم عقد رجال حزب الامة مع المصريين اتفاقية «الجنتلمان» وكانت ترمى الى ايقاف تدخل مصر فى شئون السودان اثناء فترة الانتقال ووقف أموال الدعاية المصرية والحفاظ على الجو الحر المحايد عموماً.

وأذكر ان المصريين فى زيارتى للقاهرة كانوا يقولون لى «نحن لا نأبى استقلال السودان ولكن ما حيلتنا فى السودانيين المتعاونين معنا وهم يصرون على الوحدة او الاتحاد ويهددون بحربنا اذا سلمنا بالاستقلال» وقال لى المصريون انهم سيوقفون الأموال التى يدفعونها للاحزاب الاتحادية للدعاية السياسية ولكن هناك مرتبات يدفعونها لزعماء تلك الأحزاب فهل توقف ايضاً مع ما فى ذلك من ضرر؟ فقلت لهم «كلفوهم بأعمال وأعطوهم مرتبات لقضاء تلك الاعمال» وقلت لهم: «اننى أعترض فقط على ان تصرف اموال مصرية للدعاية فى السودان»

عدم وفاء المصريين بوعدهم

ولكن المصريين لم يفوا بوعدهم. وخرقوا جميع بنود اتفاقية «الجنتلمان» وجاءت الانتخابات العامة لأول برلمان سودانى فى ١٩٥٣ فصرف المصريون ملايين الجنيهات للدعاية لانصارهم وكان حزب الامة يتقدم بالشكاوى لرئيس لجنة الانتخابات المستر سوكومارسن وللحاكم العام دون جدوى وكان الحاكم العام يقول لى «هذا ما جنته ايديكم لانكم اتفقتم مع قوم لا يوفون بالعهود» وبهذه الطريقة فازت الاحزاب الموالية لمصر بأغلبية مقاعد البرلمان وان كان عدد الاصوات التى نالتها الاحزاب الاستقلالية اكثر بعدة الاف.

وقد قبلت نتيجة الانتخابات رغم ما أحاط بها من مطاعن لان الذى يعنينى قبل كل شئ هو قيام حكم وطنى فى البلاد.

بذلك انتهت مدونات الامام عبد الرحمن بخط يده فى هذا الميدان .

القسم الثاني

الفصل الا

الحكم الذاتي

وفد الاستقلاليين الى هيئة الأمم

عندما انتهى أمر بروتوكول صدقى – بفن وتوقفت المفاوضات المصرية – البريطانية لعدم امكان التوصل الى اساس يتفق عليه رأت الحكومة المصرية ان السبيل الى تحقيق هدفها في السودان هو هيئة الامم المتحدة فأعدت العدة لعرض قضية السودان فى تلك المنظمة العالمية.

ذهب الوفد المصرى الى هيئة الأمم المتحدة برئاسة النقراشى باشا يصحبه بعض ساسة مصر وعدد من السودانيين لتأكيد موافقة الشعب السودانى على مطالب النقراشى وهى أن تتم وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري.

رأى الامام عبد الرحمن وصحبه من الاستقلاليين ان يرسلوا وفداً الى هيئة الامم المتحدة برئاسة السيد الصديق المهدى وعضوية السادة: عبد الله خليل، محمد أحمد محجوب ومحمد صالح الشنقيطى وذلك لتوضيح مطالب السودانيين الهادفة للاعتراف بكيان سوداني برز منذ ان تحررت البلاد على يد الامام المهدي، الرامية لإعطاء الشعب السودانى حق تقرير مصيره، المؤكدة ان السودانيين لا يرضون بديلاً لاستقلال بلادهم.

لقد قام وفد الحركة الاستقلالية باتصالات واسعة بأعضاء مجلس الأمن وساسة الدول الممثلة فى هيئة الأمم المتحدة وقد وجد مطلبهم تأييداً طبيعياً فى هيئة الأمم المتحدة إذ ان حق تقرير المصير كان من الأسس التى قررتها هيئة الأمم فى ميثاقها واتخذتها منهاجاً لمعالجة مشاكل الشعوب المستضعفة. لقد أدى هذا التأييد والعطف الذى لقيه الاستقلاليون فى تلك المنظمة العالمية لقفل باب الدبلوماسية العالمية امام المطلب الذى كان يهدف لحصر مستقبل السودان فى نطاق التاج المصرى وعاد الوفد الاستقلالى الى البلاد مظفراً بما ثبت من حقوق بلاده ومستقبل شعبه.

مستقبل الحكم في السودان

ان طبيعة الحكم الثنائى كانت تقتضى ان يسير الحكم باتفاق طرفيه وعندما اختلفا اصبح السير عسيراً اذ ان حاكم السودان العام ليس الا موظفاً مفوضاً من قبل دولتى الحكم الثنائى ولا يستطيع حسب القانون ان يتبع طريقاً لا تتفق عليها سياسة مفوضية وقد اختلف مفوضاه اختلافاً لم يمكن بعده التوصل الى سياسة موحدة.

ان نشوء المنظمات الممثلة للكيان السوداني كان نتيجة حتمية للنزاع بين دولتى الحكم الثنائى حيث مهد ذلك النزاع لنفاذ وجهة النظر التى كانت تهدف لتركيز مصير البلاد فى ايدى طرف خارج نطاق الحكم الثنائي.

السودانيون

ففى أبريل عام ١٩٤٦ عينت حكومة السودان مؤتمراً برئاسة السكرتير الادارى وعضوية رئيس القضاء، السكرتير المالي، مدير أعالى النيل، ممثل لكلية غردون، ممثل للمعارف، مندوب من مكتب السكرتير الادارى للحكومة المحلية، وممثلين للمجلس الاستشارى هم السادة: محمد على شوقي، عبد الله خليل، مكى عباس، بابو نمر، الزبير حمد الملك، عبد الله بكر، وممثلين لأعيان السودان هم السادة الصديق المهدي، محمد محمود الشايقي، الدرديرى محمد عثمان، نصر الحاج علي، محمد صالح الشنقيطي، احمد حسن خليفة، محمد احمد محجوب، مكاوى سليمان اكرت، وممثلين للأحزاب هم السادة محمد الخليفة شريف، محمد عثمان ميرغني، عبد الرحمن عابدون عن حزب الامة والسيد يوسف بدرى عن حزب الاحرار والسيد محمد حمد النيل عن حزب القوميين وقد طلب الى الاحزاب الاخرى والى مؤتمر الخريجين العام ان ينتدبوا ممثلين ولكنهم لم يجيبوا الطلب.

قد أصدر المؤتمر توصيات كان الاساس الذى قامت عليه جميعها هو:

(١) رغبة السودان فى تعديل دستور المجلس الاستشارى لشمال السودان ليجعل منه جمعية اكثر تمثيلاً للشعب وليضطلع بمسئوليات اكثر من مسئوليات المجلس الاستشارى ورغبته فى الاستمرار فى سياسة تقدم الهيئات الداخلية للحكم الذاتي.

(٢) ينبغي ان يكون للسودان صوته الخاص اى يجب أن تكون له هيئة يكون لها الحق الدستورى فى أن تتحدث باسم القطر بأكمله والسودانيون لن يستطيعوا ان يحكموا انفسهم ان لم يكن لهم تدريب سابق فى فن الحكم وهذا لا يتسنى لهم الا عن طريق الاضطلاع بالمسئولية وهذه المسئولية فى أى وقت من الأوقات يجب ان تكون كبيرة بدرجة تمكن السودانيين من استغلال مقدرتهم ومواهبهم دون ان يتعرضوا للفشل وبهذه الطريقة فإن تدريبهم سيسير بأسرع خطوات ممكنة. كان المجلس الاستشارى الخطوة الاولى نحو الحكم الذاتي المسئول وقد كان أمد هذه التجربة ثلاث سنوات وكان اختصاص المجلس قاصراً على المديريات الشمالية الست وكانت وظيفته استشارية محضة ومحدودة المدى ولم يكن فى وسع اعضائه ان يدّعوا انهم يمثلون الشعب تمثيلاً صحيحاً رغم ان بعضهم من أكفأ رجالات

البلاد وأوفرهم تجارباً.

(٣) ونحن متفقون على أن أمثل طريقة لتَحسين المجلس الاستشارى الحالى وجعله أكثر تمثيلاً لرغبات الشعب واعطائه قدراً أوفر من المسئولية هى تشكيل جمعية ذات صلاحيات تشريعية ومالية وادارية تؤديها بالاشتراك مع مجلس تنفيذى يشكل من جديد ويحل محل مجلس الحاكم العام الحالي.

(٤) اننا متفقون باجماع الآراء على أن سلطات الجمعية الجديدة يجب ان تشمل القطر باكمله شمال وجنوبه ولكننا فى الوقت عينه نقدر الصعوبة العظيمة لايجاد الافراد من اهالى الجنوب الذين يستطيعون ان يمثلوا قومهم تمثيلاً كاملاً فى الوقت الحاضر غير اننا نأمل ان يتيسر التغلب على هذه الصعوبة بالتدريج وان يعين مديراً المديريتين الاشخاص الاكثر صلاحية فى الوقت الحاضر للجمعية الى ان يحين الوقت الذى يتوفر فيه الاشخاص الذين يمثلون ذلك الجزء تمثيلاً تاماً.

لقد قابل حاكم السودان العام السيد الامام عبد الرحمن المهدى فى ٧ نوفمبر عام ١٩٤٧ وقد سأل الامام عن مصير توصيات المؤتمر اذا لم ترد مصر وهل سيؤدى عدم الرد الى عرقلة التقدم فقال الحاكم «لا ولكن بدون شك سوف ننتظر الوقت المناسب الذى تقتضيه المجاملة وان حكومة السودان لن تقف مكتوفة الأيدي» وهنا اشار الامام عبد الرحمن بأن ظروف السودان تقتضي موقفاً أقوى مما وصى به مؤتمر السودان فسأله الحاكم عن تحديد ذلك فأجابه الامام بأن تكون رئاسة المجلس لدى سودانى وأن يكون أعضاء المجلس التنفيذى وزراء بدلاً عن وكلاء وزراء وكخطوة ثانية لذلك يرى سيادته ان تقوم الحكومة السودانية حالاً وان أى امتداد للحكم الثنائى سيمكن من الضرر بمستقبل السودان وان السودان حتى ان لم يكن مستعداً للحكم الذاتى فإن تأخير نيله اياه فيه قضاء عليه وان العقبة الوحيدة هى ايجاد حكومة سودانية.

وبينما كانت حكومة السودان تنتظر رد الحكومة المصرية اجتمع الامام عبد الرحمن بالحاكم العام فى يوم ١٩٤٨/٣/٣٠ ودار الحديث الآتى بينهما:

(١) ان اتفاقية ١٨٩٩ اعطت الحاكم العام كل السلطات التشريعية والتنفيذية بوصفه وكيلاً لكل من بريطانيا ومصر فى السودان ولكن النقطة التى يختلف فيها ثقات القانون هى هل يجوز للوكيل ان يتنازل لغيره من سلطاته او بعضها بدون موافقة موكله؟

(٢) لقد سلمت مصر ردها الاخير على مشروع الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى الى وزير خارجية بريطانيا حوالى يوم ١٥ مارس وان أحسن طريقة هى أن حكومة جلالة ملك بريطانيا تبذل بطرقها الخاصة كل محاولة لاقناع مصر بالموافقة على

مشروع الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى ومما هو جدير بالذكر انها وافقت سابقاً على المبدأ.

(٣) ان معاليه على اتفاق مع الامام على الاضرار التى تنجم عن التأخير فى انجاز المشروع ولكنه قوى الامل فى حكومة بريطانيا التى تدرس بجد هذا المشروع والطرق التى تجعله نافذ المفعول.

(٤) يأمل الحاكم ان مسألة كهذه لايبت فيها من الناحية القانونية وحدها بل هناك نواحٍ اخرى ذكر منها :

أ- قرار مجلس الامن بخصوص مسألة السودان «وهذا القرار جعل بريطانيا فى مركز أقوى من مركزها فى أيام مشروع صدقى - بفن».

ب- موافقة المجلس الاستشارى على المشروع.

جـ- حالة السودان الحاضرة التى تختلف كثيراً فى الرقى عن حالته قبل خمسين عاماً.

د- اشتراك السودانيين فى الحرب الأخيرة فى صف الديمقراطية.

(٥) يأمل الحاكم ان يتم تنفيذ الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذى فى زمن أقرب من أواخر عام ١٩٤٨.

وعندما سأل الامام هل معنى هذا ان تتم الانتخابات وتجتمع الجمعية فى هذا المكان قبل آخر عام ١٩٤٨ فرد الامام بأنه انشاء الله يتم هذا.

(٦) ذكر الحاكم العام ان وزير خارجية بريطانيا والمستر هكتور مكنيل صرحا ان حكومة جلالة ملك بريطانيا لا تساوم مصر فى اعداد السودانيين للحكم الذاتى وتقرير المصير وكثير من الناس فى العالم يقر أن سيادة اى شعب هى كامنة فى أهله وليست فى يد أى دولة أجنبية.

(٧) سأل معاليه الامام هل يقبل مشروع المجلسين كما عرضته الحكومة أم يقبله بالتعديلات التى وصى بها المجلس الاستشارى فرد الامام بانه موافق على المشروع مع توصيات المجلس الاستشارى قال معاليه ان التوصيات الان قيد الدرس لادخالها كلها أو بعضها على المشروع.

وفى يوليو عام ١٩٤٨ ردت الحكومة المصرى على مشروع قيام جمعية تشريعية بالسودان قائلة فى خطاب السفير المصرى بالمملكة المتحدة الى وزير خارجية بريطانيا الآتي :

طلب الى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أن أبلغ سعادتكم الرسالة الآتية بالنيابة عن الحكومة المصرية:

« ....(٣) وفى هذه المناسبة أود ان أبلغ سعادتكم ان الحكوم المصرية لا تزال متمسكة بموقفها من النظام القائم فى السودان وهو الموقف الذى سبق لها ان وقفته أمام مجلس الأمن واذا كانت قد اشتركت فى مباحثات فى شأن المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية فقد كانت غايتها الجوهرية من هذه المباحثات كما سبق لى ان أبلغت الحكومة البريطانية ان يكون هناك نظام انتقال مؤقت يتدرب السودانيون خلاله على الحكم الذاتى تعاونهم مصر فيه معاونة ايجابية بان يكون المصريون فى المجلس التنفيذى على قدم المساواة مع البريطانيين من حيث المركز والعدد حتى اذا انقضت فترة الانتقال استطاع السودانيون ان يتسلموا زمام امورهم كاملاً تحت لواء تاج مصر المشترك وفى ظل وحدة وادى النيل.

(٤) ولما كان القانون الذى أصدره سعادة الحاكم العام لا يحقق هذه الغاية الجوهرية وهو فى الوقت ذاته كما سبق القول قانون لا يملك الحاكم العام ان يصدره فإن الحكومة المصرية لا يسعها إزاء ذلك إلا إن تحتفظ لنفسها بكامل حقوقها فى هذا الشأن »

وانتهز هذه الفرصة لأعرب لسعادتكم عن خالص تحياتي

تحريراً فى ٥ يوليو عام ١٩٤٨

السفير: عبد الفتَّاح عمرو

ولذا قامت الجمعية التشريعية فى ديسمبر عام ١٩٤٨ دون موافقة الحكومة المصرية وقد اختلف فيها السودانيون حيث قبل الاستقلاليون العمل فيها بالرغم من ضعف سلطاتها ليتخذوا منها هيئة دستورية تمكنهم من مواجهة الانجليز من الداخل ومن الاتصال بدولتى الحكم الثنائى وبهيئة الامم المتحدة اذا دعا الحال ولذا لم يطل عهد الخلود اليها فبانقضاء عامين على قيامها بدأت الكتلة الاستقلالية بقيادة حزب الامة حملة المطالبة بالحكم الذاتى الذى تقدم باقتراحه السيد محمد حاج الامين باسم تلك الكتلة فى ديسمبر عام ١٩٥٠ كالاتي:

أن يرسل خطاباً للحاكم العام بالنص الآتي:

«نحن أعضاء الجمعية التشريعية للسودان من رأينا ان السودان قد وصل المرحلة التى يمكنه فيها ان يُمنح الحكم الذاتى ونرجو من معاليكم الاتصال بدولتى الحكم الثنائى طالبين منها اصدار تصريح مشترك يمنح الحكم الذاتى للسودان قبل نهاية الدورة الثالثة

للجمعية الاولى وان تجرى الانتخابات المقبلة على هذا الاساس ».

لقد طرح هذا الاقتراح فى وقت كانت المفاوضات المصرية - البريطانية قد استؤنفت وكان صلاح الدين بك وزير الخارجية المصرى يرأس وفد المفاوضات بانجلترا وكان مستر بفن وزير الخارجية البريطانية يمثل الجانب الاخر فعندما وصلهم خبر طرح الاقتراح قال صلاح الدين بك: « ... هناك مسألة لابد لى من أن ألفت النظر اليها اننا نبذل الآن ما نستطيع من جهد لمناقشة المسائل المعلقة بين الحكومتين والتغلب على الصعوبات التى تحيط بها والوصول الى حل نرضاه وترضونه واظنكم توافقوننى على انه من المستحسن اجتناب كل ما يعكر صفو مناقشاتنا اقول ذلك لانى تلقيت من الحكومة المصرية فى مساء السبت الماضى برقية بشأن اقتراح مقدم الى الجمعية التشريعية فى السودأن عن الحكم الذاتى وقد سمح الحاكم العام بمناقشة هذا الاقتراح وتعتقد الحكومة المصرية بحق ان هذا الامر مما لا يملك الحاكم العام ان يتصرف فيه بدون موافقتها وانه لايكفى فيه موافقة الحكومة البريطانية على فرض انها استشيرت ووافقت عليه وقد اضطر رئيس الوزراة المصرية الى ان يبرق الحاكم موضحاً ذلك طالباً منه وقف مناقشة الاقتراح وبعث لى رفعته بنص برقيته الى الحاكم العام طالباً منى ان اتصل بكم لاشرح لكم هذا الموقف وأطلب منكم اصدار تعليماتكم الى الحاكم العام بعدم المضى فى هذه الخطة التى قد تعكر الجو علينا ونحن نريد ان نتحادث فى جو صاف غير انى لم أشأ ازعاجكم فى يوم العطلة فتولى سعادة عمرو باشا الاتصال برجال وزارة الخارجية فى هذا الشأن فوعدوه بالنظر والرد والآن ارجو ان تكون وزارة الخارجية قد اتخذت من ناحيتها اجراء يمنع المضى فى مناقشة الاقتراح المعروض على الجمعية التشريعية وينصح حكومة السودان بتجنب ما من شأنه اثارة الصعوبات او إثارة الرأى العام المصرى فى هذا الطور الدقيق المهم من محادثاتنا فإذا لم تكن وزارة الخارجية قد فعلت ذلك فرجائى المبادرة به لان سفيرنا لم يتلق رد الوزارة حتى الان »

فرد المستر بفن بالآتي:

« ان الحاكم العام لم يستشر حكومة جلالة الملك مقدماً فى هذا الشأن وان قرار الحاكم العام بالموافقة على هذه المناقشة قرار من حق الحاكم العام اتخاذه بمقتضى سلطته كحاكم عام.

فلقد ووجه السير روبرت هاو بمسألة صعبة لا يستطيع تقديرها الا الرجل الموجود هناك ».

ماذا جرى للاقتراح ؟

قام الامام عبد الرحمن وأعوانه وأعضاء حزب الامة بجهد عظيم فى مقارعة ممثلى حكومة السودان من أعضاء الجمعية التشريعية واتباعهم الذين تصدوا لمعارضة الاقتراح والعمل على تأجيله او تعديله او سحبه.

قال المستر روبرتسون السكرتير الادارى «ان من رأيي تأجيل المداولة فى هذا القرار للاسباب الآتية:

أولاً: بما أن مقدم الاقتراح قال «ان اعضاء الجمعية هم نواب الشعب» وان احدى الظواهر الرئيسية للنظم الديمقراطية هى أن يجئ اعضاء البرلمان إليه ليمثلوا آراء ناخبيهم والكثرة المطلقة من الأعضاء الحاضرين قد أتوا هنا وليس معهم تفويض لإجراء تغييرات دستورية كبيرة وكثير منهم قد أتى من أماكن بعيدة ولم يكن فى مقدورهم ان يستشيروا ناخبيهم فى هذا الشأن فى أى وقت ما كما هى الحال مع مقدم الاقتراح.

ثانيــــاً: طلبت الجمعية من الحاكم العام ان يعين لجنتين لترفعا تقريرهما فى التغييرات التى يمكن ادخالها ضمن نطاق الوضع الدستورى الراهن ومن رأيي انه لا يمكن إدخال تحسينات كثيرة مهمة على القانون فى حدود ذلك الوضع الدستورى ولذلك يجب ان يؤجل النقاش حتى يصلا ويدرسا.

ثالثـا: «وهو فى نظره سبب دقيق جداً» قد عرفت أن بعض الاعضاء قد غرر بهم ليوقعوا أوراقاً تؤيد الاقتراح كما غرر بغيرهم ليوقعوا أورقاً تعارضه وأكثر من هذا فقد بلغنى ان بعض الأعضاء وقعوا على الورقتين وهذا يعنى ان الاكثرية من الاعضاء حضروا الى الجمعية مقيدين لاحد هذين الاتجاهين وهم ليسوا على استعداد لقبول اى جدل ومن الخير ان يؤجل الاقتراح حتى افتتاح الدورة الآتية». ثم قال:

«انى لم أتناول الاقتراح ذاته حيث انى اريد الاحتفاظ برأيي حتى أعرف القرار فى مسألة التأجيل ويمكن عرض المسألة مرة اخرى فى أبريل أو مايو القادمين ومع هذا سيكون لمعالى الحاكم العام وقت كاف ليرفع الامر الى حكومتى الحكم الثنائى قبل الانتخابات الآية».

وفى جلسة يوم الخميس ١٤/١٢/١٩٥٠ قال السكرتير القضائي:

«اذكر الجمعية بأنى سبق وقلت ان الاقتراح ردئ لانه لم يوضح ما عنى به لان تعبير الحكم الذاتى نفسه غامض وغير محكم ولم يعرف فى الاقتراح ولم يجئ فى الاقتراح ان

الحكم الذاتي هو كما فسره السيد محمد الحاج الأمين والتفسيران كما يظهر يختلفان فيما بينهما هذا وقد سبق لى المران فى صياغة القوانين وسوف لا يمكننى اطلاقاً مهما حاولت ان أصيغ قانوناً او دستوراً يتفق مع آرائهما وذلك لانى لا أدرك على وجه الدقة ما يرغبانه بالتحقيق.

ولكنى بفحص هذا التعبير «الحكم الذاتي» فإن كل فرد يوافق على أن البلاد العربية السعودية تتمتع بالحكم الذاتى فى ظل ملكيته فى حين أن لدى كل من روسيا والحبشة حكماً ذاتياً الا انه تحت ما يسمونه بحكومة الخاصة وهناك المملكة المتحدة والولايات المتحدة كلاهما يتمتع بالحكم الذاتى الا ان لكل منهما اسلوباً مختلفاً لحكومة ديمقراطية.

والحكم الذاتى تحت ظل ملكية او تحت الحكومة الخاصة يمكن تطبيقه فى هذه البلاد بيد انه لا يوجد احد يستطيع الادلاء بحجة امكان اقامة حكومة ديمقراطية حقة فى السودان فى المستقبل العاجل وبمعنى آخر قد يصح القول ان السودان يتمتع بالحكم الذاتى منذ العامين الماضيين بدليل انه لم يشرع قانون او ينفذ عمل ذى بال دون موافقة السودانيين.

قد كنت اتحدث هنا بوصفي رجل قانون وسأتناول الحديث الان بوصفى احد الموظفين البريطانيين الذين قضوا الجزء العملى من حياتهم فى خدمة السودانيين والنهوض بالسودان وقد سبق لى القول بأن «الحكم الذاتي» تعبير جميل للأمانى وأوضح من المداولة ان هذه الأمانى تختلج فى صدر كل عضو فى الجمعية بدون استثناء وهلا كان كافياً لمقدمى الاقتراح انهم اثبتوا تلك الحقيقة ولم يتركوا مجالاً للشك ام انه لابد لهم ان يواصلوا اقحام هذا الاقتراح الذى لم يحسن تدبيره والذى سيحدث انشقاقاً فى الجمعية على ما يظهر وعليه سيقول الزعيم بانه ليس هناك تضامن بنسبة ١٠٠٪ إذ ان كل عضو يحمل هذه الامانى فى سويداء قلبه ويتساوى فى ذلك الذين عارضوا الاقتراح والذين أيدوه وهلا يكون تصدع الجمعية هادفاً لهذه الأماني؟».

ثم تحدث السكرتير الادارى حيث قال:

«سأتحدث عن نقطة قليلة معينة فى الاقتراح:

أولاً: يطلب الاقتراح من دولتى الحكم الثنائى اصدار تصريح مشترك وأرى انه ربما لم يقدر حضرة المقترح المحترم وغيره الصعوبات فى الحصول على مثل هذا التصريح المشترك ولكن لهم ان يتمنوا دائماً اما عن موضوع الحكم الذاتى فإن كلا من حكومتى بريطانيا ومصر تؤيدان رغبة السودانيين فى ذلك وفى عدة مناسبات صرحت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بأن سياستها هى السير بالسودانيين نحو الحكم الذاتي.»

ثم قرأ النبذة الأتية من خطاب رئيس مجلس الوزراء المصرى الى صاحب المعالى الحاكم العام بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٦ «ان الحكومة المصرية مخلصة الرغبة كما أكدت ذلك فى مناسبات عدة لتمكن السودانيين من حكم انفسهم وانها لاترغب ان يفقد السودانيون اى فرصة لاخذ النصيب الاقصى من مسئولية الحكم الذى يعطى لهم »

ثم استطرد سير جيمس يقول «لذلك لا يوجد شك فى قبول دولتى الحكم الثنائى لمبدأ الحكم الذاتى فى السودان ».

والاقتراح المقدم يطلب «منح » الحكم الذاتى ويظهر ان الحكم الذاتى الذى وضعه زعيم الجمعية يختلف قليلاً عما هو لديهم من قبل فكيف يمنحون شيئاً هو لديهم من قبل، ان بالجمعية ٨٧ عضواً سودانياً وخمسة أعضاء بريطانيين ولا يمكن ان تتخذ الحكومة قراراً دون موافقة الجمعية التى يكون فيها السودانيون اغلبية ساحقة كما انه لا يمكن اجازة قانون او صرف مليم واحدة دون موافقة الجمعية السودانية الكاملة.

ويتكون المجلس التنفيذى من سبعة أعضاء سودانيين وخمسة بريطانيين وقد بحثوا من زمن ليس بالبعيد تعديلاً بينوا فيه تماماً عزم الحكومة فى زيادة عدد الوزراء السودانيين فالحكومات المحلية تعمل بنفسها فى طول البلاد وعرضها فكيف تمنح دولتا الحكم الثنائى السودان شيئاً عنده من قبل؟ وقد وصف الزعيم نوع الحكم الذاتى الذى يطلبه وقد كان قصده على وجه العموم بالا يحدث تغيير حقيقى على ما هو جار الان فستكون هناك وزارة سودانية كاملة ولكنها لا يمكن ان تكون سودانية تماماً وستكون مسئولة أمام الجمعية وليس امام الحاكم العام وكما يرى فإنه لا يوجد تغيير حقيقى وطالما انه سوف لا يكون هناك تغيير حقيقى فعلام كل هذه الضوضاء؟ أما اذا كان هناك تغيير حقيقى فهو يريد ان يعرف ما هو؟

وبخصوص المسئولية المقترحة لمجلس الوزراء امام الجمعية فقد فهم الزعيم أيضاً ان سلطات الحاكم العام ومسئولياته امام دولتى الحكم الثنائى ستبقى كما كانت عليه سابقاً فكيف تكون الوزارة مسئولة امام الجمعية بينما يكون الحاكم العام وهو السلطة العليا مسئولاً امام دولتى الحكم الثنائى وكيف يتسنى للحاكم العام تفويض سلطاته للوزارة التى لم تكن مسئولة لديه؟

أنى اعتقد انه لم يحسن وضع الاقتراح وان الاقتراح لا يعنى شيئاً كثيراً فالسياسة المتبعة فى هذه البلاد هى نفس السياسة التى تتبعها الحكومات البريطانية التى تتولى مسئوليات عن شعوب اخرى وتهدف تلك السياسة الى تدريب اهل البلاد ليتمكنوا فى النهاية من نيل استقلالهم التام اذا ما أرادوا ذلك ومنذ الحرب الاخيرة منحت بلاد كثيرة الحكم الذاتى الكامل مثل الهند والباكستان وسيلان وبرما وستتبع نفس السياسة فى

المستعمرات الاخرى مثل ساحل الذهب ونيجيريا . انى أوكد للاعضاء المحترمين ان هذه هي سياسة حكومة السودان في البداية وانها نفس السياسة التى ستستمر فى اتباعها فى المستقبل وانى اظن ان اى اعضاء اطلعوا على بيانات المداولات الحديثة في مجلس العموم يمكنهم ان يطمئنوا بانه ليس هناك تغيير في سياسة حكومة بريطانيا العظمى نحو السودان وانه لمنتهى سوء الطالع ان يستمر المقترح والمؤيدون في الكلام في الاقتراح بعد ان هزم الاقتراح بالتأجيل بـ ٤١ صوتاً مقابل ٤٠ صوتاً واذا حدث بالمثل في التصويت في موضوع الاقتراح الاصلى وحتى لو أجيزت بـ ٥٠ صوتاً مقابل ٣٠ صوتاً فهل يظن الأعضاء المحترمون بأن صاحب المعالى الحاكم العام سيقبل تصويتاً كهذا ويقول لدولتى الحكم الثنائى بأن ذلك هو قرار الشعب السوداني؟ انه ليس من الانصاف ان نضعه فى ذلك الموقف الحرج .

انى ارجو من المقترح ومؤيدى الاقتراح كى ينظروا فى الموقف الصعب الذى يزجون فيه ليس صاحب المعالى الحاكم العام فحسب بل ايضاً أعضاء الجمعية الذين لم يتفقوا معهم إذا اصروا على ذلك.

واستمرت المناقشة بعد ذلك الى ما بعد منتصف الليل وبرزت في الحلقة وجهتا نظر واضحتان جالتا وصالتا حتى قفل باب النقاش وطرح الامر للتصويت ففاز الاقتراح اذ صوت له ٣٩ عضواً وصوت ضده ٣٨ .

وفى لندن اخبر المستر بفن صلاح الدين بك بنتيجة المناقشة التى وصلتهم تواً وتلا نص إجابة الحاكم العام على برقية النحاس باشا التى كان صلاح الدين قد اشار اليها ثم قال المستر بفن :

« انى شخصياً أميل الى الاعتقاد بان المناقشة اذا كانت قد اجلت لأفضى ذلك الى حدوث سوء تفاهم غير مرغوب فيه في السودان والى قيام شك لا مبرر له حول المحادثات الدائرة بيننا على انى اوافق شخصياً على ان إجراء مناقشات من هذا النوع فى المرحلة الحاضرة كان من سوء الحظ وبناء على ذلك فقد طلب من الحاكم العام ان يعمل كل ما فى وسعه حتى لا يتخذ فى الخرطوم اى عمل يحتمل بأية حال ان يثير جدلاً بين الحكومتين المصرية وحكومة جلالة الملك كما انى اتعهد بان ابذل غاية جهدى حتى لا يقع فى لندن من جراء هذه المناقشة اى شئ يعكر جو المحادثات الجارية واقترح ان أبعث برسالة شخصية منى تتضمن آرائى السالفة الى رئيس وزارة مصر » .

ثم رد عليه صالح الدين بك بالتالي :

« الذى يهمنى الان وقد تمت مناقشة الاقتراح فى الجمعية التشريعية هو الا يتكرر ما يدعو الى عدم ارتياح الحكومة المصرية او اثارة الرأى العام المصرى او تعكير جو هذه

المحادثات ويسرني انكم توافقونني على ذلك وتعملون عليه كما يسرني أن أبلغ رفعة النحاس باشا انكم كنتم متفقين معه في عدم ملاءمة مناقشة الاقتراح اثناء محادثاتنا واني اترك المسألة عند هذا الحد معتمداً على ان تعليماتكم لابد مثمرة فلا يحدث بعد الان ما يستدعي اى شكوي.»

وفي السودان عمت الاستقلاليين موجة من الفرح بالظفر على حكومة السودان واتباعها وحكومة مصر واتباعها واخذوا يعدون العدة للخطوة التالية وهي:

وضع دستور الحكم الذاتي:

مراسيم النحاش باشا

عندما لمست الحكومة المصرية فشل المفاوضات في ايقاف بروز الكيان السوداني كما لمست عدم جدوى قضية الوحدة في هيئة الأمم لجأت للعمل الانفرادى المباشر لنيل مطالبها في السودان وذلك بالغاء اتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة عام ١٩٣٦ وفرض التاج المصرى على السودان دون استشارة أهله واصدرت الحكومة المصرية المراسيم بهذه الخطة الجديدة التي جاء فيها:

نحن فاروق ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولي: تلغى المادة ١٥٩ من الدستور ويستعاض عنها النص التالي:

«تجرى احكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها ومع ان مصر والسودان وطن واحد يقرر نظام الحكم في السودان بقانون خاص».

المادة الثانية: تلغى المادة ١٦٠ من الدستور ويستعاض عنها بالتالي: «الملك يلقب بملك مصر والسودان»

المادة الثالثة: على وزرائنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره بالجرائد الرسمية نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وان ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

صدر بقصر المنتزه في ١٥ محرم ١٣٧١ (١٦/١٠/١٩٥١)

فاروق

وقد أعلن هذا النهج عن إفلاس سياسة حكومة النحاس باشا فانتقلت من الجد الى المناورة فأثارت الرأى العام الاستقلالى إثارة كبرى ولم تحقق أى خطوة عملية من وراء ذلك.

لجنة الدستور

نتيجة لفوز قرار الحكم الذاتى كون الحاكم العام لجنة من خارج أعضاء الجمعية التشريعية تكونت عضويتها من أغلب الأحزاب السودانية والجنوبيين والمستقلين وفوض لها وضع توصيات لدستور الحكم الذاتي.

لم تستطع اللجنة تكملة مهمتها وقد انحلت فى جلستها الاخيرة لاختلاف بين أعضائها ولكن توصياتها قد ساعدت الجمعية التشريعية على وضع دستور الحكم الذاتي.

لقد وضعت الجمعية دستور الحكم الذاتى الذى نص على قيام برلمان سودانى بموجب انتخابات عامة حرة وعلى ان ينتخب البرلمان رئيساً للوزراء يعين مجلس وزارته من أعضاء المجلس ويتولى السلطة التنفيذية وحكم البلاد ونص على أن تكون رئاسة الدولة فى يد الحاكم العام ومجلس الحاكم العام كما نص على الاحتفاظ بسلطات استثنائية للحاكم العام فى تصريف سياسة السودان الخارجية وفى تصريف شئون جنوب السودان.

وبعد ان وضع الدستور فى صيغته القانونية ارسله الحاكم العام لدولتى الحكم الثنائى للنظر فيه وإقراره وذلك فى مايو عام ١٩٥٢.

الفصل الثاني

اتفاقية القاهرة

ضرورة التفاهم مع مصر

اقبل عام ١٩٥٢ ليجد مصير السودان السياسى متوغلاً فى ظلمات المجهول وليجد النزاع السياسى على اشده ولم يبق مجال تقدم للدعوة الاستقلالية فى نطاق الاوضاع الدستورية السائدة يومئذ الا بالاتفاق مع مصر أو بالعمل الايجابى لاخذ استقلال البلاد بسبل غير دستورية.

وشاء الله ان خلفت الوفد حكومة نجيب الهلالى ورغبت ان تتخلص من الشلل الذى اصاب مسألة السودان بمفارقة التقليد الذى سنته الحكومات التى سبقتها والسعى للاتفاق مع رجال الدعوة الاستقلالية بالسودان فاتصلت بالسيد الامام عبد الرحمن مبدية رغبتها فى تصفية الجو فاستجاب الامام لتلك الرغبة وقد كان الوسيط فى تلك الاتصالات الاستاذ يحيى نور الخبير المصرى بالخرطوم يومئذ.

الوفد الاستقلالى لمصر

وقد كان الوفد الاستقلالى الذى ذهب الى مصر فى يوم ٢٧ مايو من عام ١٩٥٢ ثمرة تلك النظرة الجديدة فى السياسة المصرية كان الوفد برئاسة السيد عبد الله الفاضل المهدى وعضوية السادة محمد صالح الشنقيطي، ابراهيم احمد، عبد الرحمن على طه، كمال عبد الله وبابو نمر.

مهمة الوفد الاستقلالى فى مصر

بعد وصول الوفد للقاهرة بدأت المفاوضات ما بين الوفد الاستقلالى من ناحية وحكومة نجيب الهلالى من الناحية الاخرى وذلك بغرض توضيح وجهات النظر والتمهيد لزيارة الامام عبد الرحمن المزمعة لمصر والسعى لابرام اتفاق سوداني- مصري.

وفى الثامن والعشرين من يونيو عام ١٩٥٢ وبعد اخذ ورد اتضحت وجهات النظر حيث كانت وجهة النظر المصرية تسفر عن الاتي:

١- ان يوافق حزب الامة والاستقلاليون على قبول التاج الرمزى المؤقت والغرض من ذلك ان تتمكن مصر من تعيين الحاكم العام ومن مخاطبة حكومة السودان فى مختلف

الأمور لان مصر بعد إلغاء اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ فقدت الحق القانونى للتعيين والمخاطبة.

٢- اذا وافق حزب الامة والاستقلاليون على التاج الرمزى المؤقت فإن مصر مستعدة لقبول ما يأتى والقيام به:

أ- اى دستور يضعه السودانيون بانفسهم.

ب- تعليق سيادة السودان لأهله الى ان يتم الاستفتاء على الاستقلال او الاتحاد وان يكون اجراء الاستفتاء عن طريق الحكومة السودانية بعد كفالة الحريات.

جـ- تتنازل مصر عن التحفظات بالجيش والتمثيل الخارجى والعملة بشرط الا تعتبر مصر دولة أجنبية من ناحية السياسة الخارجية.

د- تحدد مصر تاريخاً للحكم الذاتى وتقرير المصير حسب مشيئة السودانيين.

هـ- توافق مصر على ألا يحصل تغيير فى الأوضاع الحاضرة.

و- تصدر مصر بكل ما تقدم مرسوماً قوياً يعلن فى هيئة الامم المتحدة.

ز- تشترط مصر ان يتم صدور المرسوم واعلان قبول التاج المصرى على السودان فى وقت واحد.

ح- تتعهد مصر بان تحول بالطرق الدستورية دون تدخل العرش فى تعديل أو تغيير ما يتفق عليه الطرفان.

اما وجهة النظر السودانية فتتلخص فى التالى:

(١) ان التاج لا يفسر الا بالسيادة وليست هناك حكمة واضحة فى التمسك به نظراً لقصر فترة الانتقال.

(٢) لذلك يرى الوفد ان تسوى المشكلة على النحو الآتي:

أ- ان نفكر جميعاً فى حل آخر غير التاج المؤقت كأن نعيد النظر فى تكوين لجنة ثلاثية من السودان ومصر وانجلترا لتعمل مع حاكم السودان العام وبذلك تحل العقد القانونية التي تورطت فيها مصر يوم اصدر النحاس باشا تلك المراسيم المشهورة.

ب- ان يتم إجراء الاستفتاء عن طريق الحكومة السودانية بعد ان تكفل له الحرية التامة وان يكون الاستفتاء على وجهين - الاستقلال او الارتباط مع مصر.

جـ- فى حالة استقلال السودان فإن الحكومة السودانية ستدخل على الفور فى

مفاوضات مع مصر لتحديد العلاقات والمصالح المشتركة بين البلدين لان الاستقلاليين احرص ما يكونون على قيام التعاون وتبادل الثقة مع مصر.

د- يجب ان تجرى فى مرحلة الحكم الذاتى مفاوضات مع مصر لتنظيم مياه النيل الحاضرة والمقبلة نظراً لحاجة السودان الماسة للتوسع الزراعى والتقدم الاقتصادي.

اضطراب الموقف السياسى بمصر

وفى التاسع والعشرين من يونيو عام ١٩٥٢ استقالت حكومة نجيب الهلالى وخلفتها حكومة حسين سرى التى واصلت المفاوضات مع الجانب السودانى ولكنها بدورها استقالت بعد اسبوع من توليها الحكم ومرة اخرى شكل نجيب الهلالى الحكومة وبالرغم من هذا الاضطراب فى سياسة مصر فإن استجابة الامام عبد الرحمن لدعوة الحكومة المصرية لم تتأثر وظلت قائمة كما أذاعت مصر ان التقلبات الوزارية لن تؤثر على سير المفاوضات وحدد اليوم السادس والعشرين من يوليو موعداً لقيام الامام عبد الرحمن لمصر.

ثورة الجيش المصرى

فى صبيحة اليوم الرابع والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ قام جيش مصر بالثورة التى غيرت مجرى الاحداث بها حيث اعقب ذلك تنازل الملك فاروق عن عرشه ووليت حكومة الثورة برئاسة الوزارة للسيد على ماهر ثم اسرعت حكومة الثورة على لسان قائدها اللواء محمد نجيب وجددت الدعوة لزيارة الامام عبد الرحمن لمصر ومواصلة المفاوضات وقد تحدد يوم عشرين اكتوبر تاريخاً لزيارة الامام لمصر وتمهيداً لذلك استمر وفد الامام بمصر مواصلاً اتصالاته بحكومة الثورة على نحو ما يوضحه التقرير الآتى الذى رفعه السيدان عبد الله الفاضل المهدى ومحمد احمد محجوب للامام عبد الرحمن نيابة عن اعضاء الوفد الاخرين وهم السادة: محمد صالح الشنقيطى واحمد يوسف هاشم.

نص تقرير وفد الامام

من ١٩٥٢/٧/٢٣ الى ١٩٥٢/١٠/٢١

بدأنا اتصالاتنا باللواء اركان حرب محمد نجيب رجل القيادة بعد الانقلاب مباشرة وقد حرصنا على أن نبسط لهم وجهة نظر الاستقلاليين فى وضوح تام مبرهنين على حسن نياتنا للوصول الى تفاهم يقوم على أسس سليمة.

وكان أول عمل قمنا به أن أعربنا عن وجهة نظرنا للسيد المحترم على ماهر بحضور اللواء أركان حرب محمد نجيب وافهمناهما ان أى محاولة من جانب مصر لتأجيل تنفيذ دستور الحكم الذاتى فى السودان سينظر اليها السودانيون بعين السخط وسيعتبرونها عداء موجهاً من مصر الى السودانيين.. وانه من الخير الخالص لمصر ان تفكر تفكيراً عملياً فى شأن إبداء ما بين لها من تعديلات من شأنها ان تستكمل سلطات الحكم الذاتى وتستخلصها للسودانيين وحدهم». وقد رحب السيد على ماهر بذلك وأخذ به مذكرة على أنه سيضعها موضع التنفيذ.

وتعددت اتصالاتنا بالرئيس محمد نجيب وبمندوبين من قيادة الجيش شارحين لهم حقيقة الامر فى السودان ومدلين لهم بحقائق ثابتة تمكنهم من فهم المسألة السودانية وايجاد الحلول العملية لها وقد تحققت القيادة من جميع ما قلناه لمندوبيها بطريقتها الخاصة وكان أن وجدوا كل ما قلناه لهم حقاً لان جميع التقارير التى وردت لهم من بعض رجال الجيش الذين عملوا في السودان ومن الصحفيين الذين زاروا السودان فى السنتين الماضيتين جاءت مؤيدة لما قلناه ولا نذيع سراً اذا قلنا اننا اتصلنا بجميع من تقدموا بهذه التقارير وأثرنا فيهم لتكون تقاريرهم مطابقة للحقيقة ومؤيدة لما قلناه.

وقد عمدنا بعد ذلك للتأثير على الرأى المصرى العام وذلك بكتابة مقالات فى الصحف تبين وجهات نظر الاستقلاليين ونياتهم فى المستقبل وحسن مقصدهم فى أن تقوم بين السودان المستقل ومصر المستقلة أطيب علاقات وأوثقها بما يكفل مصالحنا المشتركة كما أوعزنا الى كثير من الصحف المصرية لتكف عن مهاجمة وجهة النظر الاستقلالية وتؤيدها وكنتيجة لذلك ضمنا تعاون صحف «دار أخبار اليوم» و «جريدة المصري» وهذه الجرائد هى أوسع الصحف المصرية انتشاراً.

وقد طلب منا الرئيس اللواء أركان حرب محمد نجيب ان نكتب له مذكرة عن ملاحظاتنا على دستور الحكم الذاتى المقترح فأرسلنا مذكرة تتضمن التعديلات التى تكفل للسودانيين السيطرة التامة على الحكم الذاتى وتنحصر تلك المقترحات فى هذه النقاط:

(١) حق الحاكم العام فى «الفيتو» فى مسألة الجنوب ومساندة الوزيرين الجنوبيين.

(٢) تحويل سلطات الحاكم العام للسودانيين.

(٣) تعديل قانون الانتخابات لمجلس النواب والشيوخ حتى تكون الانتخابات مباشرة فى جميع دوائر السودان الشمالى للنواب والشيوخ.

(٤) تحديد تاريخ معين لتقرير المصير.

ثم بعد ذلك اجتمعنا مع مندوبى القيادة ودرسنا معهم دستور الحكم الذاتى المقترح درساً مفصلاً الى ان اقتنعوا ان التعديلات المطلوبة لصلاحية هذا الدستور لا تستغرق وقتاً ولا معنى لان يؤجل تنفيذ الحكم الذاتى فى السودان.

والرأى الذى صرح لنا به السيد محمد نجيب ومندوبو القيادة هو أن مصر يسرها ان تعاون السودانيين على قيام الحكم الذاتى فوراً كخطوة نحو تقرير المصير بل ويسر مصر ان يصبح السودان دولة مستقلة كاملة الاستقلال لانهم على يقين ان استقلال السودان فيه كل الخير لمصر.

وفى آخر اجتماع عقد مع مندوب القيادة فى الحادى والعشرين من أكتوبر عام ١٩٥٢ وصلنا الى تفاهم بنى على اتصالاتنا السابقة وكنتيجة مباشرة لها قدمت لنا الحكومة المصرية النقاط الآتية كأساس للبحث بين مصر وممثلى الاستقلاليين من السودانيين وهذه هى النقاط:

الهـــدف: تقرير السودانيين مصيرهم فى حرية تامة اما بإعلان استقلال السودان بحدوده الجغرافية الحالية عن كل من مصر وبريطانيا أو أى دولة اخرى او الارتباط مع مصر على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتى الكامل فى السودان فوراً.

اشتـراطات: (١) تعديل دستور الحكم الذاتى المقترح بما يحقق سيطرة السودانيين انفسهم على الحكم الذاتى فوراً.

(٢) اعتبار فترة الحكم الذاتى تصفية للادارة الثنائية وليس امتداداً لها.

(٣) زوال النفوذ الاجنبى فى البلاد وذلك عن طريق سودنة الادارة الحكومية فى السودان.

الوسائل: بحث الوسائل العملية التى تؤدى الى ما هو مذكور أعلاه.

ولعله يتضح من هذا ان وجهة النظر الاستقلالية هى التى انتصرت واصبحت موضع عناية وتنفيذ من الحكومة المصرية وقيادة الجيش.

محمد أحمد محجوب
١٩٥٢/١٠/٢١

استنجاز دستور الحكم الذاتى

كان دستور الحكم الذاتى الذى ارسل الى دولتى الحكم الثنائى مازال فى انتظار تصديقهما عليه فرأى الامام عبد الرحمن ان يسافر لمقابلة المسئولين فى حكومتى بريطانيا ومصر ليحسم معهم امر السيادة على السودان وباتفاق بين الامام وحكومة الثورة المصرية سافر الامام أولا الى انجلترا حيث اجتمع بوزير خارجيتها ثم بالمستر تشرشل كما اجتمع بالمستر اتلى زعيم المعارضة آنذاك. وبغير هؤلاء من أعضاء البرلمان البريطاني.

محادثة الإمام مع المستر إيدن

اجتمع الامام عبد الرحمن بالمستر ايدن فى اليوم الحادى عشر من اكتوبر عام ١٩٥٢ وقد حضر الاجتماع السادة الآتية أسماؤهم :

الامام عبد الرحمن المهدى

السيد الصديق المهدي

السيد عبد الرحمن على طه

ومن جانب بريطانيا :

المستر ايدن

المستر الن

حيث دار الحديث الآتى :

ذكر الامام عبد الرحمن أنه أتى لمقابلة وزير الخارجية بصفته الشخصية لا كقائد لأى حزب سياسى وانه تبنى الحركة الإستقلالية فى السودان منذ نشأتها وقد انحصر اهتمامه فى قيام حكومة مستقرة بالسودان لترقى بالبلاد اقتصادياً واجتماعياً حتى يستطيع السودان ان يشارك مشاركة فعالة مع الدول الديمقراطية فى سعيها لتوطيد السلام العالمى ومن أجل هذا فقد هيأ نفسه دائماً للتضحية بصحته وماله وكلما يملك من نفس.

ثم ذكر الامام زيارته السابقة للمستر إيدن فى عام ١٩٤٦ كما ذكر تعاونه مع حكومة السودان للتطور الدستورى بالبلاد وأنه كان يرمى بكل هذا لاسترداد سيادة السودان لاهله ولقيام حكومة ديمقراطية قوية مستقلة فى البلاد وكذلك ذكر انه يعتبر الحكم الثنائى وضعاً شاذاً.

وأعقب الإمام المستر إيدن بقوله: إن نوع الحكومة المستقلة فى السودان أمر يقرره السودانيون انفسهم وهنا قال الإمام: انه على يقين من أن وزير الخارجية مخلص فيما ذكر ولكن هناك محاولات فى السودان ترمى الى غير ذلك وأكد له المستر ايدن ان الحكومة وموظفيها بالسودان لا يحاولون ان يوجهوا السودانيين لاى نوع بذاته من انواع الحكومات.

الإنتخابات

أبدى الإمام أمله فى أن يساهم جميع السودانيين فى الانتخابات المزمعة مؤكداً أن هذه هى الطريقة الوحيدة لحفظ العلاقات الودية بين السودان وبريطانيا فى المستقبل.

وافق وزير الخارجية على هذا وقال إن الدستور الجديد الذى ساهم السودانيون فى وضع معظم مواده إنما يعتبر بداية موفقة.

أبدى الإمام إهتمامه بضرورة تبكير الانتخابات التى اقترح لها شهر نوفمبر من عام ١٩٥٢ وكذلك أكد الامام ضرورة الانتخابات المباشرة فى دوائر المديريات الشمالية إن أريد للبرلمان أن يمثل رغبة الشعب بصدق كما أبدى الإمام عدم الرضا عن بعض المواد الخاصة بقانون الانتخابات فى مسودة الدستور.

قد أشار وزير الخارجية إلى أن دوائر الانتخابات المباشر قد زيدت من ٢٤ الى ٣٥ دائرة منذ ان ارسل الحاكم العام بمسودة الدستور الى حكومة صاحبة الجلالة وذكر ان الحاكم العام اخبره بان أى زيادة اخرى قد تؤخر الانتخابات وذلك مالا يريده ان يقع.

أجاب الامام بانه طالما ستجرى الانتخابات فى نوفمبر انه لا يرى بأساً فى ان تستمر الانتخابات شهرين أو ثلاثة وستبرهن النتيجة صواب هذا التأخير بان يقوم فى البلاد برلمان صحيح ومجلس وزراء صحيح.

قال وزير الخارجية: ليس من المصلحة فى شئ ان تختلف طرق الانتخابات حيث اخبره الحاكم العام عن الاختلاف الشاسع فى التعليم وما إليه مما يجعل إجراء الانتخابات المباشرة امراً ممتنعاً حتى فى المديريات الشمالية وذكر انه لابد ان ينتصح للحاكم العام فى هذا الصدد.

صرح الامام بان أى صعوبات حول اجراء الانتخابات المباشرة ربما ادت الى اعتزاله الحياة السياسية.

وهنا وعد وزير الخارجية ان يعيد النظر فى مشكلة الانتخاب المباشر مع الحاكم العام وبعد ذلك انبرى وزير الخارجية فى مناقشة موقف مصر من الدستور الجديد فذكر انه رغم

اتهامات مصر لنوايا انجلترا انه يرى ضرورة التعاون مع مصر لانجاح الدستور كما ذكر انه لم يتلق بعد رداً رسمياً من الحكومة المصرية على اقتراحه بالتعاون معها واستطرد بأن الحكومة ربما رأت تأخير الرد حتى استشارة الامام ثم قال الوزير انه يعتقد ان زيارة الامام للندن ومصر ستكون ذات فائدة جمة وانه لشاكر للامام على تكبده هذه الرحلة الطويلة.

وكذلك أبدى وزير الخارجية امله فى ان يحالف الامام التوفيق لخلق علاقات مع حكومة اللواء نجيب فى الأمور الخاصة بمياه النيل كما اثنى على المحادثات المثمرة التى قام بها مع السفير البريطانى فى القاهرة وانه أى وزير الخارجية لا يعترض فى أن تبعث حكومة بريطانيا بمكتوب للحاكم العام بموافقتها على مسودة الدستور مع بعض التعديلات.

واستطرد المستر ايدن قائلاً ان الحكومة المصرية دون شك ستتقدم بتعديلات للدستور بعد مناقشتها للسفير البريطانى بمصر وبعد استشارتها للامام عبد الرحمن وانه لا يعرف عن تلك التعديلات شيئاً ولكنه على استعداد لمناقشتها مع حكومة مصر.

وأكد له الامام ان اى اقتراحات مصرية للتعديل ستقابل بالرضا اذا ما جاءت فى مصلحة السودان.

وصرح الوزير ان الحكومة البريطانية ستصدق قريباً على قانون الدستور مما يساعد الامام فى مهمته بالقاهرة ثم قرأ المستر ايدن تعديلاً للدستور ترى حكومته ان يضمن فى مسودة الدستور وهو كالآتي:

«يجب ان يفهم جلياً انه لا شئ فى الدسور المقترح يغيِّر وضع مسئولية الحاكم العام القانونية لحكومتى الحكم الثنائي».

وهنا اعترض السيد عبد الرحمن على طه بقوله: «هنالك خوف من أن يفهم هذا التعديل فى السودان كمحاولة لاعادة الحكم الثنائى الذى وصفه الامام بانه شاذ ثم ذكر عروض حكومة الهلالى المغرية لوفد السيد الامام فى الاسكندرية مع اشتراط قبول التاج الرمزى المؤقت على السودان.

أجابه وزير الخارجية بان هذا التعديل ما هو إلا محاولة «لحفظ وجه الحكم الثنائي» حيث انه لايضيف شيئاً الى سلطات الحاكم العام كما ويوجد فراغ لابد ان يشغل قبل ان يقرر السودانيون مصيرهم ولذلك كان لزاماً ان يكون الحاكم العام مسئولاً لجهة ما.

أعرب الامام عن فهمه ولكنه ابدى امله فى ان تتمكن الحكومة البريطانية من إجلاء موقف السودان الغامض ولا يتم الا بتحديد تاريخ لتقرير المصير الذى يجب ان لا يتعدى نهاية عام ١٩٥٣.

وهناء جاء رد وزيرالخارجية القائل بان هذا الامر يقع برمته على عاتق البرلمان السوداني فان قرر البرلمان السوداني ان يتم تقرير المصير في ذلك التاريخ فانه لايرى مانعاً لذلك.

وذكر السيد ان احد الاسباب التي تجعله يطالب بتحديد تاريخ لتقرير المصير هو ان يتمكن السودان من تحديد علاقاته بمصر وبريطانيا.

اجاب وزير الخارجية بانه لا يتوقع حدوث صعوبات في هذا الصدد بين حكومته وحكومة السودان المستقلة ومضى يقول ان الصعوبات كانت محتملة الحدوث من جانب مصر ولكن حتى من ذلك الجانب فانها الان اقل من حالة احتمالها قبل الستة اشهر المنصرمة.

أشار الامام الى حاجة السودان الحالية لاستفتاء يقرر بمقتضاه مصير البلاد.

وافق وزير الخارجية على ذلك وأضاف قائلاً ان هناك صعوبة التباين في التعليم في السودان مما يجعل مثل هذا الاستفتاء خطوة غير عملية كما اتفق الامام والمستر ايدن على انه من الصالح ان تقوم حكومة سودانية باسرع فرصة واضاف الوزير انه من الحكمة ان تؤخذ موافقة مصر رغم انها المسئولة عن فساد الحكم الثنائي بالسودان.

ورداً على سؤال توجه به الامام اجاب المستر ايدن بانه لايرى تعيين لجنة دولية تشرف على الحكم بالسودان ابان فترة الانتقال التي يليها تقرير المصير ثم صرح بانهم فكروا في تعيين لجنة صغيرة لتراقب الانتخابات وربما الفت هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء سودانيين وعضو بريطاني وعضو مصري وعضو محايد كما ان اختيار هؤلاء الأعضاء يستحسن ان يكون بموافقة الجميع لان الحكومة البريطانية لا تود فرض أي أحد على السودانيين ليشرف على انتخاباتهم. وسيكون للسودان نفس التمثيل الذي للبقية ليتأكد السودانيون من أن آراءهم ممثلة ومعتبرة جداً.

وأفق الامام بارتياح على هذا الاتجاه كما ابدى تخوفه من ان يتأثر الاتفاق مع مصر بالامرين الاتيين :

(١) الضغط الأمريكي.

(٢) الدعاية المصرية.

فأجابه وزير الخارجية بان الامريكان لم يدركوا يوماً لماذا يرفض السودانيون التاج المصري الرمزي كما ذكر الوزير انه شرح للامريكان هذه المسألة بكل صراحة مما وسع فهمهم لهذه المشكلة.

اشار الامام ان قبول التاج الرمزي المصري سيجعل مصر تعتبره دائماً وتعمل بمقتضى

ذلك وهنا وافق وزير الخارجية واضاف ان قبول التاج المصرى الرمزى سيمهد الطريق لمصر لفرص غير عادلة ولذلك فإنه يرفضه.

واختتم وزير الخارجية الاجتماع بأمله ان يناقش الامام هذه المواضيع مع السفير البريطانى بالقاهرة كما عبر عن اعتقاده بأن اللواء نجيب لن يمانع مع انه لم يوافق بعد على التعديل البريطانى للدستور رغم انه لم يعترض اخبار الحاكم العام به.

وانهى وزير الخارجية حديثه بان عبر عن شكره لزيارة الامام له وكيف انه نال الشرف بمقابلة الامام مرة ثانية واجاب الإمام بانه راض على الزيارة.

مقابلة المستر تشرشل

وفى السادس عشر من أكتوبر قابل الامام المستر تشرشل وكان يرافقه السيد الصديق المهدى حيث دار الحديث التالي :

الامام: انى مسرور لهذه الفرصة التى اتحتموها لى لمقابلتكم، وقد تقابلنا قبل الآن فى سنة ١٩٤٦ حيث استأذنتكم فى تعريب كتابكم "حرب النهر" ذلك الكتاب الذى كان نسبياً عادلاً رغم الظرف العدائى الذى كتب فيه واننا الان نجلس كصديقين.

تشرشل: كانت الحرب بيننا حرباً شريفة ويسرنى ان يكون السودان الآن سائراً نحو التقدم المطرد وانى سأهديكم نسخة من كتاب "حرب النهر" وارجو عندما يتم تعريبه ان تهدونى نسخة ممهورة بامضائكم كما سأفعل أنا أيضاً.

الامــــام: انى انتهز هذه الفرصة لأعبر لكم عن شكرنا للامة البريطانية وللحكومة البريطانية فى شخصكم لكل ما ابدته نحو السودان من تصريحات وما وقفته من مواقف تحفظ بها حقوق السودان.

تشرشل: ان حكومتى ستقف بجانب وعودها للسودانيين وانى أؤيد كل ما قاله مستر ايدن ولن تنال مصر الا لقباً إسمياً.

الامــــام: اننا لا نقر أى لقب ونعتبر أى إجراء كهذا فيه إخلال بوعدكم وفى حق السودانيين بتقرير مصيرهم بمحض اختيارهم وحريتهم وما دمنا نطالب بتقرير المصير فى ١٩٥٣ فما هى قيمة الالقاب والوقت قد حان ليقول السودانيون كلمتهم فى مصير بلادهم.

ان المصريين عرضوا علينا فى محادثات الاسكندرية مع حكومة الهلالى باشا

عرضاً كهذا ولكنا رفضناه وفشلت المفاوضات.

تشـرشل: انى لم اطلع بعد على تفاصيل ونتائج محادثاتكم الا انى مقتنع بوجاهة هذا الاعتراض.

الامام: هل يعنى مستر تشرشل بهذا اللقب ما عرضه علينا مستر ايدن واسماه «حفظ وجه الحكم الثنائي» وذلك بجعل الحاكم العام مسئولاً لدولتى الحكم الثنائى فإن كان ذلك فلامانع منه.

تشـرشل: قد يكون كذلك وانى كما قلت لا أعلم التفصيلات وسأتحرى من المستر ايدن.

وهنا شكره الامام وهم بالانصراف وذكر مستر تشرشل ان لديه ميعاداً للغذاء وخرج لوداع الامام خارج الدار واقترح مستر تشرشل ان تؤخذ لهما صورة ولعدم وجود المصوراتى حيث كان متوقعاً لم يتم ذلك ولكن مستر تشرشل اقترح ان يعود الامام فى الساعة الرابعة من بعد ظهر نفس اليوم لاخذ تلك الصورة التذكارية وقد كان ذلك.

سفر الامام للقاهرة

بعد تلك الاتصالات المجدية غادر الامام عبد الرحمن لندن قاصداً القاهرة حيث استقبلته حكومة الثورة والشعب المصرى استقبالاً رائعاً.

المحادثات فى القاهرة

اجتمع الساسة الاستقلاليون الذين كانوا برفقة الامام والذين كانوا فى وفد المفاوضات التمهيدية بأعضاء الجانب المصرى ووضعوا الأسس التى يسير عليها التفاوض كما وضعوا النواة الصالحة للمحادثات ثم عقدوا الاجتماع الرسمى الأول الذى حضره من بين أعضاء الجانب المصرى السنهورى باشا الذى ثار ثورة عنيفة وهدد بالانسحاب من الجلسة لانه لا يوافق على منح السودان الحكم الذاتى فوراً وقد ادى ذلك الحادث الى توتر الموقف فى الاجتماع مما انهاه بغير ثمرة وعلى اثر ذلك الاجتماع قرر اعضاء الوفد السودانى ارسال الخطاب الاتى للواء محمد نجيب:

الخميس ٢٣ اكتوبر عام ١٩٥٢

فندق سميراميس

حضرة اللواء محمد نجيب رئيس الحكومة المصرية - المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

اتقدم لسيادتكم بالمذكرة التالية لاوضح فيها ما تملكنا من شعور الاسف العميق بعد اجتماعنا الأول الذى عقد بديوان الرئاسة فى الساعة السادسة من مساء الاربعاء ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٥٢ .

(١) اتصل بنا فور قدومنا اخوان كريمان استطاعا بصدق اخلاصهما ان يعربا عن وجهة نظركم اصدق تعبير وان يصورا نوايا حكومتكم الرشيدة اجمل تصوير فأتحدت القلوب وتجاوبت النفوس فى جلسة واحدة وزال عنها الى الابد ما كان عالقاً بها من صدأ الماضى البغيض.

(٢) ثم اعقب ذلك الاتصال اجتماعات اخرى غير رسمية كشفت الموقف على حقيقته وسجلت فى القلوب دستوراً ابلغ اثراً وابقى نفعاً من أى دستور تخطه الايدى على القرطاس.

(٣) وفى احدى جلساتنا غير الرسمية عرضت علينا نقاط قبلناها اساساً للبحث والمداولة وفيما يلى نصها :

أ- الهدف: تقرير السودانيين مصيرهم فى حرية تامة اما باعلان استقلال السودان بحدوده الجغرافية الحالية عن كل من مصر وبريطانيا أو أى دولة اخرى او الارتباط مع مصر على أن يسبق ذلك قيام الحكم الذاتى الكامل فى السودان فوراً.

ب- اشتراطات: (١) تعدبل دستور الحكم الذاتى المقترح بما يحقق سيطرة السودانيين انفسهم على الحكم الذاتى فوراً.

(٢) اعتبار فترة الحكم الذاتى تصفية للادارة الثنائية وليس امتداداً لها.

(٣) زوال النفوذ الاجنبى فى البلاد وذلك عن طريق سودنة الادارة الحكومية فى السودان.

جـ- الوسائل: بحث الوسائل العملية التى تؤدى الى تحقيق ما هو مذكور أعلاه.

وبعد الفراغ من تلك المحادثات التمهيدية الموفقة عقد الاجتماع الاول فحضرنا اليه ونحن اشد ما نكون تفاؤلاً بتحقيق الامل الجديد فى عهد «لايريد فتحاً ولا استعماراً

وانما يبسط يده بالصداقة والتعاون لكل من يريد صداقة الاحرار لا تبعية العبيد للأسياد ».

(٤) وعلى هذه الاسس السليمة ابتدأت أولى جلساتنا فى جو ودى جميل هيأته الاتصالات السابقة وزاد فى تهيئته تعقيب رئيس الحكومة على كلمة رئيس الوفد السودانى ولكن شاءت الظروف على غير ارادتكم وارادتنا الا يدوم صفاء الجلسة طويلا وذلك عندما ثار أحد الأعضاء المصريين ثورة نفسية جامحة اوشكت ان تخلق ازمة تضع حداً اخيراً لاجتماعاتنا لولا حرصنا وحرصكم على ان نصل لتفاهم دائم ولولا تلك الثقة التى تركزت فى نفوسنا فجعلتنا واياكم نسيطر على أعصابنا ونشترك فى تهدئة الخواطر وإعادة الصفاء.

(٥) والذى أدهشنا حقاً بل حز فى نفوسنا ان يفاجئنا الاخ الفاضل باستنكاره لعبارة «الحكم الذاتى فوراً» الواردة فى نهاية الفقرة الاولى من نقط البحث وان يهدد بالانسحاب اذا كانت هذه العبارة تمثل رأى الحكومة.

فهل كان يرى فى عبارة «الحكم الذاتى فوراً» مطلباً غير مشروع جئنا نستجدى تحقيقه او نتقبله هبة أو منة؟

أم تراه قد فاته – انا اصحاب حق طبيعي اردنا ان نستعين بأخوة كرام على استخلاصه بأقرب فرصة ممكنة؟

أو تراه قد فاته أيضاً – وهو اللبق الحكيم – اننا باستخلاص حقنا كاملاً وعلى الفور انما نريد ان تستقر الأحوال السياسية فى بلادنا لنكون لمصر القوة والسند ولنتمكن من تنظيم علاقتنا بها على وجه يكفل الخير والبركة للبلدتين الشقيقتين؟

(٦) ان الثورة النفسية الجامحة قد افسحت المجال للريب والظنون وللشك فى حسن القصد من ناحية الاخ الفاضل عضو المحادثات ولكن هيهات ان يؤثر شئ من هذا على تلك الثقة الوثيقة التى تبادلناها وعاهدنا الله على الاحتفاظ بها مادمنا ودامت الحياة ويكفينا نجاحاً فى مهمتنا ان نرجع من مصر بهذه الثقة فننظم على هديها مصالحنا المشتركة.

(٧) وأخيراً وليس آخراً ننتهز هذه الفرصة لنعرب لكم عن شكرنا على الحفاوة البالغة وعلى كل ما لقيناه من عطف وتكريم من الشعب المصرى ومن الحكومة المصرية التى نبتهل الى الله ان يرعاها ويسدد خطاها.

المخلص
عبد الله الفاضل المهدي
عن وفد الاستقلاليين

الاتفاقية التى تمت بين وفد الاستقلاليين ومصر

ادى هذا الخطاب الى سحب السنهورى من جلسات المفاوضات التى توالت حتى توصّل الجانبان للاتفاق الآتي:

١- الهدف: تقرير السودانيين مصيرهم فى حرية تامة أما باعلان استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا وأى دولة اخرى او الارتباط مع مصر على ان يسبق ذلك قيام الحكم الذاتى الكامل فى السودان فوراً.

٢- رغبة فى تمكين السودان من التمتع بالحكم الذاتى تمهيداً لممارستهم الحق فى تقرير مصيرهم على النحو المتقدم تكون هناك فترة انتقال «فترة الحكم الذاتي» تهدف الى غرضين:

الغرض الأول: تمكين السودانيين من ممارسة حكم ذاتى كامل.

الغرض الثاني: تهيئة الجو الحر المحايد الذى لابد منه لتقرير المصير.

٣- تحقيقاً للغرضين متقدمى الذكر يعدل الدستور المقترح للحكم الذاتى فى السودان طوال فترة الانتقال على الاسس الآتية:

أولاً: تتمثل السلطة الدستورية فى السودان اثناء فترة الانتقال في:

(أ) الحاكم العام الحالى وإذا شغر منصبه اثناء فترة الانتقال لأى سبب من الأسباب فإن خلفه ترشحه بريطانيا وتعينه مصر.

(ب) لجنة مكونة من مصرى تعينه الحكومة المصرية وبريطانى تعينه حكومة بريطانيا وسودانيين اثنين يعينهما البرلمان السودانى المنتخب ومحايد باكستانى او هندى تعينه دولته ويرجع الحاكم العام الى اللجنة المذكورة اعلاه فى مباشرة سلطاته التقديرية حسب التعديلات المقترحة.

وبما ان فترة الانتقال المذكورة اعلاه ما هى فى الواقع الا تصفية للادارة الثنائية فى السودان فإن الحاكم يرجع الى كل من مصر وبريطانيا فى المسائل الآتية:

١- المسائل التى لاتدخل فى الشئون الداخلية البحتة..

٢- اى تعديل يرى البرلمان اجراءه فى الدستور.

٣- اى قرار تتخذه اللجنة المذكورة اذا رأى الحاكم العام ان العمل به يتعارض مع القيام بمسئولياته على الا يتأخر رد الحكومتين عن مدة اقصاها شهر من يوم وصول الإخطار على ان ينفذ رأيه اذا اتفقت الحكومتان على ذلك والا اصبح قرار اللجنة نافذاً.

ثانياً: يعدل قانون الانتخابات بحيث تكون الانتخابات لمجلس النواب مباشرة فى كل السودان ماعدا المناطق الآتية:

١- مديرية بحر الغزال

٢- المديرية الإستوائية

٣- مديرية أعالى النيل

ويستثنى من هذه المناطق دائرة ياى والدوائر التى تقع فيها واو وجوبا وملكال التى يمكن ان يكون فيها الانتخاب مباشراً.

وان تكون انتخابات مجلس الشيوخ كذلك مباشرة فى كل السودان عدا ما استثنى فى انتخابات مجلس النواب على ان يعين الحاكم العام خُمس أعضاء مجلس الشيوخ.

ومن الضرورى ان يلاحظ انه فى حالة ترشيح اى شخص له سلطات قضائية او تنفيذية ان يستقيل قبل اعتماد اوراق ترشيحه.

٤- انشاء لجنة لمراقبة الانتخابات وتكون من مصرى وبريطانى وامريكى وهندى وباكستانى تعينهم حكوماتهم ومن ثلاثة سودانيين يعينهم الحاكم العام ومهمتهم الاشراف العام على الانتخابات وتعيين لجان فرعية فى جميع الدوائر ونظراً الى ان المصلحة تقتضى الاسراع فى تحقيق الحكم الذاتى ينبغى ان يشرع فى الانتخابات فى تاريخ يمكن من قيام الحكم الذاتى قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢.

(٥) لجنة السّودَنة الخاصة

بما ان الهدف الأخير هو ان يقرر السودانيون مصيرهم فى حرية تامة فإنه من الضرورى انشاء لجنة خاصة للسودنة تتكون من:

أ- عضو مصرى تعينه الحكومة المصرية وعضو بريطانى تعينه الحكومة البريطانية وثلاثة أعضاء سودانيين يعينهم الحاكم العام بناء على نصيحة رئيس الوزراء الذى عليه أن يقدم خمسة أسماء للحاكم العام لكى يختار منهم ثلاثة.

ب- عضو او أكثر من لجنة الخدمات العامة على الا يكون له حق الصويت.

الاختصاصات

(١) تكون اختصاصات هذه اللجنة الاسراع فى سودنة الادارة والبوليس واى وظائف اخرى حتى يتسنى للسودانيين تقرير مصيرهم فى حرية تامة.

(٢) يحق لهذه اللجنة ان تضم اليها عضواً أو أكثر من أى وزارة او خلافها للاستعانة برأيه على أن يكون له حق التصويت.

(٣) يجب ان تنجز هذه اللجنة المذكورة مهمتها فى مدة اقصاها ثلاث سنوات.

قرارات اللجنة

تكون قرارات اللجنة بأغلبية الأصوات وترفع هذه القرارات للحاكم العام للتصديق عليها.

لجنة الخدمة العامة

لقد كانت صيانة هيكل الخدمة العامة وايجاد الضمانات الكافية للابتعاد عن المؤثرات السياسية دافعاً لانشاء لجنة للخدمة العامة نص عليها فى الدستور المقترح واننا نرى ضرورة بقائها مع حذف المادة [٨٨] واستبدالها بالمادة [١٠٠] بعد ان تحذف من هذه الأخيرة سلطة الحاكم العام الخاصة بالجنوب، وان تضاف على المادة [٩٠] الفقرة [ح] الجملة الآتية «مع مراعاة السلطة الممنوحة للجنة السودنة الخاصة» ويأمل الطرفان ان هذه المسائل التى تم التفاهم عليها ستتقدم بها الحكومة المصرية بتعديلات منها للدستور المقترح للحكم الذاتى فى السودان وذلك فى تاريخ قبل ١٩٥٢/١١/٨ تمهيداً لقيام الحكم الذاتى الكامل فى ٣١ ديسمبر وتقرير المصير فى حرية تامة وفى أى وقت يشاء البرلمان السودانى بشرط الا يتجاوز ذلك ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥

رئاسة مجلس الوزراء

١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢

الإمضاءات

الجانب المصري:

السادة: الرئيس اللواء محمد نجيب، الرئيس السابق على ماهر، الصاغ صلاح سالم، قائد الجناح حسين صبرى ذو الفقار.

الجانب السوداني:

السادة: عبد الله الفاضل المهدي، محمد صالح الشنقيطي، عبد الرحمن على طه، محمد احمد محجوب، احمد يوسف هاشم، عبد السلام الخليفة، داود الخليفة، بابو نمر، ايوبيه عبد الماجد زيادة ارباب، يعقوب عثمان، عبد الرحمن عابدين وميرغنى زاكى الدين.

واشفاقاً من ضياع هذا الاتفاق العظيم وحرصاً على صيانته من أى عائق رأى الاستقلاليون أن يبرموا مع الحكومة المصرية اتفاقية « جنتلمان » تحسم ما قد يعكر صفو الجو ما بين السودان ومصر وفيما يلى نص اتفاقية الجنتلمان.

مذكرة

١- مياه النيل

أ) ستشرع مصر فى تنفيذ مشروعات النيل المختلفة المقترحة لتوفير الماء اللازم للتوسع الزراعى الضرورى فى كل من مصر والسودان.

ب) تمت الموافقة من جانب الحكومة المصرية على ان يكون للسودان نصيب عادل فى مشروعات أعالى النيل والشلال الرابع وفى أى مشروعات اخرى قد تقوم على النيل.

ج) تكاليف الخزانات الجديدة: ستراعى مصر فى تقدير ما يدفعه السودان من المال الا يكون بنسبة حصته من الماء الجديد وذلك لمراعاة انتفاع مصر فى الماضى من مياه النيل بمشروعات تكلفت تكاليف اقل نسبياً بالنسبة لتكاليف المشروعات الجديدة.

د) اما من ناحيتنا «السودان» فنتعهد باحترام الحقوق المكتسبة بمقتضى اتفاقية مياه النيل المبرمة بين انجلترا ومصر سنة ١٩٢٩ رغم ان السودان لم يكن طرفاً فى هذه الاتفاقية.

٢- برنامج النقطة الرابعة

ستعمل مصر كل ما فى وسعها لكى تحصل للسودان على نصيب من المعاونة التى تدخل فى نطاق برنامج النقطة الرابعة للحكومة الامريكية لان السودان لم يحصل حتى الان من بين كافة الدول المتخلفة اقتصادياً ومنها مصرعلى أى نصيب من هذه المعاونة ويرجع ذلك الى الوضع الشاذ الموجود عليه السودان من الناحية السياسية فلا هو دولة مستقلة او مستعمرة او تحت الوصايا .. الخ.

٣- التمثيل فى المؤتمرات العالمية

لم يتمكن السودان فى الماضى من حق التمثيل فى المؤتمرات الخاصة العالمية التى تبحث فى كافة الشئون الغير سياسية كالصحة والثقافة والتعليم والزراعة الخ... وقد فوت هذا الوضع على السودان الكثير من الفوائد المرجوة فيتحتم الان وقد دخل السودان دور الحكم الذاتى ان يكون له حق التمثيل فى هذه المؤتمرات البعيدة عن الشئون السياسية وخاصة وقد سلمت الحكومة المصرية والبريطانية بحق تقرير المصير فى أسرع وقت ممكن وقد يترتب على ذلك الاستقلال الكامل فوجب ان يؤهل السودان للتعاون الخارجى وحتى اذا ما حدث ارتباط مع مصر نتيجة تقرير المصير فسيكون للسودان نصيب عادل فى التمثيل الخارجى والتعاون الدولي.

٤- الأموال المصرية فى السودان

أ) الأموال التي تريد ان تنفقها مصر فى السودان رغبة منها فى معاونة شقيقها السودان فى النواحى المختلفة كالثقافة والصحة... الخ... تعهدت مصر ان تكون هذه المعاونة عن طريق الحكومة السودانية فهى صاحبة الحق الاول فى الاشراف على هذه النواحى لتنفق فى الطريق القويم ولصالح السودانيين اجمعين دون النظر الى طائفة دون اخرى او حزب دون حزب.

ب) تعهدت مصر الا تسمح بانفاق اى اموال لمعاونة هيئات سياسية فى السودان للابقاء على وحدة السودانيين فى المراحل القادمة التى تتطلب جمع الكلمة لتقرير مصير هذه الامة كما ان مصر الان قد آلت على نفسها ان تتكلم بلسان السودانيين على كافة نزعاتهم وان تكون بمثابة الاخ الشقيق للسودان بأكمله وان تتعهد بالذود دائماً وأبداً عن رغبات ومصالح هذا الشعب الشقيق.

ج) المعاونة المادية التى تنفقها مصر فى الازمات التى تحل بالسودان او أى معاونة اقتصادية اخرى تتعهد مصر ان يتم الصرف فى هذه المعونات اما بواسطة الحكومة السودانية مباشرة او تحت اشرافها حتى تكون الفائدة للسودانيين اجمعين دون النظر الى طائفة دون الاخري.

٥- المحافظة على روح التكاتف والتعاون بين مصر والسودان فى العهد الجديد

أ) يتعهد الطرفان بالا يأخذا بأى شائعة مغرضة قد يقصد بها البعض افساد جو العلاقات الودية بين المصريين والسودانيين وان يجرى الاتصال السريع لايقاف هذه الحملات المغرضة.

ب) يراعى المصريون والسودانيون ان تمتنع صحفهم عن نشر أى شئ يسئ الى روح التعاون والإخاء وعدم الخوض فى أى موضوع حساس قد يشيع اعداء التعاون لاتخاذه مادة دسمة لاعادة الفرقة بين الفريقين ولن يستفيد من هذه الفرقة الا المستعمر «مثلاً موضوع تقديم أوراق الاعتماد باسم مصر والسودان» وان يستتر هذا الموضوع الى ان يقر السودان مصيره وطالما ان مصر علقت موضوع السيادة على السودان للسودانيين الى ان يقرروا مصيرهم.

عبد الرحمن على طه

صاغ أ.ح . صلاح سالم

حسين ذو الفقار صبرى - بكباشي

عودة الإمام للسودان :

اشرف الامام عبد الرحمن على هذه الاتفاقات وباركها وأيدها عندما وقَّع عليها الجانبان المصرى والسودانى وبعد وداع حافل فى القاهرة عاد لبلاده إفلاً فى سعة من رضاء الله ونعمته وقد عبر لابنائه السودانيين عما حقق من آمالهم فى الخطاب الذى ألقاه عقب عودته وهذا هو نصه :

مواطنى الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

وبعد ،،

لقد عدت ومن صحبنى من انجلترا ومصر سالمين بحمد الله ويسرنى ان أراكم جميعاً بخير ولا شك ان هذه الجموع الكبيرة التى حضرت مشكورة من جميع جهات السودان تريد ان تعرف النتائج التى اسفرت عنها رحلتنا الى الخارج .

وأول ما أقوله لكم في هذا الشأن هو ان سيادة بلادكم قد رُدَّت اليكم واصبحت الكلمة النهائية فى تقرير مصيركم لكم وحدكم .

وانى احمد الله سبحانه وتعالى الذى وجهكم للعمل الصالح فى خدمة وطنكم حتى حققتم له سيادته بتضافركم وتعاونكم على الخير فى جميع الظروف والمناسبات .

ورجائى لجميع أبنائى السودانيين ان ينبذوا ما بينهم من خلافات وخصومات شخصية كانت أو حزبية لان كل شئ يهون فى سبيل تحرير الوطن وان تتذكروا على الدوام بان الاستقلال لا يكون إلا مرة وأنه اذا افلت من بين ايدكم فلن يعود الا بجهود مرة .

وختاماً أكرر قولي :

« لا شيع ، ولا طوائف ولا أحزاب ديننا الاسلام ووطننا السودان »

وفقنا الله جميعاً وهدانا سواء السبيل .

نقطة انطلاق

كان الاتفاق ما بين راعى الحركة الاستقلالية وحكومة الثورة المصرية نقطة انطلاق لقضية السودان التى كانت تجتاز مراحلها النهائية نحو البت والحسم ما بين الحكومتين البريطانية والمصرية وكانت العلاقات بين المصريين والاستقلاليين قد وصلت الى درجة تنذر بالخطر حيث كان من الصعوبة بمكان ان تتمكن دولتا الحكم الثنائى من البت فى

شأن السودان والعلاقات على ما هى عليه من سوء فلذا فإن اتفاق الامام وحكومة مصر كان البلسم الناجع الذى تناول تلك العلاقات المتداعية بالعلاج الحاسم وخلق منها علاقات جديدة تتوفر فيها الثقة المتبادلة الامر الذى تقتضيه حاجة البلاد فى تلك الفترة من تاريخها وهكذا بدأت العلاقات السودانية - المصرية وكذلك العلاقات بين الاحزاب الاستقلالية والاتحادية السودانية تتخذ وضعاً من التفاهم لم تألفه من ذى قبل.

زيارة الصاغ صلاح سالم للسودان واتفاق السودانيين بمختلف احزابهم على وثيقة موحدة

كان من ثمرة ذلك الاتفاق بين الامام عبد الرحمن والحكومة المصرية ان زار الصاغ صلاح سالم السودان ليعرض على الاحزاب السودانية نقاط الخلاف التى ظهرت خلال المباحثات المصرية - البريطانية.

اجتمع ممثلوا الأحزاب السياسية السودانية وهي: حزب الامة - الحزب الجمهورى الاشتراكى - الحزب الوطنى الاتحادى وحزب الوطن بالصاغ صلاح سالم الذى عرض عليهم نقاط الخلاف التى ظهرت اثناء المحادثات المصرية - البريطانية واتفقوا جميعاً على الحلول الآتية كحل نهائى يلتزمون به جميعاً.

نص الحلول التى اتفقت عليها الاحزاب فى ١٠ يناير ١٩٥٣م:

أولاً:

موضوع الجنوب:

يوافق الجميع على الاقتراح الاتي، وتكون الفقرة [ج] تحت البند [٦] من المذكرة المصرية كالاتي:

[٦ جـ] اى قرار تتخذه اللجنة ويرى الحاكم العام انه يتعارض مع مسئولياته او أى تشريع اقره البرلمان السودانى ويرى الحاكم العام انه لا يتفق ومبدأ ضمان العدالة والمساواة فى معاملة كل سكان المديريات المختلفة فى السودان على أنه يجب فى كلتا الحالتين ان يصل رد الحكومتين فى خلال شهر من الاخطار الرسمي ويكون قرار اللجنة أو التشريع الذى اقره البرلمان نافذاً الا اذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك.

ثانياً:

لجنة الحاكم العام

(أ) تقوم فوراً عقب اعلان الدستور وقبل إجراء الانتخابات برئاسة العضو المحايد الهندى او الباكستاني.

(ب) طريقة تعيينها كما جاء فى المذكرة المصرية للحكومة البريطانية.

(ج) تحل هذه اللجنة مجتمعة محل الحاكم العام وقت غيابه.

ثالثاً:

السودنة:

(أ) يضاف الى الفقرة ١٢ من المذكرة المصرية ما يلي:

«وعندما يقرر البرلمان السودانى وقت تقرير المصير فى خلال المدة التى اقصاها ثلاث سنوات يلزم استبدال ما تبقى من موظفين بريطانيين او مصريين» – «المنصوص عنهم فى المادة ١٠ من المذكرة المصرية» بعناصر اخرى محايدة تقررها الحكومة السودانية وهذا فى حالة عدم توفر العناصر السودانية الكافية.

(ب) يحذف من الفقرة ١٢ جملة «وموافقة الحكومتين القائمتين على التصفية»

(ج) يشطب من الفقرة ١٣ من المذكرة الجملة «عند تصديق الحكومتين القائمتين بالتصفية على تاريخ انتهاء فترة الانتقال».

رابعاً:

الانتخابات:

تكون الانتخابات مباشرة فى كل السودان ما كان ذلك ممكنا وعملياً ويقرر هذا لجنة الانتخابات التى ستشرف على إجرائها كماورد فى المذكرة المصرية.

خامساً:.

جلاء الجنود الاجنبية:

(أ) يتم سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية التى ستقرر مصير السودان كما جاء فى المذكرة المصرية.

(ب) عندما يتم سحب القوات العسكرية البريطانية والمصرية يوكل امر الامن الداخلى فى البلاد الى القوات المسلحة السودانية القائمة وقتئذ من يوم إتمام الجلاء حتى انتهاء

تقرير المصير ولا يكون للحاكم العام أى سلطان عليها فى خلال هذه الفترة.

قد اتفقت الاحزاب السودانية الموقع مندوبوها على هذه الوثيقة ان تكون النقطة المقترحة اساساً للدستور السوداني للحكم الذاتي وبغير ذلك قد اجمعت هذه الاحزاب على مقاطعة الانتخابات التي تجرى فى ظل أى دستور غير هذا كما اجمعت الاحزاب على ان تجتمع لتنظيم وسائل المقاطة وتنفيذها إذا ما حدث ذلك والله ولى التوفيق.

الخرطوم فى ١٠ يناير ١٩٥٣

عن حزب الأمة:

صديق عبد الرحمن المهدى	رئيس حزب الأمة
عبد الله خليل	سكرتير عام حزب الامة
عبد الرحمن على طه	وزير المعارف السودانية وعضو حزب الأمة

عن حزب الوطني الاتحادي:

اسماعيل الأزهرى	رئيس الحزب
الدرديرى محمد عثمان	عضو اللجنة التنفيذية
محمد نور الدين	وكيل الحزب

عن الحزب الجمهورى الاشتراكي:

زين العابدين صالح	العضو المؤسس للحزب
الدرديرى نقد	العضو المؤسس للحزب

عن حزب الوطن:

يحيي عبد القادر	سكرتير عام الحزب
الصاغ صلاح سالم	شاهد

وقد كانت هذه الاتفاقية بمثابة اجماع سوداني واضح اسرع بالمباحثات الانجليزية - المصرية نحو النهاية وهكذا فقد اتى اتفاق الامام مع الحكومة المصرية أكله طيباً مباركاً.

رسالة المستر ايدن للمستر الامام

وما ان علمت الحكومة البريطانية بهذا الاجماع السوداني وتوحيد الكلمة بشأن سلطات الحاكم العام فى الجنوب الى جانب النقاط الاخرى حتى ارسل المستر ايدن رسالة شفوية للامام عن طريق الحاكم العام يرجوه فيها ان يستعمل نفوذه للابقاء على سلطات الحاكم العام فى الجنوب اثناء فترة الانتقال فرد الامام عبد الرحمن بالخطاب الاتي:

عزيزى المستر ايدن،

يسرنى ان انتهز هذه الفرصة لاشكركم كتابة عن جميل ترحيبكم بى عند زيارتى لبريطانيا فى اكتوبر الماضى وأود ان أؤكد لكم اننى احتفظ بأجمل الذكريات لتلك المقابلة الطويلة التى تمت بمكتبكم عندما جلسنا لنبحث مستقبل السودان فى جو ملئ بالود والإخلاص والثقة المتبادلة ولاعبر لكم عن أمانى بلادى فى الحرية والاستقلال تلك الامانى التى ما فتئت أعمل لتحقيقها بكل الوسائل المشروعة.

اننى اقدر كل التقدير ما أدليتم به فى تصريحكم عن قيام الحكم الذاتى فى السودان وعن حق السودانيين فى تقرير مصير بلادهم والآن وقد أجمع السودانيون فى أحزابهم وطوائفهم على كلمة سواء واتفق الجميع على سياسة موحدة فإن أملى أن تقر بريطانيا هذا الإتفاق وتؤيده ليقوم البرلمان السوداني في الحال فتؤكد بريطانيا بذلك حسن نواياها للسودانيين كما فعلت ذلك فى الماضى بالعمل المنتج المحمود ومتى ما وصل السودان الى استقلاله الكامل فإني لا أشك فى أن الحكومة السودانية ستشرع على الفور فى تنظيم علاقات المستقبل التى تربط بينها وبين الحكومات الديمقراطية الاخرى وفى مقدمتها بريطانيا.

وعلى هذا فإني أكرر أملى فى أن تتفق حكومة صاحبة الجلالة والحكومة المصرية على ما اتفقت عليه الأحزاب السودانية حتى يستطيع السودان ان يمضى قدماً فى تحقيق أمانيه القومية فيحتل مكانه بين الدول الحرة التى تعمل بالطرق الديمقراطية لخير البشرية وإسعادها.

٢٨ يناير سنة ١٩٥٣ **عبد الرحمن المهدى**

إتفاقية السودان

وفى الثانى عشر من فبراير ١٩٥٣ وقعت حكومتا بريطانية ومصر اتفاقية السودان التى نظمت اسس الحكم فى السودان اثناء فترة انتقالية محدودة يعقبها تقرير مصير البلاد ما بين الاستقلال التام أو الارتباط مع مصر.

فرحة السودانيين

وعمت السودان موجة ثقة بالنفس واطمئنان للمصير حيث اصبحت شئون البلاد فى أيدى ابنائها وسيادة البلاد ملك لأهلها وأبرق الامام عبد الرحمن الرجلين اللذين اتفقا معه وأوفيا بعهدهما، إذ أبرما اتفاقية السودان وهما اللواء محمد نجيب والمستر ايدن أبرقهما شاكراً ومقدراً.

الفصل الثالث

ماذا بعد الاتفاقية؟

بالتوقيع على اتفاقية السودان انقشع الظلام الذى كان مخيماً على مستقبل البلاد واصبح أمرها فى أيدى ابنائها. ولأول مرة منذ انتهاء عهد المهدية امكن بمقتضى نص الاتفاقية ان يقوم فى البلاد حكم سودانى خالص. نصت الاتفاقية على قيام ذلك الحكم على أسس برلمانية ديمقراطية ليعمل على تصفية ادارة الحكم الثنائى وجلاء الجيشين البريطانى والمصرى وتهيئة البلاد لتقرير المصير فى فترة انتقال لا تتعدى ثلاث سنوات.

وأعطت الاتفاقية برلمان الحكم الذاتى حق الإعراب عن رغبته فى اتخاذ التدابير للشروع فى تقرير المصير واخطار الحاكم العام بإبلاغ الدولتين المتعاقدتين بقرار البرلمان في أى وقت يتخذ وحددت المصير بالاختيار بين الاستقلال التام أو الارتباط بمصر على أية صورة.

وسعياً وراء تمكين السودانيين من التعبير عن ارادتهم فى حرية كاملة فقد نصت الاتفاقية على قيام لجنة خماسية للحاكم العام من عضوين سودانيين يختارهما البرلمان السودانى وعضو مصرى وآخر بريطانى وعضو باكستانى ترشح كلا منهم حكومته، هذه اللجنة تعاون الحاكم العام فى أداء واجباته وتقوم لجنة اخرى لسودنة الوظائف فى الادارة والجيش السودانى تتألف من بريطانى ومصرى وثلاثة سودانيين ولجنة ثالثة للإشراف على انتخاب برلمان الحكم الذاتى تتألف من ثلاثة أعضاء سودانيين وعضو من كل من المملكة المتحدة ومصر والولايات المتحدة والهند.

فما أفاق السودانيون من غمرة الفرح بما أحرزت بلادهم بموجب تلك الاتفاقية حتى وجدوا انفسهم يستعدون لأعنف معركة سياسية يخوضونها ضد بعضهم: معركة الانتخابات العامة الأولي. لقد تجمعت الأحزاب الاتحادية تحت لواء حزب سياسى واحد هو الحزب الوطنى الاتحادى الذى أخذ على عاتقه تحقيق الاتحاد مع مصر فى صورة ما - والاستقلاليون وقفت جمهرتهم الى جانب حزب الامة كما استعد الحزب الجمهورى الاشتراكى للانتخابات. أما الجنوبيون فقد احسوا بقلق وخوف بادين ولم يكن من الميسور إشاعة الطمأنينة فى نفوسهم إلا بعد حين.

وهنا يبرز الدور التاريخى الذى قام به الامام عبد الرحمن فى هذه المرحلة التاريخية القلقة من حياة الشعب السودانى فقد رأى منذ اللحظة الأولى للتوقيع على الاتفاقية ان يتجه كفاحه الى الآفاق الآتية:

(١) جمع كلمة الاستقلاليين فى صعيد واحد وتقويتهم سياسياً.

(٢) تطمين الجنوبيين على وضعهم فى سودان مستقل موحد.

(٣) الاتصال بالاتحاديين فى مرحلة أخيرة بغرض الاجماع على الاستقلال.

ولكي تقوى جبهة الاستقلاليين كان من الضرورى تقوية حزب الأمة نفسه تنظيمياً وسياسياً. لذلك عكف الامام عبد الرحمن مع المسئولين فى الحزب فى اجتماعات متتالية مع قادته على دراسة الأوضاع فى مكاتب الحزب ولجانه المركزية الفرعية.. وما أكتملت تلك الدراسات حتى خصص الامام من حر ماله جزءاً لينفق على تنفيذ النظام الجديد ثم أرسل رسله ومبعوثيه الى رجاله فى الاقاليم يشرحون لهم حقيقة اتفاقة الحكم الذاتى ويوجهونهم لتدعيم حزب الامة الذى يعمل لتحقيق الاستقلال... الاستقلال الذى سقطت أعلامه من أيدى أبائهم فى توشكى والنخلية وكررى وام دبيكرات مضرجة بمدائهم الغالية وكانت دور الامام حافلة بقصادها من المواطنين الذين هرعوا اليها من كل صوب وحدب للقاء السيد الامام والاستماع اليه يدعو الى الاستقلال وينير طريق الحرية التى أصبحت فى متناول ايديهم ورهن ارادتهم.

رأى السيد الامام فى نوع الحكم

كان حزب الأمة حريصاً على تولى السيد الامام عبد الرحمن رئاسة الدولة بعد الاستقلال اعترافاً بفضله على هذه البلاد ووضع الرجل المناسب فى المكان المناسب له وكان النقاش دائراً حول نوع الدولة المستقلة التى تلائم السودان أهى ملكية أم جمهورية؟ وكان أصحاب الرأى الأول يرون أن الملكية أقرب إلى إشاعة الاستقرار فى بلد مازال فى مرحلة الطفولة من تكوينه القومي بينما رأى اصحاب فكرة الجمهورية ان روح العصر لفظت النظم الملكية ولا يناسبها إلا النظام الجمهوري.

وفى ليلة من ليالى شهر يونيو عام ١٩٥٣ اتفق مجلس إدارة حزب الأمة بطلب من السيد الصديق المهدى رئيس الحزب ليبحث رأى الحزب فى موضوع رأس الدولة للسودان المستقل وكان واضحاً مما جرى من بحث ونقاش أن أغلبية ذلك المجلس الساحقة وفى مقدمتها رئيس الحزب ترى أن يكون السودان جمهورية ديمقراطية إسلامية.

وفى ثالث أيام ذى الحجة من عام ١٣٧٢هـ أى بعد مضى شهرين من اجتماع مجلس إدارة الحزب انعقد مؤتمر كبير لحزب الأمة فى أم درمان حضره زعماء الحزب من كل مديريات السودان وناقش المؤتمر موضوع الدولة السودانية المستقلة فى صراحة تامة ثم اتخذ قراراً بتأييد رأى مجلس إدارة الحزب.

وفى مساء ١٩٥٣/٨/٢١ أصدر الامام عبد الرحمن فى جمع حافل مهيب البيان التالي:

انه ليسرني ان انتهز هذه الفرصة السعيدة التى يجتمع فيها ممثلو حماة الاستقلال للدراسة والتشاور فأؤكد لكم وللمواطنين اجمعين انني منذ وُجدتُ حصرت كل همي فى استرداد حرية السودان واستقلاله وسعادة بنيه وقد اقتضت الظروف التى اجتازتها قضية البلاد وتطورها فى الماضى ان نحتمل الكثير ونصبر على الكثير قبل ان نبدى رأينا فى نوع الحكم الصالح للبلاد - ولكننى كنت واثقاً من ان النتيجة فى النهاية لن تصدر إلا عن رغبة السودانيين - والآن وبعد ان تدراست الأمر مع قادة حزب الامة وغيرهم من رجالى دراسة وافية وتبين لنا ان خير البلد وسعادة بنيه وكمال وحدتهم والتفافهم حول راية الاستقلال يحققه النظام الجمهورى - وحيث ان النظام الجمهورى الديمقراطى نظام أصيل فى الإسلام ديننا الديمقراطى السمح الحنيف - فإننى أرحب بالجمهورية الديمقراطية نظاماً للحكم فى السودان متى تم له استقلاله واسترد سيادته كاملة - واننى أؤيد قرارات حزب الأمة فى هذا الشأن وأرجو ان يكون هذا سبباً قوياً لإزالة التفرقة واجتماع الكلمة حول استقلال السودان، والسلام عليكم ورحمة الله.

عبد الرحمن المهدي

بذلك تحدد رأى حزب الامة فى موضوع نظام الحكم - الجمهورية الديمقراطية الاسلامية وأصبح القرار جزءاً هاماً من دستور الحزب وهدفاً محدداً يسعى لتحقيقه.

كان هذا الموقف التاريخى للامام عبد الرحمن نصراً سياسياً عظيماً لحزب الامة وإسكاتاً فعالاً لشائعات الخصوم السياسيين.

وإنا لنذكر فى ذلك اليوم الخالد ان الامام عبد الرحمن كان يقول للناس ان الذين كانوا يرون انني انما اسعى لاكون ملكاً على السودان لا يعرفونني.. فأنا لا أريد من وراء الاستقلال كسباً لشخصى أو لابنائي ولكننى أدفع دَيَناً مستحقاً عليّ لهذا الشعب الكريم الذى وقف مع أبى الامام المهدى عليه السلام فأراق دماء عزيزة غالية حتى ارتفع لواء الدين وتحقق الاستقلال امام جحافل عدو متجبر مزود بأحدث عتاد الموت والإبادة.

مع الجنوبيين

وتمشياً مع الاهداف الرامية لتطمين الجنوبيين على وضعهم فى السودان المستقل فقد اتجه الامام عبد الرحمن الى السياسيين منهم وزعماء القبائل والسلاطين يحدد لهم نوع الجمهورية التى ينشدها للبلاد وينفى عنها كل اتهام بتعصب دينى أو رجعى ويؤكد لهم انه انما عنى بالاسلام الذى تدين به الاغلبية التمسك بالأخلاق الفاضلة فى السلوك العام والمعاملات وهذا ما تدعو اليه كل الأديان السماوية.

أما جهاز الحكم فستتوفر فيه الحريات والنيابة لكل سكان القطر كما ستتوفر حرية الأديان.

كانت دار الامام كعادتها ترحب بالجنوبيين من كل جهة وقبيلة وقد وضع سياسة اكتساب ثقة الجنوبيين غاية كبرى سينجم عنها إذا تحققت استقرار مؤكد في البلاد وانتصار لفكرة الاستقلال التي منحها شبابه وكهولته وماله...

وقد تحقق للسيد الامام ما أراد فوثق به أبناء الجنوب الى أبعد الحدود وأعلنوا للملأ موقفهم المؤيد للاستقلال ومعارضتهم القوية للاتحاد مع مصر في أية صورة.

الانتخابات البرلمانية:

شهد النصف الثاني من عام ١٩٥٣ نشاطاً سياسياً عظيماً في السودان وتحفزاً لخوض معركة الانتخابات بصورة لم ترها البلاد من قبل. فقد تم تكوين لجنة الانتخابات المنصوص عليها في اتفاقية الحكم الذاتي واخذت تمارس مسئوليتها الخطيرة وكان على رأسها السيد سكومارسن - وبينما كانت اللجنة تعد العدة وتعّين ممثليها في الدوائر الانتخابية لإجراء الانتخابات في شهر نوفمبر كانت الأحزاب السياسية وقد وضحت معالم الصراع بينها على الاستقلال او الاتحاد مع مصر تستخدم كل اجهزتها الدعائية والتنظيمية للاشتراك في أكبر انتخابات عامة تشهدها البلاد وتتصارع من أجل مبدأين محددين.

ولم يدر بخلد السيد الامام ورجاله ان مصر حتى في عهد الثورة سوف تقف بمعزل عن الأحداث الكبيرة التي كانت تجرى في السودان ولكن الذى أدهش الجميع هو السفور البالغ الذى اتسم به التدخل المصري. في معركة الانتخابات، فتجلى في استخدام المال والصحافة والإذاعة لتأييد حركة الاتحاد وللنيل من الدعوة الاستقلالية وراعيها الأمين فكان يقابل الحملات الموجهة نحوه بالسخرية حيناً وبالصبر والمنطق أحياناً.

وبالرغم من ذلك التدخل الذى عده حزب الأمة خرقاً للاتفاقية التي نصت على الجو الحر المحايد وبالرغم من الاحتجاج الذى قدمه حزب الامة لحكومة مصر وللجنة الانتخابات فإن حزب الامة لم يشأ ان يقاطع الانتخابات حتى لا يعوق المفعول الاساسى للاتفاقية. وفي غمرة ذلك الموقف العاصف اقبل شهر نوفمبر من عام ١٩٥٣ فأجريت الانتخابات فخاضها حزب الامة من جانب والاتحاديون من الجانب الآخر كما اشتركت فيها أحزاب صغيرة اخرى كالجبهة المعادية للاستعمار والحزب الجمهورى الاشتراكى واستحوذ الجنوبيون على أكثرية الترشيحات في المديريات الجنوبية.

كان الترشيح لمجلس النواب في ٩٧ دائرة انتخابية منها خمس دوائر للخريجيين وكان الترشيح لمجلس الشيوخ في ٣٠ دائرة لكل المديريات وانتهت الانتخابات بنتيجة لم يكن الاستقلاليون يتوقعونها بالرغم من التدخل المصرى الى جانب الاتحاد: فقد فاز

الحزب الوطني الاتحادى بأغلبية برلمانية فى المجلسين النيابيين تمكنه من تكوين حكومة الحكم الذاتي ونال حزب الامة ٢٢ مقعداً فى مجلس النواب وأحرز الجنوبيون مثلها وأصبح حزب الامة ومعه نواب الجنوب المعارضة البرلمانية الرسمية.

كانت نتيجة الانتخابات قاسية على حزب الامة وقد بلغ غليان الشعور والغضب حداً بأعضاء الحزب خشي المشفقون ان يؤدى الى نوع من الاضطراب يحول دون الاستقرار الذى يتطلبه الموقف لتنفيذ الاتفاقية فى فترة الانتقال.

وفى هذا الجو الصاخب اصدرت قيادة حزب الامة بياناً عنيفاً هاجمت فيه مصر واستنكرت فى مرارة وألم تدخلها فى معركة الانتخابات وعجز لجنة الانتخابات عن حماية الاستقلاليين خلال المعركة ثم أعلن الحزب فى نهاية البيان عدم اعترافه بنتيجة الانتخابات واتجاهه لاتخاذ خطوات اخرى.

وهنا تجلت حكمة الامام عبد الرحمن واستعداده الطبيعى للقيام فى كل مرحلة فقد رأى بثاقب نظرة ان هذا الاتجاه من حزب الأمة قد يقود البلاد الى محنة وفوضى ثم يؤدى بمكاسب كانت بالنسبة له وللشعب عامة محصول عمل العمر. فأتصل بزعماء الحزب وأبلغهم فى حزم وحكمة ان نتيجة الانتخابات لا تعنى شيئاً جسيم الخطر على مستقبل البلاد وان الحزب الوطنى الاتحادى ليس فى وسعه ان يقرر مصير السودان وحده باغلبيته البرلمانية الضئيلة امام معارضة قوية.. ثم قال سيادته فى تلك الجلس الخاصة مع قادة حزب الأمة انه ليس يائساً من إجتماع كلمة السودانيين على الاستقلال ثم أوصى قادة الحزب بالحفاظ على وحدة صفهم مع نواب الجنوب والتأهب لقيادة معارضة مرتبة حازمة فى داخل البرلمان وفى الصحافة وبين أفراد الشعب فى كل أنحاء البلاد.

ثم استقبل سيادته النواب الجنوبيين فأوصاهم بما أوصى به قادة حزب الامة ثم أرسل رسله ورسالاته الى رجاله فى الأقاليم.. يحثهم على الهدوء واحترام القانون والنظام ويعلنهم ان مسئوليتهم فى الجهر بالاستقلال ورفع علمه أكبر مما كان عليه الحال فى أى وقت مضى ويعدهم باستعداده للمضى فى طريق الاستقلال مهما كان الطريق وعراً وشاقاً كما دعا سيادته لعقد مؤتمر عام لوكلائه باقاليم السودان المختلفة ليضع معهم خطة المستقبل، بهذا المسلك القيادى الحكيم وضع الامام عبد الرحمن حداً لحالة القلق التى اجتاحت صفوف الاستقلاليين بعد الانتخابات. واخذت البلاد فى يقظة تامة ترتب نفسها وتعّدها للخطوة المقبلة.

رشح حزب الاغلبية البرلمانية لرئاسة الحكومة السيد إسماعيل الأزهرى واختارت المعارضة السيد محمد أحمد محجوب ليكون زعيم المعارضة واتخذت من صالون الصحف الاستقلالية داراً لهيئتها البرلمانية واستعدت الحكومة والمعارضة لاجتياز فترة الانتقال.

اليوم المعين :

ثم اخذت احزاب الحكومة والمعارضة تستعد للوصول بالبلاد الى اليوم المعين وهو اليوم الذى تستكمل فيه أجهزة الحكم الذاتي وهو مجلس الوزراء ومجلس الشيوخ وتقرر ان يكون الموعد لانعقاد البرلمان اليوم الأول من يناير ١٩٥٤ لتحقيق هذه الغاية.

وفي أخر يوم من عام ١٩٥٣ وقبل انعقاد البرلمان بيوم واحد دعا الامام عبد الرحمن نواب المعارضة من الاحزاب المختلفة الى اجتماع بداره بالخرطوم وألقى فيه على جمعهم خطاباً نرى ان نثبت في هذا الفصل أهم فقراته لانه كان بحق الدستور السياسى الذى سارت على نهجه البلاد حتى تحقق الاستقلال. جاء في الخطاب:

«أن الحكم الذاتي يشرف بعضكم بعضوية برلمانه الذى سيجتمع غداً هو ثمرة جهود مضنية متصلة اشتركت فيها عناصر الاحرار من السودانيين منذ بدء التكتل السياسى السافر إبان الحرب العالمية الاولى وحينما تنازلت تركيا عن سيادتها على الاقطار التى كانت تابعة لها وردت تلك السيادة الى شعوب تلك الاقطار الا سيادة السودان فانها ظلت معلقة بين دولتى الحكم الثنائي.

نادينا منذ ذلك الحين بان السودان للسودانيين وناضلنا جميعاً كل بقدر طاقته حتى وصلنا بفضل تضافر الجهود الى هذه الخطوة المباركة بقيام الحكم الذاتى الكامل.

ونحن نقف اليوم على أبواب البرلمان السودانى الاول مطمئنين الى ما قدمنا مترحمين على أباء سلفوا وإخوان تعاونوا معنا وماتوا وهم صادقوا الرغبة فى الوصول ببلادهم الى الاستقلال التام.

اننا ندخل الان بقضية البلاد فى طورها الحاسم ولا شك ان دعاة الاستقلال من السودانيين سواء كانوا أعضاء فى الاحزاب الاستقلالية او مستقلين عنها يشعرون بعظم المسئولية الملقاة على عواتقهم ولا شك انهم أدركوا مقدار مافرط منهم فى المعركة الانتخابية الاخيرة فندموا على انهم افقدوا البلاد كثيراً بتفرقهم. وانى لارجو ان يكون ذلك الاحساس الممزوج بروح الاخلاص كافياً لتوحيد صفوف الاستقلاليين فى جبهة واحدة صلبة فى داخل البرلمان وخارجه لتدفع بعجلة التقدم وتحمى ظهر السودان من أى تدخل اجنبى وتمهد السبيل لقيام الدولة السودانية الديمقراطية كاملة السيادة تامة الاستقلال طليقة التصرف فيما يقتضيه مجد السودان وتقتضيه مصلحة الشعب السوداني.

ان موقف ابنائى نواب وشيوخ المديريات الجنوبية الذين هم بينكم الان لموقف جاد يملأ النفس بالاعتزاز باخلاق الشعب السودانى ويطمئن المسنين امثالى على مستقبل هذا الوطن الحبيب.

وأنى آمل ان تتعاونوا جميعاً فى نطاق الجبهة الاستقلالية لتستطيعوا القيام بالمسئوليات الكبرى التى تنتظركم لبناء دولة السودان وحماية شعبكم من كل ما يفت فى عضده ليحيا حياة أكرم واسعد وأرغد - « وان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون » .

وفى صباح اليوم التالى انعقد البرلمان لأول مرة فى شكل مؤتمر حضرة الشيوخ والنواب وقد حضر هذا الاجتماع التاريخى الأمام عبد الرحمن شخصياً واشترك فى حفل الافتتاح. ثم اتصلت اجتماعات المجلسين لبضعة ايام تم فيها اختيار رئيسى المجلسين النيابيين ورئيس الحكومة السيد إسماعيل الأزهرى وفى اليوم التاسع من يناير ١٩٥٤ اقسم رئيس الوزراء وأعضاء وزارته القسم الوزارى امام الحاكم العام ولجنته وأعلن الحاكم العام ان ذلك اليوم هو اليوم المعين المنصوص عنه فى اتفاقية الحكم الذاتي.

وفى اليوم الثامن عشر من الشهر ذاته وبعد أن فرغ البرلمان من اختيار موظفيه وتكوين لجانه أعلن الحاكم العام امراً بتأجيل جلسات الشيوخ والنواب الى اليوم الأول من شهر مارس ١٩٥٤.

حادث مارس

لقد كانت الفترة ما بين نهاية الانتخابات وأول مارس فترة مشحونة باسباب الضيق والتبرم لحزب الامة والاستقلاليين فقد بالغ الحزب الوطنى الاتحادى بفرحته بالانتصار وعدها انتصاراً للدعوة الاتحادية. وفى خلال هذه الفترة زار السودان المرحوم الصاغ صلاح سالم وتنقل بين جهات البلاد المختلفة مدعماً تفسير نتائج الانتخابات بانها تأييد الشعب السودانى للاتحاد مع مصر فأحتجّ حزب الامة على تلك الزيارة وأبلغ احتجاجه للحاكم العام ودولتى الحكم الثنائى ورمى الزيارة بانها خرق واضح للاتفاقية.

وفى هذه الفترة أعلنت الحكومة انها سوف تحتفل احتفالاً رسمياً بافتتاح البرلمان فى أول مارس وأن الدعوة قد وجهت الى رؤساء وممثلى بعض الدول لحضور الاحتفال وفى مقدمتهم اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية المصرية.. واخذت الحكومة تعد العدة لهذا اليوم وحدها ولم تشأ ان تشترك المعارضة فى شئ - ثم أعلنت عن برنامج الاحتفال وكان عبارة عن حفلات رسمية واخرى شعبية فى مناطق نفوذ حزب الحكومة.

أما المعارضة وفى مقدمتها حزب الامة فقد رأت ان فكرة الاستقلال ستضار كثيراً إذا اختفت المعارضة فى هذا الموقف واستناداً الى منهاجها فى إبراز الدعوة الاستقلالية خارج البرلمان وداخله قررت ان ترتفع اعلام الاستقلال عالية فى يوم الافتتاح وقرر حزب الامة تسيير موكب شعبى كبير يستقبل اللواء محمد نجيب فى مطار الخرطوم يحمل المئات

من أعلام ولافتات الاستقلال ويهتف بشعارات محددة تمجد الاستقلال وتعبر عن انعقاد العزم لتحقيقه.

كانت الحكومة على علم باستعداد حزب الامة لتسيير هذا الموكب. بل ان موكباً عظيماً قد سار قبل أول مارس بيوم واستقبل بعض وزراء مصر الذين سبقوا اللواء نجيب الى السودان وكان موكباً منظماً مسالماً أكمل سيره المحدد وأدى غرضه بسلام. وفى صبيحة أول مارس تدفقت الى مطار الخرطوم آلاف عديدة من المواطنين من كل حزب واصطف موكب حزب الامة فى المكان الذى حددته له الحكومة وبقى فى موضعه ذلك يحمل الاعلام ويهتف بالاستقلال حتى اتصل بقادة الموكب من قال لهم ان اللواء نجيب قد أخذ الى قصر الحاكم العام بطريق آخر وليس فى وسع الاستقلاليين اسماعه صوتهم.

وهنا تقرر ان يسير موكب حزب الامة الى قصر الحاكم العام بأعلامه وشعارته وهتافاته فى النظام الذى اعتادت عليه مواكب حزب الامة ليسمع اللواء نجيب صوت الاستقلال. ولم يدر بخلد احد من قادة الحزب ان الحكومة ستدفع بالبوليس على مقربة من القصر ليفرق الموكب ان دعا الامر بالقوة. فاصطدم البوليس بالموكب عاملاً فى جماعاته بالقنابل المسيلة للدموع والعصى الغليظة ثم بالرصاص - كانت المفاجأة محزنة فتراجع عندها بعض المواطنين من أعضاء الموكب عن مكان الخطر والتقت الصفوف الاولى التى لحق بها الاذى بأفراد البوليس دفاعاً عن النفس وحدثت معركة قصيرة استشهد فيها عدد من أعضاء حزب الامة والبوليس.

ومن أعلى منبر للقضاء فى الخرطوم أصدرت محكمة الاستئناف العليا برئاسة رئيس القضاة حكمها فى قضية حادث أول مارس بحبس أربعة من رجال الحزب لمدد طويلة وكان فى مقدمتهم نائب سكرتير حزب الامة الاستاذ عبد الله عبد الرحمن نقد الله متهمين بالاستمرار في قيادة الموكب فى حالته النفسية الثائرة الى جهة القصر. كما حكمت على أحد كبار أصحاب الامام عبد الرحمن الشيخ عوض صالح بالإعدام.

وبرأت المحكمة العليا حزب الامة من تدبير الحادث ثم لامت الحكومة وانتقدت مسلكها مع جماهير الموكب.

وهذه فقرات من حيثيات الحكم

«ان هذا الصراع الذى أدى الى خسائر جسيمة فى الارواح والاجسام لم يثبت بانه كان مدبراً وكان الى حد بعيد نتيجة لسلسلة من الحوادث المؤسفة التى بلغت قمتها عند ميدان كتشنر حيث انطلقت تلقائياً عوامل الفوضي»

«من الواضح ان الحكومة نفسها لا تنجو من كل اللوم عن حوادث أول مارس فقد سمحت للموقف ان يتطور وفى النهاية كانت عاجزة عن ضبطه بشكل يؤكد حفظ النظام العام.. ان احتياطات الامن التى اتخذت لم تكن كافية بالمرة وكانت قد رتبت على عجل».

ان هذا التقصير من جانب الحكومة مفهوم لانها لم تكن لها خبرة بالحكم او كيف تستخدم بشكل فعال جهازها المصلحى لاقرار القانون والنظام.. ولكن بعد انقضاء تلك الظروف الحرجة فقد حصل تحسن ملموس فى حالة الامن وكسبت الحكومة الجديدة على مر الايام خبرة فمضت تجتاز فترة الانتقال فى استقرار مؤيدة فى المسائل القومية من جانب المعارضة.

عظات وعبر

لم يخرج السودانيون من حادث أول مارس بغير عظات وعبر فقد وضح من تسلسل الحوادث حتى ذلك اليوم ان الحكومة إذا ما اعتمدت على أغلبيتها البرلمانية وعملت على إقصاء المعارضة فى المسائل الوطنية الكبرى فسيدفع ذلك بالمعارضة الى التعبير عن رأيها خارج البرلمان بصوت الشعب وهذا النوع من التعبير ليس سليم العواقب فى كل الأحوال.

ووضح للحكومة والمعارضة ان أى تصرف يصدر منها ويؤدى الى الفوضى قد يعرقل اجتياز فترة الانتقال.

ووضح من صبر حزب الامة وتحمله ما نتج عن أول مارس من فقد فى الرجال، ان الاستقلاليين على استعداد للتضحية بأرواحهم إذا حال التدخل الاجنبى دون تقرير المصير فى جو حر محايد.

أما الامام عبد الرحمن الذى كان قد أعد داره بالخرطوم تمهيداً للسعى لدى الحكومة لتوافق على احتفائه بضيوف البلاد من رؤساء الدول وممثليها فقد حزن كثيراً لما أصاب رجاله وأفراد البوليس من تقتيل وتجريح فى يوم الحادث المؤسف. ثم اتجه بكل قواه الى العمل ليتم التعاون بين الحكومة والمعارضة على إزالة آثار أول مارس واستئناف أعمال البرلمان وانجاز مهام الحكومة فى فترة الانتقال.

وفى اليوم العاشر من مارس اجتمع البرلمان تظلله سحابة من الاسى والحزن.

الفصل الرابع

عام التحول نحو الاستقلال

الحريات العامة

اتسم عام ١٩٥٤ بأحداث هامة كبيرة فى تاريخ السودان الحديث، فقد اكتمل فى مطلعه وضع دستورى جديد لم تجربه البلاد من قبل: اذا قامت حكومة حزبية هى حكومة الحزب الوطنى الاتحادى صاحبة الاغلبية البرلمانية فى الانتخابات العامة. ووقف بجانب المعارضة فى البرلمان حزب الامة وحزب الجنوب ثم تمت كل الاجراءات البرلمانية المتبعة فى مجالس العالم النيابية من حيث اختيار رئيسى المجلسين النيابيين وتكوين اللجان وتعيين موظفى البرلمان.

وإثباتاً للحقيقة والتاريخ لابد لنا من أن نسجل ان الحكومة على الرغم من حداثة عهدها بالحكم النيابي أتاحت للمعارضة داخل البرلمان وخارجه فرصاً حسنة لأداء واجبها، والتعبير عن رأيها فى حرية تامة فى كل ما عرض على المجلس من مواضيع، وفى كل ما كانت تكتبه صحافة المعارضة، أو كل ما يقوله خطباء المعارضة فى اجتماعات أحزابهم السياسية.

كانت البلاد فى هذه الفترة تستمتع بالحريات التى كفلها الدستور وإذا استثنينا الأيام القليلة التى أعلنت فيها حالة الطوارئ عقب معركة أول مارس فنحن لا نذكر بالتحديد شيئاً يمكن ان يؤخذ على حكومة الوطنى الاتحادى من حيث كفالة الحريات.

وكما كانت المعارضة وهى معارضة عنيفة قوية تزاول نشاطها فى حرية كانت الحكومة وحزبها السياسى فى موقف مكّنها من مساندة كل قراراتها ومشروعاتها فى البرلمان بأغلبيتها الضئيلة وكان رئيس الوزراء وأعضاء وزارته ينتقلون فى رحلات حزبية الى الاقاليم والى القاهرة، ويعبرون عن آرائهم السياسية فى حرية كاملة.

كان عام ١٩٥٤ من حيث كفالة الحريات وانتظام اداة الحكم فى أعلى مراتبها بادرة خير وفألاً حسناً لتمسك السودانيين بالديمقراطية البرلمانية فى حكم بلادهم.

الموظفون والسياسة

ولكن هذا العام شهد أيضاً انحلالاً مؤسفاً فى الادارة حيث سُمح للموظفين فى صورة ما بالتدخل فى السياسة الحزبية ومساندة الحزب الحاكم فى كثير من التصرفات والاعمال فى دور الحكومة ودواوينها مما أدى الى احتجاج ونقد المعارضة فى البرلمان، والصحافة

وأدى الى تعطيل أعمال الشعب مع موظفى الدولة فى كثير من الأحيان، والى تدهور خطير فى الخدمة المدنية التى كان السودان يعتز بها.

لقد كان السماح للموظفين بمزاولة السياسة الحزبية نقطة سوداء فى صفحة الحكومة، وظل أثرها يزداد سوءاً فى أعوام اخرى وفى ظل الحكومات التى أعقبت حكومة الوطنى الاتحادي، وكانت سبباً فى انعدام الثقة بين الوزراء وقطاعات كثيرة من بين موظفى الحكومة.

ومن المؤسف حقاً ان كل ذلك قد حدث ولجنة السودنة تباشر اعمالها وفق نصوص اتفاقية الحكم الذاتى لتُحلَّ الموظفين السودانيين محل الأجانب وبصفة خاصة الموظفين من رعايا دولتى الحكم الثنائي.

التدخل المصرى

ومن ناحية اخرى كان يؤخذ على الحكومة انها لم تبد اعتراضاً على محاولات الحكومة المصرية المتعددة للتدخل فى السياسة السودانية لمناصرة فكرة الاتحاد ومنازلة معارضة الاستقلاليين تدخلاً سافراً كبيراً، فقد سكتت عن حملات الاذاعة والصحافة المصرية ضد فكرة الاستقلال والمؤمنين بها، وكانت حملات عنيفة من المحتمل ان تكون ذات أثر خطير على الجو الحر المحايد الذى أكدته الاتفاقية حماية للجميع، وسمحت للصاغ صلاح سالم وهو عضو هام فى مجلس الثورة المصرية كان قد تخصص فى شئون السودان، سمحت له الحكومة بزيارة السودان مرتين تنقل فيهما مع رهط من مرافقيه بين شمال السودان وجنوبه، وعمل كل ما سمحت به امكانياته ومقدرته على ترجيح فكرة الاتحاد بين المواطنين السودانيين، بل ان الحكومة عملت كل ما فى وسعها لتيسير رحلات الصاغ صلاح وغيره من كبار موظفى الرى المصرى فى السودان والقيام بأعمال وتصرفات ماهى الا دعاية سافرة لفكرة الاتحاد مع مصر.

هذه حقائق نذكرها الان لا لننكأ جرحاً أو نثير غضب احد ولكنها للتاريخ وحده، وهى ليست ذات صلة بعلاقتنا بحكام وشعب مصر اليوم فنحن الان نقيم علاقات وُدّ واحترام ومنافع متبادلة بين شعبينا.

ونحن نأمل ان يتطور هذا التعاون بين بلدينا الي أرفع المستويات أما الصاغ صلاح سالم فقد ذهب مبكياً على شبابه منذ حين وإنَّا لنسأل الله لنا وله المغفرة وحسن المآب.

كانت مصر فى ذلك الحين تعيش فى حالة من القلق والاضطراب واختلاف الرأى بين أعضاء مجلس ثورتها، وكان واضحاً ان اللواء محمد نجيب لم يعد يحصل على ثقة جبهة

قوية من أعضاء مجلس الثورة يتزعمها البكباشي جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة الآن فقد اقصى اللواء محمد نجيب من منصبه أول العام ثم أعيد إليه بعد أيام وفى الرابع عشر من شهر نوفمبر عام ١٩٥٤ أقيل السيد محمد نجيب من رئاسة الجمهورية واعتقل وبذلك انتهى طور من أطوار الثورة المصرية وبدأ طور جديد بقيادة السيد جمال عبد الناصر.

كانت مصر قلقة في هذه السنة ولكنها لم تنس ان تلعب دوراً لمصلحة الاتحاد مع السودان رغم اضطراب الاحوال فيها ورغم مشاكلها الخاصة بها.

الترحيب بالجبهة المعادية للاستعمار

كان هذا العام عام عمل مضن وكبير بالنسبة للمعارضة الاستقلالية وكان السعى لاكتساب الاحزاب والهيئات الوطنية الى جانب المعارضة ومع فكرة الاستقلال هدفاً رئيسياً وغاية كبري.

وفي يوم من أيام شهر أكتوبر من عام ١٩٥٤ زار السيد الامام في سراياه زعماء الجبهة المعادية للاستعمار، وهم شبان يساريون لم يتعاونوا مع السيد أو حزبه من قبل لاعتقادهم باختلاف مذهبى كبير بين الحزبين.

وفي هذه الزيارة وبعد ان كشفت الايام صدق السيد الامام وقادة حزب الامة وحرصهم على تحقيق الاستقلال طلب زعماء الجبهة اليسارية السماح لهم بالتعاون فى جبهة واحدة تعمل للاستقلال.

لقد رحب السيد الامام بزعماء الجبهة المعادية للاستعمار واثنى عليهم ثم قال: «ان الخلاف المذهبى لا يعنى شيئاً فى هذا الطور من حياتنا السياسية. فنحن الآن تواجهنا مشكلة الاستقلال نفسه فلنعمل سوياً لتحقيقه ثم لنفترق بعد الاستقلال إذا رأينا ان ذلك من مصلحة بلادنا»

كان انضمام الجبهة الى المعارضة كسباً كبيراً ما فى ذلك شك.

لا لكثرة أعضائها. فلم تكن للجبهة عضوية كبيرة ولكن لصلابة قادتها وشبانها وحسن تنظيمها وفعاليتها بين صفوف الطلبة وشباب العمال الذين تبهرهم عادة المذاهب المتطرفة والشعارات الجديدة البراقة. ولقد لعبت الجبهة فيما بعد دوراً كبيراً فى الانتصار لفكرة الاستقلال مع أحزاب الجبهة الاستقلالية.

ارهاصات انضمام اقطاب الختمية الى جبهة الاستقلال

وما كاد السيد الامام يفرغ من الترحيب والاحتفاء بانضمام الجبهة المعادية للاستعمار الى الاحزاب العاملة فى جبهة المعارضة حتى التفت الى الحكومة وحزبها ليرى ما يمكن ان ينتزع منها لمصلحة الاستقلال.

كان السيد خلَف الله خالد وزير الدفاع فى حكومة الحزب الاتحادى احد الكبار المقربين من زعيم الختمية سيادة السيد على الميرغني، كان قد بدأ بنشر تصريحات فى جريدة «صوت السودان» وهى لسان حال الختمية، عبرت عن وقوفه مع الاستقلال واستنكاره لأى مطلب اخر بعد ان أتاحت الاتفاقية للسودانيين فرصة اختيار الاستقلال.

وكان السيد خلف الله وهو بوضعه ذاك يوجّه النقد لحزبه ويتهمه بتهم خطيرة تتعلق بالامانة الوطنية والاعتماد على الغير. وكانت تصريحاته من غير شك ارهاصات لتفكك بدأت اثاره تطفو على السطح فى صفوف الحزب الوطنى الاتحادى وإشارة الى وجود حركة استقلالية داخل حزب الحكومة دفعتها الاحداث الجارية دفعاً لتبرز الى حيز الوجود بعد حين.

وفى مقابلة مع المستر انطون مان، مراسل «الديلى تلغراف» ادلى السيد الامام عبد الرحمن المهدى بالتصريح التالي:

«ليس غريباً ان يحدث تقارب بين حزب الامة والختمية وان الطريق الطبيعى لاى بلد هو اختيار الاستقلال لا الخضوع لقوى خارجية ولست اشك فى ان السودانيين يريدون الاستقلال وسيعملون لتحقيقه ما لم يصرفهم عن ذلك التدخل الاجنبي.

ان مصر تبذل الان مجهوداً اكبر منه فى أى وقت مضى وبشتى الطرق، منها الاغراء المادى لضم السودان اليها، خصوصاً وقد شعرت برغبة السودانيين فى الاستقلال. وانى مغتبط اشد الاغتباط لان أعرف من خلال التصريحات التى أدلى بها بعض المتحدثين بلسان الختمية كالسيد خلف الله خالد وزير الدفاع، ان الختمية بدأوا يعملون علناً لاستقلال السودان.»

الصراع فى داخل الحزب الوطنى الاتحادى

كان شهر ديسمبر من عام ١٩٥٤ شهر المفاجآت من أحداث العام ولكن تلك

المفاجأت كانت التطور الطبيعي فى المجال السياسي فى السودان، وهى لذلك لم تثر دهشة المراقبين السياسيين او العاملين فى الحقل السياسي.

فقد أصدر رئيس الحكومة تصريحاً وصف فيه ثلاثة من وزرائه بالتخلف عن حضور اجتماعات مجلس الوزراء بغية تعطيل اعمال الحكومة الهامة وفى مقدمتها سودنة الوظائف فى الادارة والجيش واتهمهم فى تصريحه بالتعاون مع حزب الامة لإسقاط الحكومة فى البرلمان.

وما كاد هذا التصريح ينشر على الناس حتى هب الوزراء الثلاثة ميرغنى حمزة، وزير المعارف والزراعة والري، وخلف الله خالد، وزير الدفاع، واحمد جلي، وزير الدولة، بإصدار بيان للصحف رداً على تصريح رئيس الوزراء، اتهموا فيه رئيس الوزراء باضاعة وقت الدولة برحلته الى انجلترا ثم بعض بلدان اوروبا، التى وصفها هو نفسه برحلة مجاملة. ثم اوضح البيان ان الرئيس جعل من مجلس الوزراء حلقتين: داخلية وخارجية. اما الحلقة الداخلية فتتخذ القرارات الهامة دون عرضها على المجلس، وهى تتألف من وزراء حزب الاشقاء القديم، وأما الحلقة الخارجية فلا يؤخذ رأيها إلا فى مسائل الإدارة العامة.

واتهم البيان الرئيس بالقيام بمناورات مع المسئولين فى مصر من شأنها أن تؤدى الى وضع السودان بالنسبة لمصر وضعاً لا يتفق مع الأهداف والمبادئ التى تدين بها أغلبية الشعب، وأختتم البيان باتهام رئيس الحكومة وبعض وزرائه بالاتصال بزعيم حزب الامة ولم يكشف عن أغراض هذا الاتصال ونتائجها لبقية الوزراء وأعضاء مجلس الحزب.

كانت النتيجة الحتمية لإصدار بيان كهذا من الوزراء ان يعفوا من تحمل أعبائهم الوزارية، وقد حدث ذلك فأصدر رئيس الوزراء قراراً بإعفائهم من مناصبهم واستبدلهم بوزراء آخرين من الحزب الوطنى الاتحادي.

ولكن الوزراء الثلاثة لم يسكتوا وهذا ما كان متوقعاً، فقد اصدروا عقب إقالتهم بياناً آخر للصحف ذهبوا فيه الى تفصيل أكثر لمحنة الخلاف الداخلى التى ظل الحزب الحاكم يشكو منها منذ اشهر واتهموا فيه رئيس الوزراء مرة اخرى بالتهاون فى مشكلة مياه النيل بين مصر والسودان وبالتآمر مع حكام مصر على وضع سياسى لا يرضاه السودانيون بالتغاضى عن مؤامرات كان يقوم بها الملحق العسكرى فى سفارة مصر بالخرطوم، ومع بعض ضباط الجيش السودانى لإحداث انقلاب عسكرى فى السودان.

أما رأيهم السياسى عن مستقبل الحكم فى السودان فقد عبروا عنه بالفقرة التالية:

«اننا ندعوا للاتحاد مع مصر لا للاتحاد ضدها واننا نرى هذا الاتحاد فى استقلال نظمنا، حكومتنا المستقلة، برلماننا المستقل، تمثيلنا الخارجي المنفصل، ونقدنا

المستقل، وعلمنا الخاص عنوان تلك الذاتية».

أما مصالحنا المشتركة مع مصر فنحلّها سوياً وسيكفل النجاح فى حلّها علاقة الند للند التى ننادى بها وسيكون اطارها سيادة خالصة لنا وحرية تامة فيما يصدر عنها من اتجاهات.

وهكذا خرجت المعركة من داخل الحزب الوطنى الاتحادى الى خارج الحزب وأصبحت موضع اهتمام كل مواطن وبصفة خاصة حزب الامة الذى كان يقود المعارضة ضد حكومة الوطنى الاتحادى والذى كان على مقربة من هذه الاحداث يراقبها ويعمل على تنمية وتشجيع الروح الاستقلالية فى داخل حزب الحكومة.

ومما ضاعف من أهمية إقالة الوزراء الثلاثة ومحتويات بياناتهم انتماؤهم الصريح الى طائفة الختمية وقربهم المؤكد من زعيم الطائفة حتى أن كثير من الناس ظنوا انهم انما اتخذوا موقفهم ذلك بالاتفاق مع سيادة السيد على الميرغني، وان لم يبد منه حتى ذلك الحين ما يؤكد ذلك الظن او ينفيه بعد عودته من مصر.

تصريح السيد الازهرى عن الاستقلال

وكانت المفاجأة الكبرى ان ينتهى شهر ديسمبر من عام ١٩٥٤ بأن أعلن السيد رئيس الوزراء فى صحيفة سودانية رأيه الشخصى عن مستقبل الحكم فى السودان، ونشرته الصحيفة منسوباً إليه كما يأتي:

(أ) ان يكون السودان جمهورية برئيسها ومجلس وزرائها كما ان مصر جمهورية.

(ب) ان يكون الاتحاد او الرباط الذى يربط السودان بمصر فى اتحادهما هو «مجلس أعلي» يضم مجلس الوزراء السودانى ومجلس الوزراء المصري. يجتمعان مرة أو مرات فى السنة لبحث الشئون المشتركة كالدفاع والسياسة الخارجية ومياه النيل.

(ج) عرض قرارات المجلس الاعلى على البرلمان لاقرارها أو نقضها او تعديلها.

وأكد السيد الازهرى فى بيانه ان هذا رأيه الشخصي، أما الحزب الوطنى الاتحادى الذى يتزعمه فأعضاؤه مختلفون فى تحديد نوع الاتحاد أو علاقة السودان بمصر. فقد يرى بعضهم أن يكون الاتحاد قوياً ويرى الآخرون نوعاً آخر من الاتحاد.

وهكذا انجلى الموقف فى داخل الحزب الوطنى الاتحادى وانقسم الحزب الى معسكرين: جبهة الوزراء الثلاثة ومن انضم اليهم من أعضاء الحزب فى هيئته أو لجانه. وقد وضح انهم استقلاليون من التفاصيل التى نشروها عن أهدافهم. ثم جبهة رئيس الوزراء الذى خطا بتصرفاته الآنفة الذكر للصحيفة السودانية خطوات واسعة نحو

الاستقلال.

وقد رحَّبت المعارضة ببيان الوزراء الذى أعتبرته تحولاً محموداً نحو الاستقلال. كما رحَّبت ببيان السيد الازهرى الذى كان خطوة نحو الاستقلال. ثم وجهت النقد اليه عنيفاً فى بعض فقراته التى اعتبرتها من صميم أهداف فكرة الاتحاد.

وكان الفارق بيِّناً بين اتجاه المعسكرين. فالوزراء الثلاثة تمسكوا فى بيانهم بالسيادة كاملة للسودان وحل المشاكل بين مصر والسودان كما تحل عادة بين الند والند ثم اكتفوا بذلك. فى حين ان الازهرى لم يشر الى السيادة فى تصريحه، وذهب فى التصريح الى بعض اجراءات الاتحاد التى اقترح لها اجتماعاً مشتركاً او أكثر لمجلس للوزراء السودانى والمصرى لبحث المسائل المشتركة فى كل عام.

وداع عام ١٩٥٤

وبذلك ودعنا عام ١٩٥٤ الذى شهدت فيه الحركة الوطنية تقدماً كبيراً نحو غاية الاستقلال وتطوراً كبيراً فى تفكير الزعماء السياسيين الذين كانوا يرون الاتحاد مع مصر أفضل مصير لمستقبل السودان بعد فترة الحكم الذاتي.

كان السيد الامام عبد الرحمن المهدى على مقربة من كل هذه الاحداث الكبيرة، ولقد عبر عن سروره لاتجاه بعض قادة الختمية نحو الاستقلال فى تصريحه المشهور لمستر انطوني مان، مراسل جريدة «الديلى تلغراف» اللندنية، وظل يردد ابتهاجه بهذ الصدد كلما أتيحت له الفرصة ليفعل ذلك فى مجالسه الخاصة، ومع الزعماء السياسيين من كل لون.

ولم يقطع السيد الامام الامل فى انتماء السيد اسماعيل الأزهرى الى جبهة «الاستقلال» فى يوم من الايام. كان يقول ذلك فى بعض المقابلات التى تمت بينهما، وكان ينصح زعماء حزب الامة الذين جابوا السودان كله فى تلك السنة فى رحلات سياسية ألا يوجهوا الانصار والاستقلاليين فى الاقاليم باستقبال الازهرى استقبالاً غير لائق خلال رحلاته لحضور الاحتفالات والمعارض القبلية بوصفه رئيساً للوزراء، ولكنه كان يوجه زعماء حزب الامة أن يقابلوه بقوتهم وكثرتهم المعروفة فى تلك المناسبات وان ترتفع شعارات الاستقلال عالية والهتافات به مدوية فى وجه رئيس الحكومة.

كان السيد الامام أكثر الناس رضا بمحصول العام فى مضمار السياسة الوطنية، فقد أوشكت فراسته باجماع السودان على مطلب الاستقلال ان تتحقق، ورأى جبهة الاستقلال تقوى وتزداد منعة نتيجة للجهد الكبير الذى بذله، كما رأى جبهة الاتحاد تتداعى وينفض عنها دعاتها واحداً بعد آخر.

الفصل الخامس

حوادث عام ١٩٥٥ واستقلال السودان

إستقالة الحاكم العام

استقال السير روبرت هاو، حاكم السودان العام، فى مطلع عام ١٩٥٥ لأسباب قيل انها شخصية، وعين مكانه حاكماً عاماً للسودان، سير نوكس هلم.

لم تكن استقالة الحاكم وتعيين آخر موضع تعليق من أحد، فقد أصبح الحاكم العام بعد قيام الحكم الذاتى رمزاً يمثل دولتى الحكم الثنائي، وليس حاكماً مطلقاً يزاول الحكم كما كان من قبل. ولم يترك دستور الحكم الذاتى بالاضافة الى سلطات رأس الدولة فى حكومة برلمانية ديمقراطية إلا ما كان متصلاً منها بالشئون الدولية الخارجية إلا اذا استثنينا الاتفاقات الدولية التى أبرمت من قبل وكان السودان طرفاً فيها.

بيان حزب الأمة:

أما فى محيط السياسة الوطنية فقد استهلّ العام ببيان شامل من حزب الامة عبّر عن رأيه فى الموقف السياسى الراهن فى السودان جاء فيه:

«ان حزب الامة ليؤكد كما أكد من قبل أنه يهدف الى اقامة حكم ديمقراطى ذى نظام جمهورى يرتكز على الحياة النيابية الصحيحة السليمة، ويتمسك بهذا النظام بكل قواه. وان حزب الامة سيكافح من أجل دستور يكفل الحريات العامة ويرعاها على أوسع نطاق».

ثم تناول البيان رأى الحزب في حل مشاكل المزارعين والعمال وغيرهم. وتحدث عن مياه النيل وموضوع النزاع عليها بين مصر والسودان، وأكد أن الحزب سيظل مكافحاً عن حق السودان فى هذه المياه حتى يتم لنا الحصول على كل ما نحتاجه منها فى تطورنا الاقتصادي.

وانتقد البيان فى صراحة تهاون الحكومة وسماحها لبعض العناصر الاجنبية بالتدخل فى شئون الجيش والسعى لهدم حياتنا النيابية الديمقراطية لتحل محلها ديكتاتورية عسكرية، وحمل الحكومة مسئولية اى تهاون فى هذا الشأن.

وفى هذا البيان رحّب حزب الامة بأى يد وطنية نظيفة تمتد اليه لتقف الى جانب الاستقلال بصرف النظر عن أى اختلافات تقليدية قديمة لا تدخل فى صميم المسألة الوطنية الكبري.

واستعرض البيان مواقف حزب الامة منذ بدء الحديث الخافت عن الحكم الذاتى حتى أصبح حقيقة تعيش فيها البلاد ونوّه بصفة خاصة الى بعض مواقف الامام عبد الرحمن المهدى حين عارض الرغبة البريطانية التي أبديت للتسامح فى بقاء سلطات الحاكم العام فى الجنوب خلال مفاوضات الحكم الذاتي وطلب الى مستر إيدن الموافقة على نصوص الاتفاقية كما ارتضتها الأحزاب السودانية.

الغرض من بيان حزب الامة

كان واضحاً ان فى هذا البيان رداً على بعض الاتهامات الخطيرة التى وجهها وزراء الوطني الاتحادى ضد رئيس وزرائهم وحلقته الداخلية من وزراء حزب الاشقاء السابق، وفى مقدمتها مسألة الاستقلال والتهاون فى موضوع مياه النيل والسماح لبعض العناصر الرسمية المصرية بالتدخل فى شئون الجيش السودانى بغية إحداث انقلاب عسكرى فى السودان. وما كاد بيان حزب الامة يستقر في اذهان المواطنين حتى بدت فى الافق بجلاء ارهاصات قيام حزب سياسى جديد في السودان. ففى اليوم الثالث من شهر يناير ١٩٥٥ نشرت جريدة «صوت السودان» لسان حال الختمية الخبر التالي:

«وصل نهار امس الى بورتسودان السادة ميرغني حمزة وخلف الله خالد واحمد جلى وتوجهوا فوراً الى مقابلة سيادة السيد على الميرغني لتهنئته بسلامة العودة من مصر وكمال الشفاء. وبعد ان قضوا فترة لدى سيادته تحدثوا خلالها عن الموقف السياسى الراهن، اعرب لهم مولانا السيد على الميرغنى عن مباركته للحزب الجديد الذى اختير له اسم «حزب الاستقلال الجمهوري» وأيد أهدافه الرامية الى حرية البلاد وعزتها وكرامتها واستقلالها التام. خول لنا نشر هذا البيان واشترك فى محادثاته بالاضافة الى من ذكرت اسماؤهم: السيد درديرى محمد عثمان. وأعقب البيان اجتماعات عقدت هنا وهناك بعضها يؤيد رئيس الحكومة ومن بقى معه من وزراء، وبعضها الآخر يقف مع حزب الاستقلال الجمهوري. وفى اجتماع عقد بمنزل السيد على بامدرمان حضره جماعة من الختمية صدر بيان بتأييد رئيس الحكومة مما أدى الى اصدار زعيم الختمية بياناً يحذر فيه من عقد الاجتماعات السياسية فى منزله أو الزج بالختمية واتحاداتهم فى معترك الصراع بين الاحزاب وللمرة الاولى منذ بدء المعركة الداخلية فى الحزب الوطنى الاتحادى ظهرت فى الافق العناصر الموالية لمصر فى الحزب والمغالية فى تمسكها بالاتحاد بين السودان ومصر أو الاندماج، وكان على رأس هذه الجماعة السيد محمد نور الدين عضو مجلس الوزراء. فقد اتخذ السيد نور الدين قراراً بفصل محرر جريدة "صوت السودان" لانتقاله بالجريدة فى سلسلة مقالات كتبها الى جبهة الاستقلال. ولما عين محرر آخر بدلاً

عنه رأت الحكومة ان ترجئ الموافقة عليه الى حين، وأدى ذلك إلى تعطيل جريدة "الصوت".

الطلبة الجامعييون فى معركة الاستقلال

كان طبيعياً وقد بلغت البلاد هذا الحد فى الطريق الى تقريرالمصير ان يسمع صوت الشباب ممثلاً فى طلبة الجامعة السودانيين.

فقد أبرق الطلبة الجامعيون الذين يتلقون دراساتهم فى بريطانيا أبرقوا الحكومة والأحزاب السياسية مطالبين بالإجماع بين السودانيين على مطلب الاستقلال.

أما اتحاد طلبة الكلية الجامعية فى الخرطوم فقد عقدوا بناديهم مؤتمراً كبيراً فى اليوم الخامس عشر من يناير ١٩٥٥ واصدروا القرارات الآتية:

(أ) استقلال السودان عن كل من مصر وبريطانيا.

(ب) عدم الدخول فى أحلاف عسكرية أو قبول معونة اقتصادية تقود الى هذه الاحلاف.

(ج) توفير الحريات العامة.

واستنكار بيان السيد الأزهرى الذى كان تشويهاً للاستقلال.

وبهذه القرارات الحازمة دخل الطلبة الجامعيون معركة تقرير المصير وحددوا مكانهم من المعركة فى إيمان وعزيمة صادقة.

وفى هذا الجو الذى عبقته روح الاستقلال انطلق اتحاد العمال فى الخرطوم واتحاد مزارعى الجزيرة فى تحركات مطلبية ضخمة وأعلنوا فى مؤتمراتهم وقوف العمال والمزارعين فى معركة تقرير المصير فى جانب الاستقلال.

لقد كان العمال والمزارعون ومازالوا حتى ذلك الحين فى طليعة العناصر الوطنية التى كافحت من أجل الحرية والكرامة وكانت أغلبيتهم الساحقة منضمة الى هذا الحزب السياسى أو ذاك وكانوا يمثلون فى لجان الاحزاب القوى الدافعة التى تخاطر وتضحى بكل شئ فى سبيل المبدأ.

الجبهة الاستقلالية

بذلك اكتملت لجبهة الاستقلال كل العناصر الضرورية لتكمل رسالاتها الوطنية الخالدة، فقد اصبحت مكونة من حزب الأمة، والجنوبيين، والجبهة المعادية للاستعمار والحزب الجمهورى الاشتراكى والحزب الجمهورى الاستقلالي، واتحاد الطلبة الجامعيين، واتحاد العمال، واتحاد المزارعين. وبهذه الهيئات الوطنية القوية التي تمثل كل قطاعات الشعب وتهدف الى الاستقلال وهو أمل البلاد المرجو، انطلقت الجبهة الاستقلالية انطلاقة جبارة لعقد الاجتماعات الشعبية فى أندية أحزابها، جندت لها افصح خطبائها وأقدرهم لتوجيه النقد الصارم للحكومة فى كل خطأ ترتكبه صغيراً كان أو كبيراً، والمطالبة باعلان الاستقلال واسقاط الفقرة الخاصة بالارتباط بمصر من نصوص اتفاقية الحكم الذاتي. وكانت الجبهة في اجتماعاتها تلك تدعو الى وضع الميثاق القومى الذى اقترحه طلبة الكلية الجامعية وأرتضته الجبهة ليكون موضع التنفيذ فتوقع عليه الاحزاب جميعها وترتضيه بما فيها الحزب الاتحادي.

ثم اتجهت الجبهة الاستقلالية الى الاقاليم فى حملات دعائية كبيرة أختارت لها الزعماء وكبار الخطباء لشرح الموقف الوطنى للمواطن العادى فى أى مكان فى السودان واهتمت بصفة خاصة بالمعارض القبلية الحولية التى تقيمها القبائل الرحل بصفة خاصة لتنتهز فرصة تجمع رجال تلك القبائل وتوضح لهم فى جلاء موقفها المؤيد للاستقلال.

مزيد من الانقسام فى الحزب الاتحادى

أما الحزب الوطنى الاتحادى الحاكم فقد اخذ يلعق جراحه بعد ان انفصل عنه الوزراء المبعدون وأنشأوا حزب الاستقلال الجمهورى ثم اتجه الى ما تبقى له من خلاف كبير بين زعمائه الذين انقسموا الى جبهتين: احداهما تؤيد رئيس الوزراء في اتجاهه نحو منتصف الطريق الى الاستقلال والاخرى تبالغ فى الدعوة الى الاتحاد وترفض أى نوع من الاستقلال مهما كان ضعيفاً.

وفى هذا الجو خشى الحزب الحاكم كثيراً من ضياع اغلبيته البرلمانية، فاتخذ اجراءات يحفظ بها ولاء نواب الحزب، كان فى مقدمتها تعيين سبعة عشر من النواب وكلاء برلمانيين خصصت لهم المرتبات والمكاتب فى دور الوزارات ولم تحدد لهم أعباء أو مسئوليات.

وبهذا القرار فقد الحزب الحاكم كثيراً مما تبقى له من سند شعبى واعطى المعارضة

الجبارة فرصة للنيل منه والتعريض بتصرفاته من أجل البقاء فى الحكم.

بيان الحزب الاتحادى بالاستقلال

وما كاد شهر مارس ١٩٥٥ ينقضى حتى انتظمت جبهة الاستقلال الوطني، واصبح لها مجلس أعلى مثلت فيه كل أحزابها وهيئاتها، ولجان اختصاص حملت مسئولية رسم الخطط أو التنفيذ لقرارات الجبهة فى البرلمان ومع الشعب.

وفى اليوم الثامن من شهر أبريل وبعد اجتماعات عديدة عقدتها اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى الاتحادى وهيئته اصدر الحزب الوطنى الاتحادى بياناً اعلن فيه قراراً تاريخياً نص على قيام جمهورية سودانية مستقلة ذات سيادة ثم ذهب من بعد ذلك الى التفاصيل فيما يتعلق بالرباط بمصر. كان واضحاً انها ذر للرماد لمصر، والاقلية التى مازالت متمسكة بالاتحاد فى صورة ما.

لذلك سارعت جبهة الاستقلال بالترحيب ببيان الحزب الاتحادى واصدرت فى اليوم الثانى البيان التالي:

«ان الجبهة الاستقلالية ترحب بالفقرة الاولى من البيان الذى اصدرته اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى الاتحادى التي تنص على قيام جمهورية مستقلة ذات سيادة وترى ان تنظيم العلاقات مع مصر لا يعدو أن يكون نظرة فيما يجب أن تكون عليه العلاقات بين مصر والسودان.»

وتعتقد الجبهة أن الطريق الصحيح لتأمين الاستقلال التام والسيادة الكاملة الذى يكفل سلامة وضع البلاد السياسى واستقرارها هو وضع ميثاق وطنى حول مبدأ الاستقلال التام، ترتبط به كل الأحزاب وتعمل له بإخلاص وأمانة.

وفى اليوم التالى انتدبت الجبهة الاستقلالية وفداً من كبار أعضائها زار السيد رئيس الحزب الوطنى الإتحادى ورئيس الحكومة وأبلغه قرارات الجبهة الاستقلالية التى تتلخص فيما يأتي:

(١) ترحيب الجبهة باتجاه الحزب الاتحادى نحو الاستقلال التام.

(٢) مساندة الجبهة للحكومة فى داخل البرلمان وخارجه.

(٣) ان تعمل الحكومة وحزبها مع أحزاب الجبهة على عقد ميثاق وطنى بتأييد الاستقلال التام والسيادة الكاملة للسودان. وبتضمين هذه المبادئ الضمانات اللازمة لصيانتها وللحفاظ على وحدة السودانيين.

مع السيد الامام

كانت دار الإمام عبد الرحمن المهدى خلال هذه الفترة الهامة الحساسة كخلية النحل ما يكاد ينفض فيها اجتماع حتى يعقد فيها اجتماع. وكانت دار الامة ودار الصحف الاستقلالية فى عمل متصل بالليل والنهار. وكبار الاستقلاليين من ذوى الصداقات بزعماء الحزب الاتحادى يجتمعون بهم هنا وهناك ويقارعونهم الحجة ويؤكدون لهم خطر اختلاف الكلمة على تقرير المصير ويطمئنونهم على رغبة الجميع فى اقامة علاقات طيبة بين مصر والسودان المستقل.

وكان السيد الإمام الذى وضع الاجماع على مطلب الاستقلال غاية له، لا يرحم نفسه ولا شيخوخته يناقش الشبان والشيوخ من كبار المواطنين فى أى ساعة من ساعات اليوم أو الليل ينصح بما يراه ويوجه بثاقب فكره وفارط ذكائه، لم يعرف اليأس الى قلبه الطموح سبيلاً. وكان دائماً حسن الظن برئيس الحزب الاتحادى وبعض من أقطاب حزبه وكان دائماً يؤكد لرجاله من كبار الاستقلاليين أن الحزب الاتحادى سيعلن الاستقلال هدفاً له وسيتم اجتماع الكلمة على ذلك قبل تقرير المصير.

ولما صدر بيان الحزب الاتحادى ينص على استقلال جمهورية السودان ذات السيادة الكاملة قال لجمع من رجاله: «الآن آن لى ان ارتاح قليلاً فقدت شهدت أول نصر لشعب السودان».

ولكن هيهات للامام عبد الرحمن ان يركن الى الراحة ولو قليلاً فقد كان حب هذا البلد يغمر قلبه وكان دائماً على أهبة الاستعداد للتضحية فى سبيل السودان.

ذكرى حادث أول مارس

وكان من روائع الصدف ان احتفل حزب الامة يوم اجمعت الامة على مطلب الاستقلال بإزاحة الستار عن اللوحة التذكارية التى أقامها الحزب لشهداء حادث أول مارس بداره بامدرمان تمجيداً لاستشهادهم فى سبيل الاستقلال وفى هذه المناسبة ارسل السيد الامام الخطاب التالى ليقرأ عنه فى الحفل:

«لقد ذكرنى هذا الحادث بواقعة الشكابة التى قتل فيها عشرون رجلاً ظلماً بسلاح حكومة الحكم الثنائى سنة ١٨٩٩ وهم فى مأمنهم دون أن يشهروا سلاحاً أو يعلنوا حرباً وكان من بينهم أبناء المهدى السادة الفاضل والبشرى والخليفة محمد شريف وكنت من بين جرحى هذه الواقعة. وقد كان وقع حادث مارس عظيماً فى نفسى وكان حادث مارس مماثلاً لحادث الشكابة، وأكثر غرابة لان الاخير كان فى وقت شمل فيه السلام كل البلاد

وفى عهد حكم وطني، والسلوى فيه هى ان المبدأ الذى اتى شهداء مارس ليظهروه - مبدأ الاستقلال - اصبح مبدأ يدين به كل السودانيين - وقل جاء الحق.

وفى قوله تعالى {ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله}

رحم الله شهداء مارس وبارك فى ابنائهم وبارك فى الانصار وأبناء الانصار الى يوم القيامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المفتقر لمولاه

عبد الرحمن المهدي

الميثاق الوطنى

ولكى تكتمل الصورة عن الوضع السياسى فى هذه المرحلة نرى ان نسجل هنا صورة كاملة للميثاق الوطنى كما وضعته الجبهة الاستقلالية وطالبت الاحزاب بالتوقيع عليه والارتباط به.

١- هدف الميثاق:

(١) تحقيق استقلال السودان استقلالاً تاماً غير مشروط بأى شرط وذلك بأن تقوم فى السودان جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة تتمثل فى جيشها وعلمها ونقدها واقتصادياتها وسياستها الخارجية.

٢- الوسائل:

أ) ان نتقدم فى البرلمان حكومة ومعارضة باقتراح لدولتى الحكم الثنائى فى شهر اغسطس نطلب فيها اجلاء جيوشها من البلاد بمقتضى المادة [١١] من الاتفاقية.

ب) ان نتقدم فى البرلمان حكومة ومعارضة باقتراح لدولتى الحكم الثنائى فى شهر اغسطس القادم نطلب منها تعديل المادة [١٢] من الاتفاقية بحيث يحذف من هذه المادة الجزء الخاص بتقرير المصير ما دام السودانيون ممثلين فى جميع احزابهم السياسية وفى جميع هيئاتهم العامة قد اجمعوا على الاستقلال التام.

وإذا لم توافق عليه هذا المطلب دولتا الحكم الثنائى أو احداهما فاننا نلتزم جميعاً بأن نصر على إجراء استفتاء عام لتظهر ارادة الشعب الصميمة.

٣- صيانة الاستقلال والمحافظة على وحدة السودان:

أ) عدم الارتباط بأى احلاف عسكرية مع أى دولة أو كتلة أجنبية لئلا يحمل السودان على الاشتراك فى حرب لا مصلحة له فيها.

ب) كفالة الحريات العامة واحترام الاغلبية لحقوق الاقلية وتوفير العدالة الاجتماعية.

ج) تأليف لجنة ممثلة للاحزاب والهيئات لدراسة مصالح الجنوب لتعمل الحكومة على تحقيقها بأسرع ما يمكن حتى تتم وحدة السودان على الوجه الاكمل.

د) المحافظة على علاقات الصداقة وحسن الجوار مع مصر وتوثيق اطيب الصلات بالشعب المصرى والشعوب الاخرى المجاورة.

١٦ ابريل ١٩٥٥

سكرتارية الجبهة الاستقلالية

الجلاء والاستفتاء

كان أول اجماع عام على كلمة موحدة يوم الجلاء ١٦ اغسطس ١٩٥٥ ففى ذلك اليوم عقد البرلمان السودانى جلسة هامة ليناقش اقتراحاً من الحكومة بالطلب الى دولتى الحكم الثنائى اجلاء جيوشهما عن السودان بعد ان تمت اجراءات السودنة وحتى يتاح للسودانيين القيام باجراءات تقرير المصير.

كان الاتفاق تاماً بين الحكومة وجبهة المعارضة على اجازة الاقتراح بكل اصوات المجلس وكان حماس اعضاء البرلمان عظيماً فى الخطابات التى القيت فى تلك الجلسة. وأجيز الاقتراح باجماع الاصوات، اما الشعب فقد بلغ به الفرح والابتهاج منتهاه وسارت مواكبه الى ميدان كتشنر مرحبة بالجلاء والاستقلال. وكانت مواكب اشترك فيها كل مؤيدى احزاب الحكومة والمعارضة وهم أبناء وطن واحد. وقد تم جلاء جميع القوات الاجنبية من السودان بعد ثلاثة اشهر من إصدار قرار البرلمان.

وفى اليوم التالي، ١٧ اغسطس ١٩٥٥، ورداً على اسئلة من وكالة الأنباء العربية اصدر الامام عبد الرحمن المهدى التصريح التالى حول الاستفتاء وتمثيل دولتى الحكم الثنائى فى اللجنة الدولية تقرير المصير ورأيه فى استطاعة الحكومة الحالية لتهيئة الجو الحر المحايد والاتفاق بين الجبهة الاستقلالية وحزب الحكومة.

وجاء فى تصريح سيادته ما يأتي:

(١) «ان تأييدى لمبدأ الاستفتاء ليس بالأمر الجديد فقد أوضحت ذلك فى مناسبات كثيرة وأوضحته للشعب كله، ولكنى اعتقد الان ان الخطوة الصحيحة بعد ان اجمع السودانيون على الاستقلال هى ان تقتنع كل من مصر وبريطانيا بهذه الرغبة الشعبية الواضحة فتعلنا استقلال السودان التام وحينئذ يتفادى السودان اجراءات تقرير المصير عن طريق الاستفتاء الذى لم يعد أمراً هاماً بعد هذا الاجماع على الاستقلال.

(٢) واعتقد ان فى تمثيل دولتى الحكم الثنائى فى لجنة الاشراف على تقرير المصير خطراً كبيراً على الجو الحر المحايد لذلك فأنى أمل الا تتمسك اى من الدولتين بهذا

التمثيل لا سيما والاتفاقية لاتنص على تمثيلهما فى هذه اللجنة.

أما رأى الخاص فى كيفية تكوين هذه اللجنة الدولية فهو ان يترك كل ذلك للبرلمان السوداني.

(٣) ان كفالة الجو الحر المحايد المنصوص عنها فى الاتفاقية انما قصد بها فى الواقع دولتا الحكم الثنائي. أما الحكومة الحاضرة فمن واجبها ان تعمل على تهيئة هذا الجو بكل الوسائل الممكنة كأن تمنح الأحزاب السياسية فرصاً متكافئة للدعاية لمبادئها وبرامجها عن طريق الاذاعة وغيرها من أدوات النشر.

(٤) اننى لا أعرف كثيراً عن تفاصيل الاتصالات الحالية بين الاحزاب السودانية لكنى أرجو ان يتمكن السودانيون من السير بقضية بلادهم بتفاهم وتضامن نحو هدفهم الأسمى وهو استقلال السودان الكامل.

(٥) اما رأيي فى مصير الحكم فى السودان فهو ان تقوم فى البلاد جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة.

(٦) وأنى لأنصح لأبنائى السودانيين ان يتكاتفوا فى هذه المرحلة الحاسمة ليتحقق للبلاد ما تصبو اليه من حرية كاملة واستقلال تام وليمكن السودانيون من إدارة شئونهم ادارة تشيع الامن والطمأنينة والسعادة والرخاء بين المواطنين جميعاً وليعيش السودان مع الدول المجاورة وبقية دول العالم فى مودة وإخاء وسلام.

التمرد فى جنوب السودان

قابل الاستقلاليون وعلى رأسهم الامام عبد الرحمن المهدى الظروف التى وضعتهم فى جانب المعارضة فى هذه المرحلة الحاسمة بشجاعة وصبر وعزيمة قوية. وكان ذلك لاعتقادهم ان هذا الشعب بالرغم من التفرقة الماثلة بين بنيه سيلتقى فى يوم قريب عند مطلب الاستقلال.

وكان حزب الامة أول حزب سياسى اصدر بياناً سياسياً قوياً خاطب فيه الشعب وأعضاء البرلمان بإعلان الاستقلال وكان ذلك فى شهر فبراير ١٩٥٤ عندما عزل اللواء محمد نجيب من الرئاسة للمرة الاولى وبدا ان اضطراب الاحوال السياسية فى مصر من شأنه ان يؤدى الي اضطراب سياسى فى السودان قد يحول دون السودانيين وتقرير المصير وفق نص الاتفاقية.

وكان الامام عبد الرحمن ومن ورائه قادة الحزب يراقبون الموقف السياسى فى يقظة واهتمام بالغين ويضعون الخطط لتقوية جانب الاستقلاليين وجمع كلمة السودان على صعيد الاستقلال.

وكانت المعارضة البرلمانية لاتبرح تركز نشاطها داخل البرلمان لتقوية الدعوة الاستقلالية وتدعيم جبهة المعارضة المكونة من حزب الامة وحزب الاحرار.

وكانت المعارضة تخرج بنشاطها خارج البرلمان اثناء عطلاته. فقامت الوفود الاستقلالية لسائر جهات السودان : الى شرق السودان وغربه وجنوبه ووسطه وشماله عاملة على جمع الناس حول شعارات الاستقلال. فزادت قوة الدعوة الاستقلالية فى الغرب والجنوب واتسع نفوذها فى مناطق السودان الاخرى اتساعاً بدأ يغير من توازن القوى السياسى فى العاصمة ويدفع بالحركات والاتجاهات التى تبلورت فنضجت فأتت أكلها إجماعاً سودانياً رائعاً حول حرية البلاد واستقلالها التام.

لم يكن العمل السياسى هادئاً مسالماً وادعاً فقد عكرت صفوه احتكاكات دامية فى الشمال وفى الجنوب.

لقد كانت حوادث الجنوب محنة كبرى للسودان فى وحدته بدأت الحوادث بتمرد القوات الجنوبية المسلحة فى ١٨ اغسطس ١٩٥٥ ومات أثناءها ٣٣٦ مواطناً شمالياً و٧٥ مواطناً جنوبياً - هؤلاء الموتى الذين أمكن احصاؤهم كما أصيب آخرون بجروح وأضرار مختلفة.

ما هى اسباب تلك الحوادث وماذا جرى فيها وما هو موقف الاحزاب السياسية منها؟

لم يكن لحزب سياسى سواء فى الشمال أو الجنوب صلة مباشرة بالحوادث. يشمل هذا النفى الأحزاب السياسية المختلفة بما فيها حزب الاحرار.

هذا النفى لايعنى ان الحوادث تمت فى فراغ سياسى إذ ان المسرح السياسى فى جنوب السودان فى الفترة ما بين الحكم الذاتى والتمرد كان يموج باعتبارات عديدة وعوامل خطيرة منها ما هو تاريخى ومنها ما أدخلته سياسة حكومة السودان أثناء العهد الثنائى ومنها ما أسفر عنه التراع السياسى بين الاحزاب ومنها ما مرده الى خيبة أمل كثير من الجنوبيين عقب إعلان نتائج السودنة وشعورهم بالحرمان من الاشتراك فى إدارة البلاد فتلاقت تلك العوامل وكونت المسرح السياسى للحوادث.

وقد كتبت اللجنة الرسمية المكونة برئاسة القاضى قطران وعضوية السيد خليفة محجوب والسيد لوليك لادو تقريراً وافياً عن اسباب تلك الحوادث وتفاصيل احداثها. وقد طبع ذلك التقرير ويمكن الرجوع اليه كتاريخ لتلك الحوادث المؤسفة.

المعارضة ونواب الجنوب

كانت أحداث التمرد فى المديريات الجنوبية ذات أثر سئ فى نفوس المواطنين فى **الشمال والجنوب** ذلك لانها أدت إلى إراقة كثير من الدماء البريئة من الشماليين

المقيمين فى جنوب السودان ثم أعقب ذلك محاكمات كثيرة أدت الى إعدام عدد كبير من الجنوبيين الذين أدينوا بتهمة القتل. وبالاضافة الى ذلك فإن التمرد لازمه كثير من النهب والتخريب ثم إجراءات تأديبية صارمة قام بها الجيش السودانى فيما بعد ولم تخل من إيذاء عدد من الأبرياء.

وقد انعكست أحداث الجنوب على نوابه فى البرلمان وبصفة خاصة على البرلمانيين الجنوبيين الذين كانوا فى جبهة المعارضة، فقد سيطر القلق على نفوسهم كثيراً وودوا لو ان المعارضة جمعت صفوفها واتفقت على اسقاط حكومة الوطنى الاتحادي.

ولكن جبهة المعارضة التى أعلنت انهاستؤيد الحكومة مادامت تتمسك بالاستقلال لم تر من المبررات ما يسمح لها بالسعى لاسقاطها اذا كان السبب هوالتمرد فى الجنوب ولا شئ غير ذلك.

وعلى الرغم من ان المعارضة كانت تعلم تقصير الحكومة فى صيانة الامن بالجنوب وعدم السماح للموقف ان يتفجر فانها التزمت بما سبق لها ان تعهدت به ورفضت مطلب الجنوبيين.

وهكذا استمر الموقف قلقاً بين الجبهة الاستقلالية والنواب والشيوخ الجنوبيين الى حين انعقاد دورة البرلمان.

خطاب السيد الامام فى اجتماع البرلمانيين

وعند انقضاض دورة البرلمان وجه السيد الامام عبد الرحمن دعوة الى كل البرلمانيين من أعضاء الجبهة الاستقلالية وكان من بينهم الجنوبيون وتم الاجتماع فى سرايه فى الثالث من سبتمبر ثم ألقى فيهم الخطاب التالي:

«ان بلادكم تجتاز الان عقبة دقيقة يكتنفها الظلام والغموض وخصوصاً عند عامة الشعب وان كلمة الاستفتاء التى دعوت لها سابقاً كان ظرفها يخالف هذا الظرف وهى الان أشبه بالرجوع الى الوراء.

والان وقد اجمعت البلاد على الاستقلال وإذا ما وافقت دولتا الحكم الثنائى على شطب كلمة الاتحاد فستوفر مجهوداً عظيماً وعملاً طويلاً لعمل الاستفتاء.

ان استقلالنا لا يحول دون العلاقات الحسنة مع جيراننا ولكن الاتحاد يقيدنا ويحجر على حريتنا ان نفعل ما فيه الخير لبلادنا بدون تدخل آخر.

لقد بذلنا مجهوداً عظيماً لتحقيق الاستقلال حتى آمن به الآن شعب السودان كله ونحن الان فى آخر مرحلة لإعلانه فوجهوا دوائركم اليه ولنسر على بركة الله فى سبيلنا السوى الذى نادينا به منذ أول حركتنا المباركة.

لقد بايع السودانيون الامام المهدى عليه السلام بالمال والأهل والولد لتأييد هذا المبدأ وضحوا فى سبيله بأرواحهم وقد أوفوا ما بايعوا الله عليه ونحن نسلك اليوم ذاك الطريق الذى ساروا عليه ولذلك فإن دعوتنا للاستقلال ليست طائفية ولا حزبية وانما هى دعوة وطنية يعم خيرها السودان كله إن شاء الله.

ان تاريخ المهدية وكفاحها والتحرر الذى تم على يديها كان مجهود السودانيين اجمعين وفخرهم مجتمعين كما ان المسئولية كانت مشتركة بين الجميع وليست الحركة الوطنية لتحرير البلاد اليوم الا استناداً لذلك الكفاح وذلك التاريخ.

وبعد ان تكونت للسودان قوة تحقق أهدافه العظيمة باتحاد أبنائه - فافسحوا صدوركم لجميع المواطنين وأصبروا وثابروا حتى يتم الله نعمته عليكم وعلى البلاد باكمال سيادتها واستقلالها ودوام سعادتها واستقرارها.

ان البلاد تجتاز الان فترة اضطراب فى الامن فى داخل دوائر الكثيرين منكم فلا تتركوا مجالاً لها بين القبائل وأعينواالمسئولين على تحقيق استتباب الامن واستقراره فأنتم نواب الامة وحفظة الأمن والسلام والوئام بين بنيها ويجب الا تلتفوا للهيئات التى سمعت انكم تحسبونها على المسئولين المحليين هنا أو هناك فى بعض التصرفات فهى لا تعفيكم من واجبكم المقدس نحو بلادكم خصوصاً فى تلك الفترة الدقيقة التى تقتضى التغاضى والتسامح والتماسك بقوة حتى تنجو سفينة البلاد الى بر السلامة بإذن الله.

واهتموا بصفة خاصة بطمأنة النزلاء بينكم وتأمين أرواحهم وأموالهم وخافوا الله فى أنفسكم وفي بلادكم وفى غيركم وأذكروا ان من كان لله كان له، ولا يضيع الله أجر من أحسن عملاً.

مطلب الحكومة القومية

فى هذه الفترة نوفمبر ١٩٥٥ وعقب التمرد فى الجنوب وما أعقبه من قلق سياسى على مصير البلاد واضطرابه فى الامن الداخلى اتجهت الجبهة المعارضة الى المطالبة بقيام حكومة قومية تشترك فيها أحزاب الحكومة والمعارضة وتسير بالبلاد نحو تقرير المصير.

وقامت المعارضة باتصالات عديدة برئيس الحكومة من اجل هذه الغاية ولكنها ردت اكثر من مرة بأن الحزب الاتحادى مصر على البقاء فى الحكم وحده حتى تقرير المصير.

وكان طبيعياً ان تتجه المعارضة بعد ذلك الى البرلمان لترى ان كان فى وسعها اسقاط الحكومة من داخله وقد فعلت ذلك فى اليوم العاشر من نوفمبر إذ تقدمت باقتراح يلوم الحكومة وعدم الثقة فى سياستها الاقتصادية وشئون الامن وفى ذلك الاجتماع سقطت الحكومة بأغلبية صوتين للمعارضة.

ثم سارت الإجراءات البرلمانية المتبعة فى مثل هذه الاحوال سيرها – فتقدم رئيس الحكومة باستقالة حكومته للحاكم العام وقبلت الاستقالة ثم طلب الحاكم العام الى البرلمان اختيار رئيس جديد لمجلس الوزراء.

وفى اليوم الخامس عشر من نوفمبر ١٩٥٥ اجتمع البرلمان ليختار رئيس الوزراء الجديد وكان المرشحان السيدين اسماعيل الازهرى عن الحزب الوطنى الاتحادى وميرغنى حمزة عن جبهة احزاب المعارضة – وفى هذه المرة فاز السيد الازهرى بالرئاسة بأغلبية ٤٩ –٤٥ صوتاً وبذلك بقى الحزب الاتحادى فى الحكم مرة أخري.

إلتقاء السيدين

توجت الجهود لجمع كلمة السودانيين وتوحيد صفهم بعد اتصالات عديدة تمت من هنا وهناك بأكبر حدث سياسى فى تاريخ هذه الفترة الدقيقة.

فقد التقى السيدان الجليلان الامام عبد الرحمن المهدى والسيد على الميرغنى التقاء ود وصداقة وتعاون للمرة الاولى منذ ان دخل الانجليز والمصريون السودان فاتحين فى عام ١٨٩٨.

ففى اليوم الثالث من ديسمبر ١٩٥٥ اصدر السيدان البيان التالي:

«بسم الله الرحمن الرحيم

الآن وقد شاء الله فتحقق الامل العظيم الذى ظلت تنشده البلاد منذ أن التقينا وتصافينا ابتغاء مرضاة الله والوطن.

يسرنا أن نعلن عزمنا على الوقوف متكاتفين فيما يعود على الامة السودانية الكريمة بالخير والسعادة والحرية والسيادة الكاملة.

اننا اذ نحرص على أن تجتاز البلاد هذه المرحلة الدقيقة بطمأنينة وسلام الى مصيرها العظيم المأمول، نهيب بالمواطنين جميعاً أن ينسوا ذواتهم فى سبيل خدمة وطنهم العزيز وتحقيق امانيه الكبرى حتى يتوفر الاستقرار والطمأنينة الضروريان فى هذا الظرف العصيب.

ونرجو ان يتهيأ بذلك الجو الملائم لتعاون جميع احبابنا ومؤيدينا على البر والتقوى والخير العام.

كما نأمل أن يمكن التقاء جميع الاحزاب فى الحال على قيام حكومة قومية تكون صمام الامان لكل ذلك وتستطيع انقاذ البلاد من كل خطر متوقع.

والله المستعان والموفق لما فيه الخير والصواب..

إمضاء

على الميرغني

عبد الرحمن المهدي

الخرطوم فى ٣ ديسمبر ١٩٥٥ »

ولم تقف فرحة الشعب عند حد عندما اصدر السيدان الكبيران هذا البيان - اذ عبر الشعب عن ابتهاجه العظيم باحتفالات مشتركة بين الانصار والختمية فى كل مدن وقرى السودان وأصبح اعلان الاستقلال منتظراً بين كل حين والآخر وزالت اسباب القلق على المصير السياسى للسودان.

استقالة الحاكم العام

وفى الثالث عشر من شهر ديسمبر ١٩٥٥ اعلنت الحكومتان البريطانية والمصرية ان الحاكم العام للسودان سير نوكس هلم قد تقدم باستقالته من منصبه لاسباب شخصية وان استقالته موضع نظر الدولتين ولم تزعج استقالة الحاكم العام احداً من السودانيين الذين كانوا يعلمون انهم بصدد اعلان الاستقلال من داخل برلمانهم خلال ايام معدودة.

الاقتراح بطلب الاستقلال

وظل زعماء الحكومة والمعارضة على اتصال دائم فى اجتماعات تعقد فى مكاتب البرلمان ودور الاحزاب وكان غرضهم الاتفاق الكامل على صيغة اقتراح الاستقلال فى البرلمان وكيفية تقديمه والاتفاق على كل الاقتراحات الاخرى التى يجب ان تتبع هذا القرار والاجماع عليها.

وفى جلسة الاثنين ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ اجاز مجلس النواب بالاجماع القرار التالى الذى تقدم به أحد نواب المعارضة وأيده نائب من حزب الحكومة.

« نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان نعلن باسم شعب السودان ان السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ونرجو من معالى الحاكم العام ان يطلب من دولتى الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الاعلان فوراً. »

وما أن أبلغ هذا القرار الى دولتى الحكم الثنائى حتى تم التشاور بينهما لتعديل الاتفاقية بحيث تسمح للبرلمان السودانى اعلان الاستقلال وتم الاتفاق على ذلك ثم أعلنت موافقة الدولتين على القرار فى البرلمان وبذلك أصبح السودان بلداً مستقلاً ذا سيادة.

وفى جلسات البرلمان التى أعقبت اعتراف الدولتين بالاستقلال اجاز البرلمان القرارات التالية بالاجماع فى كلا مجلسيه:

(١) اقتراح بإعطاء مسألة المديريات الجنوبية إهتماماً خاصاً عند كتابة دستور السودان المستقل يراعى فيه وضع الجنوب وضعاً يتناسب مع رغبات المواطنين هناك ومصلحة البلاد عامة.

(٢) انتخاب مجلس سيادة سودانى يحل محل الحاكم العام ولجنته حتى اجازة الدستور.

(٣) الموافقة على دستور مؤقت للبلاد الى حين قيام الجمعية التأسيسية.

(٤) وضع الترتيبات الضرورية لقيام الجمعية التأسيسية فى أقرب وقت ممكن.

(٥) الاتفاق على علم السودان الذى يحل محل علمى الحكم الثنائى وكان ذا ثلاثة الوان أصفر وأخضر وأزرق. وقد تمت الموافقة على كل هذه المواضيع الكبرى وغيرها فى الفترة بين ١٩-١٣ ديسمبر ١٩٥٥ وتكون مجلس السيادة ممثلاً لكل قطاعات وأحزاب الشعب من السادة: درديرى محمد عثمان - وأحمد محمد يس - وعبد الفتاح المغربى - واحمد محمد صالح - وسرسيو ايرو.

يوم الاستقلال

أول يناير ١٩٥٦

فى هذا اليوم العظيم خرج من البرلمان موكب قاده نواب البرلمان المجتمعون ورئيس الحكومة والوزراء ومن خلفهم جماهير الشعب الغفيرة التى ضاقت بها مدينة الخرطوم تهتف بحياة السودان المستقل.

وسار الموكب فى طرقات المدينة الكبيرة متجهاً الى سراى الحاكم العام حيث أعدَّ احتفال ضخم أمَّه الآلاف من كبار المدعوين من الوطنيين والأجانب.

كان اليوم يوم الاستقلال استقلال شعب ظل يرزح تحت نير الحكم الثنائى ٥٦ عاماً وكان اليوم يوم فرحة الشعب السودانى الذى انفك القيد منه لأول مرة بعد عهد حكم اجنبى طويل الأمد.

وإلى سراى الحاكم العام اتجه الامام عبد الرحمن المهدى من طريق آخر ليشهد بنفسه بداية عهد ونهاية عهد وليرى بعينى رأسه العلمين المصرى والبريطانى ينزلان من أعلى سارية القصر ليحل محلهما علم السودان الحر المستقل ويخفق بألوانه الثلاثة الزاهية خفقاً فى الفضاء.

وكان للسيد ما أراد فقد رأى كل ذلك ولكنه تذكر فى الوقت ذاته من سقطت أعلام

الاستقلال من أيديهم من مواطنيه فى كررى وغيرها من معارك الحرية الخالدة - فبكى السيد الامام بدمع غزير وبكى كل من فى الحفل ثم نهض متعثراً تحيط به مهابة الشيوخ ومن ورائه التاريخ المجيد نهض ليقول :

« أهنيك ايها الشعب بالاستقلال فهذا هو يومك العظيم » بذلك انتهت صفحة من تاريخ السودان وافتتحت صفحة وبذلك تم للسيد الامام ما أراد لبلاده من حرية وعزة وكرامة - فقام الاستقلال وارتفع العلم.

خطاب الاعتراف بالاستقلال

السيد رئيس وزراء حكومة السودان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

ان الحكومة المصرية عملاً بنواياها التي جاهرت بها وبمسعاها الذى جاهدت من أجله لتحقيق الحرية لشعب السودان تعلن فوراً الاعتراف بالسودان دولة مستقلة ذات سيادة. وقد أصدرت الحكومة المصرية تحقيقاً لهذا الإعلان المرفق كما اعتمدت نيابة السيد الاميرالاى اركان حرب عبد الفتاح حسن عنها لتقديم هذا الاعلان.

ولى عظيم الشرف بالاصالة عن نفسى وبالنيابة عن الحكومة المصرية فى أن أزجي الى سيادتكم خالص التهنئة بهذا اليوم الخالد فى تاريخ السودان وأن نبتهل الى الله ان يسدد خطاه فى حاضره ومستقبله.

وتفضلوا بقبول خالص مودتى واحترامى.

القاهرة فى أول يناير ١٩٥٦

جمال عبد الناصر

رئيس وزراء حكومة جمهورية مصر

وزارة الخارجية لندن

سراً

صاحب السعادة

السيد اسماعيل الازهري

رئيس وزراء السودان

تسلمت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا قرار البرلمان السودانى الذى يعلن فيه أن السودان قد أصبح دولة مستقلة ذات سيادة والذى يطلب فيه من دولتى الحكم الثنائى الاعتراف بذلك الاعلان.

وإجابة لهذا الطلب فقد خولتنى حكومة المملكة المتحدة بأن أحيطكم علماً بأنها تعترف منذ تاريخ اليوم بأن السودان قد أصبح دولة حرة مستقلة ذات سيادة.

وبينما نتقدم بهذا الاعتراف تثق حكومة المملكة المتحدة بأن حكومة السودان ستظل تنفذ الاتفاقيات والمعاهدات التى أبرمت بالنيابة عن أو التى طبقت على السودان بواسطة دولتى الحكم الثنائى ويسرنا أن تؤيدوا بأن هذه هى نية حكومة السودان.

وتأمل حكومة المملكة المتحدة أن تتعاون معها حكومة السودان فى جميع الخطوات المؤدية الى تصفية الحكم الثنائي.

ولى عظيم الشرف بأن أكون مع خالص التقدير والاحترام خادم سيادتكم المطيع.

أول يناير ١٩٥٦

إمضاء

سلوين لويد

إعلان

إستجابة للقرار الذى اتخذه البرلمان السودانى فى ١٩-٢٢ من ديسمبر ١٩٥٥ والذى أعلن فيه أن السودان سيصبح دولة مستقلة كاملة السيادة وطلب فيه من دولتى الحكم الثنائى ان تعترفا به.

فإن حكومة مصر تعترف بأن السودان دولة مستقلة ذات سيادة بهذا الاعلان.

اعتباراً من تاريخ أول يناير ١٩٥٦ وتأمل حكومة جمهورية مصر فى الوقت الذى تعترف فيه باستقلال السودان ان تستمر حكومة السودان فى رعاية الاتفاقات والوفاقات التى عقدتها دولتا الادارة الثنائية ونيابة عن السودان أو اتفقتا على تطبيقها على السودان.

وسيكون من دواعى سرورها تأييد الحكومة السودانية لذلك وترجو حكومة جمهورية مصر أن تتعاون معها حكومة السودان فى كل الخطوات الضرورية لتصفية الادارة الثنائية فى السودان.

القاهرة فى أول يناير ١٩٥٦

إمضاء جمال عبد الناصر

رئيس وزراء الجمهورية المصرية

لفصل السادس

أثر الامام عبد الرحمن فى الحياة العملية والفكرية

دراساته

نشأ السيد عبد الرحمن فى بيئة الدولة المهدية القائمة على تشريع الكتاب والسنة فبلغ اهتمامه بالقرآن منتهاه فكان من حظه ان حفظ القرآن فى سن باكرة وكان وسائر إخوانه من أبناء الامام المهدى يحضر مجلس خليفة المهدى حيث تتلى منشورات الامام المهدى فى علوم الدين ويتذاكر الحاضرون هدى امامهم الراحل باهتمام بالغ. ثم توارى عن الوجود ذلك المجتمع الفريد فقام الحكم الثنائي.

أحس السيد عبد الرحمن بالضرورة للعلم والبحث والقراءة فى علوم الدين والدنيا فعكف منذ عودته من جزيرة الفيل على الدراسة متتلمذاً وهو فى سنه السادسة عشرة على شيخ الاسلام الحجة الشيخ محمد البدوي. لقد كان الشيخ محمد البدوى شخصية نادرة إذ انتهت دولة المهدية الثنائية فأصبح من العاملين فى محيط التعليم والإرشاد الدينى وكان من الدعائم القوية التى أجبرت الاجانب على احترام الدين الاسلامي ولم يشتر هذه المكانة بالتواء فى عقيدته او طعن فى الدعوة التى ناصرها حتى قضى الله أمراً كان مفعولاً.

لقد كان الشيخ محمد البدوى وتلك صفاته مهتماً بتلميذه الجديد الذى درس عليه ما شاء الله من علوم الدين واللغة والفقه والتوحيد والتفسير والحديث وأحكام الشريعة.

مجالسه العلمية

لم يغفل السيد عبد الرحمن وقد ترعرع شبابه وازداد محصوله من المعرفة ان يجعل مجلسه فى المساء عامراً بالاجلة من العلماء، والأدباء والشعراء، والنحاة، والقصاصين، من الذين جاءت بهم ظروف عملهم من مصر، والشام، وفلسطين، والعراق من نوابغ الفكر الاسلامى والادب العربى كالشيخ الامام المراغى الذى استمرت صلته مع السيد الامام حتى وفاته، والشيخ ماضى أبو العزائم والاستاذ فؤاد الخطيب والشيخ الثبت الحجة عبد الرؤوف سلام، والسيد نسيم قلدس، وغيرهم كما كان مجلسه لا يخلو من واحد أو أكثر من قادة الدين وأعيان البلاد ممن رافق الامام المهدى فعرف تاريخ الدعوة عن كثب واشترك فى بناء الدولة الإسلامية الفتية، وعلم من اسرارها وأحوالها ما لم يتيسر له هو أن يعلمه. فيحلو له الحديث عن ذلكم الماضى الكثير المفاخر فيستمر السمر ساعات طوالاً. نذكر من هؤلاء الأعلام على سبيل المثال: الشيخ الطيب احمد هاشم مفتى السودان، والشيخ ابو القاسم احمد هاشم الذى خلف الشيخ محمد البدوى فى منصب شيخ العلماء والشيخ محمد عمر البنا العالم الأديب، والشيخ المدثر ابراهيم الحجاز العالم الكبير، فكان لهذه المجالس المفيدة البريئة أثر كبير فى إتساع أفق السيد الشاب الملهم

المتطلع. فكان يلم باشتات المواضيع الفلسفية والسياسية والدينية، فيتذوق حلاوتها وينفذ بها الى عقله الظاهر والباطن. فيزيد ذلك من إيمانه بضرورة التعلم والاسراع بالعمل فى نشره بين مواطنيه. فقد آمن منذ البداية بضرورة تكافؤ الفرص للجميع وبالتعاون فى الحياة واشتراك الناس فى الخير الخاص والعام. تلك المبادئ لم تكن شيئاً تعلمه أو تأثر به بل كانت بذورها تجرى فى دمه وآثرها تحيط به في مهده منذ نعومة الأظفار.

ولكن كيف السبيل الى نشر ضياء العلم والعقبات شامخة تصد كل ذى عينين.. فهنالك العقل الآسن الذى لايتماشى مع التطور ولا يعرف التجديد، وهناك العاطفة الملوعة من قبل الحاكم الجديد، وهناك ضيق ذات اليد، بل الفقر المدقع الذى يستنفد كل الطاقات لكسب القوت اليومى كانت تلك العقبات تعترض سبيل الاصلاح والمصلحين.

جمع السيد الامام قوته المعنوية، ونفوذه الديني، وحذقه الفكري، وذكاءه ودهاءه واستخدم كل هذه الطاقات فى المعركة، فخاض معركة ضد عدوين لدودين هما: بخل الدولة الدخيلة على مواطنيه بالعلم، وجهل مواطنيه عاقبة هذا البخل. فحالفه الظفر يوم فتح مدرسة أولية فى بيته وأدخل فيها أبناءه وأبناء أمراء المهدية وأبناء كبار الانصار ليكونوا قدوة حسنة لغيرهم من الآباء والابناء ولنسمع احد أبناء الانصار يحكى قصته، قال: « طلبت من أبى أن يدخلنى كتّاب امدرمان كغيرى من أولاد جيراننا فأنتهرنى بغلظة ودفعنى بعنف حتى سقطت على الارض قائلاً: « ياولد نحن كفار نذهب للكفرة؟ » فسكتت على مضض وألم بضع سنين فلما فتح ابن المهدى كتاب العباسية فى منزله وأدخل فيه أبنه الصديق عاودت الكرة على أبى وأنا اشعر بالانتصار عليه فما كان منه الا أن اقتادنى الى ابن المهدى وادخلنى المدرسة، وسرعان ما أنشأ السيد مدرسة اخرى للبنات تضارع مدرسة البنين.

على أن السيد لم يغفل أمر التعليم الدينى وحفظ كيان الانصار بتعريفهم فلسفة المهدى الدينية وتربيته. فقد كان يحضهم على قراءة الراتب بعد أن حمل السلطات على السماح بقراءته والراتب مدرسة تربوية قائمة بذاتها فهو مجموعة مختارة من الدعوات المأثورة عن المصطفى صلى الله عليه وسلم ومجموعة من آيات القرآن جمعها الامام المهدى فى الراتب ليتلوه اصحابه فى الصبح بعد الصلاة وقبل الشروق وفى المساء بعد صلاة العصر وقبل الغروب عملاً بقوله تعالي: { فأصبر على ما يقولون وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب } وان المعانى الواردة فى الراتب تذكار قوى بانحصار القدرة فى الله عز وجل وانفراده بتصريف شئون المخلوقات وتجريد للعبد من الحول والقوة ونزع لعوامل حب الذات وتقوية لدوافع التضحية فى سبيل دين الله ورسالة محمد صلى الله عليه وسلم فهو اذن غسيل روحى لنفس المؤمن واعداد لها للانصراف عن ما سوى الله والاعتصام والتضحية فى سبيل الله.

حرص الامام عبد الرحمن على تلاوة القران والراتب وكان يعقد مجلساً فى يومين من

أيام الأسبوع يومى الاثنين والجمعة لتفسير القرآن وبيان معانيه العظام.

هكذا بدأت ثلاث حلقات من الدرس والتحصيل ونشر المعرفة والحكمة تشع من دار السيد الامام عبد الرحمن كما كانت تشع منذ نيف وعشرين سنة من دار الامام المهدى عليه السلام.

كانت هذه الثلاث مدارس هي:

المدرسة الأولي: عبارة عن حلقة المدارسة والبحث المسائية فى منتدى الامام عبد الرحمن وقد يحضر فيها شباب العاصمة المثقف المتوثب أمثال السادة: حسين شريف، احمد عثمان القاضي، احمد محمد صالح، حاج الأمين عبد القادر، وغيرهم ممن قام بدور أو آخر فى تقدم العلم والمعرفة فى هذه البلاد.

المدرسة الثانية: كانت المبنى الذى انشأه وأوقفه للدولة ليكون مدرسة للبنين ومدرسة للبنات.

أما المدرسة الثالثة: فكانت لربط الحاضر بالماضى والمحافظة على ما بنى وشيد الامام المهدى.

وقد كان أول درس تعلمه رواد هذه المدارس هو وجود الكيان السودانى الاصيل الذى كادت تعصف به الأنواء المتلاحقة فى غير ما هوادة ولا رحمة.. أنواء تهب أعاصيرها من الخارج يحملها بين طياتها ريح الصبا البارد، واخرى من الداخل تثير زوابعها العقد النفسية عند ضعاف القلوب والايمان بالوطنية، لكن حلقات الدرس التى كان يقود دفتها السيد عبد الرحمن تارة يشترك فيها كأحد المتعلمين وطورا يساهم فيها بنصيب المعلمين لتقيم دوحة ظليلة لتقى الكيان الوطنى الاصيل من تلك الرياح العواصف وليحمى بذور الحرية والوطنية وهى تنمو وتترعرع.

عندما أطمأن السيد عبد الرحمن علي أن القواعد قد أرسيت في عاصمة البلاد الوطنية للتطلع للعلم والاستزادة من المعرفة ولى وجهه شطر الاقاليم. فبدأ يتعهد خلاوى القرآن ومساجد الله التى لها من تليدها ما يدعم طارفها فاتصل بجيرانها وحراسها من الفقهاء فمن احتاج الى جاه حماه ومن احتاج الى رأى وافاه ومن احتاج الى مال اعطاه فعمرت المساجد والخلاوى واشتعلت نار القرآن فى أبا ونواحيها، والرحمانية، والهدي، ومدنى ونواحيها، والدامر، واركويت ودارفور فانتشرت في قرى السودان وبواديه ومدنه فأصبح السيد عبد الرحمن كالشيخ عجيب[1] فى زمانه. فأصبح قبلة العارفين ومحط آمال القراء والعلماء والمشايخ من قبسه يقتبسون ومن شجاعته يستمدون وفي رحابه يتنزهون فى

---

(١) الشيخ عجيب هو ابن عبدالله جماع المشترك مع عماره بن عدلان فى تاسيس السلطنة الزرقاء عام ١٥٠٤م وقد اشتهر بتشجيع العلم والعلماء.

(٢) انظر التقرير عن معرض الجزيرة ابا عام ١٩٣٩م.

دوح العلم والبحث فى تراث الاسلام وتراث الامة السودانية وهكذا تعمقت المدرسة الثالثة: مدرسة التراث والقومية.

وفى الجزيرة أبا أنشأ عبد الرحمن قرية نموذجية تضم مدرسة أولية للاولاد واخرى للبنات ومدارس للارشاد لمحو أمية الاولاد والبنات ومدرسة صناعية واخرى زراعية كان خريجو هذه المدارس اكبر عون للنهضة الزراعية فى مضمار الزراعة الآلية التى عمرت غفاراً واسعات فى حوض النيل الأبيض والأزرق. كما نظّم فى أبا فرقاً للتدريب العسكرى والكشفى تهذيباً للصبيان وتقويماً لهم على خصال الحزم والاجتهاد وكان هدفه من انشاء هذه المنظمات ان يربى جيلاً اجتمعت فيه فوائد العلوم الدينية التقليدية ومنافع العلوم العصرية فيكون مسلماً عارفاً بأصول دينه وعاملاً صاحب حرفة يساهم بها فى تعمير بلاده وكسب قوته. فكان الصبى يدخل الخلوة لحفظ القرآن فى سن مبكرة ثم ينتقل الى المدرسة الأولية ثم الى المدرسة المهنية ويمارس اثناء ذلك أنواعاً من النشاط التدريبي.

مع الخريجين

بدأت كلية غردون التذكارية تخرج دفعاتها من المتعلمين تعليماً مدنياً وقد عرف هؤلاء باسم «الخريجين».

اتجه نشاط السيد عبد الرحمن نحو هؤلاء الخريجين وأدرك بثاقب بصيرته الالمعية ان سيكون لهؤلاء الشبان شأن قيادى كبير فى سودان المستقبل.. فهل يُتركون وقد تذوقوا ثقافة افرنجية فى البيئة الإسلامية العربية دون صلة أو توجيه؟

أحس السيد عبد الرحمن بصفته صاحب رسالة - ولاصحاب الرسالات مشاعر لا تتوفر لغيرهم - احس بأن عليه واجباً نحو هؤلاء الشبان ان يرعاهم ليقيل العثرة ويحفظ من الطفرة، فأهتم بالنادى الذى أنشأه الخريجون عام ١٩١٨ والذى قام بدور عظيم فى حياة السودان الاجتماعية والثقافية والسياسية.

لقد جعل السيد عبد الرحمن مدرسته الرابعة فى سلسلة جهاده العلمى والثقافى مع الخريجين فى ناديهم فآمن برسالة النادى واشترك فيه كعضو شرف. وكان فى ذلك ما فيه من كسب أدبى يقوى الروح المعنوية للجنة النادى ويحمى اللجنة من عسف المتعسفين ولم يلتفت الى الدعاية الرسمية التى كانت تحرض السادة الثلاثة للابتعاد من نشاط الخريجين بحجة انهم انما يسعون الى القضاء على نفوذ السادة الثلاثة[١] بين اتباعهم فأرادت الحكومة بتلك الدعاية الرجعية ان تعزل الخريجين فيكونوا فرعاً بلا أصل وتعزل القادة التقليديين فيكونوا أصلاً بلا فرع.

---

(١) السادة الثلاثة هم: السيد عبدالرحمن المهدى، السيد على الميرغنى، الشريف يوسف الهندى، وكانوا محط القيادة الدينية فى السودان ولهم مكانة خاصة لدى الدولة والمواطنين.

لم يأبه السيد عبد الرحمن بتلك المزاعم الحكومية ومضى معتبراً نادى الخريجين مدرسة لتدريب الشباب على الخطابة والبحث الجاد وتقوية النزعات الاصلاحية القيادية فى أعضائه فاستمرّ النادى نشيطاً مفيداً جاداً حتى أثمر زرعه يوم قام مؤتمر الخريجين العام سنة ١٩٣٨ فأولاه السيد عبد الرحمن رعايته وعنايته الروحية والأدبية والمادية فأخذت هذه المدرسة الرابعة مكانها فى نشر المعرفة والإصلاح والوطنية وقامت خير قيام برسالتها المتعددة الجوانب البعيدة الآفاق[١].

نتيجة لهذه التعاليم والتقاليد التى أرسيت قواعدها اشتملت البلاد نهضة فكرية وعلمية وسياسية تحتاج الى تركيز نحو أهداف معينة وان تنتشر فى نطاق أوسع فى داخل السودان لتوعية الجماهير، وفى خارج السودان للتعريف به ولكى يصل السيد الامام عبد الرحمن الى هذا الغرض أنشأ مدرسة خامسة وهى مدرسة الصحافة والنشر فأسس مع لفيف من المواطنين شركة الطبع والنشر لتصدر أول صحيفة يومية فى السودان: "جريدة النيل" ولتقوم بطبع ونشر انتاج الكتاب السودانيين. فكانت هذه المدرسة النواة الاولى لتخريج الصحفيين، والكتاب وعم الوعى المكتوب والمنشور أوساط الخريجين وغير الخريجين ممن عرف القراءة والكتابة فتخرج من هذه المدرسة رواد الصحافة السودانية فى السنوات العشر ما بين (١٩٣٤-١٩٤٤م) أما المدرسة السادسة التى أنشأها السيد الامام عبد الرحمن لتسد فراغاً ملموساً فهى لجنة البعثات والإعانات التعليمية. فقد قام بتكوين لجنة من صفوة رجال التعليم وأوقف لهم ميزانية مالية تتراوح مابين الألفين والخمسة الاف جنيه سودانى سنوياً لتتصرف على النبوغ المحروم.. وقال السيد عبد الرحمن فى هذا قولته المشهورة: «احب ان لاتقف المادة عائقاً فى طريق تلقى العلم لشاب سودانى برهن على مقدرته العلمية ونبوغه الذهني» فأصبحت هذه الجملة دستوراً لوزارات التعليم منذ قيام الجمعيةالتشريعية.

كانت تلك اللجنة تجتمع لتوزع مخصصاتها على الطلاب السودانيين فى العاصمة والاقاليم فى مختلف القطر بل كانت اعانتها ترسل للشباب السودانى المغامر الذى هجر الأهل والوطن فى سبيل العلم وكسب المجد للسودان عبر الحدود فى مصر، وفرنسا وبريطانيا وفى هذه الاعانات ما فيها من تشجيع أدبى من رجل له خطره فى المجتمع وفى زمن كان الاغتراب فيه من أجل العلم يعتبر ذنباً فى نظر الحكام[٢] وقد خرّجت هذه

(١) مؤتمر الخريجين العام اول مؤسسة اجتماعية سياسية، ثقافية فى البلاد ومن اعمالها فى الحقل السياسي تقديم مذكرة لحكومة السودان عام ١٩٤٢ مطالبة بحق تقرير المصير للسودانيين بعد نهاية الحرب، وفى الحقل الثقافي انشاء مال التعليم الاهلى الذى اعلن فى فتح مدارس وسطى وثانوية غير حكومية وقد فاق عددها عام ١٩٤٨ عدد المدارس الحكومية وفى الحقل الاجتماعى بدا المؤتمر بانشاء يوم الفلاح ونار القرآن فى قرية الكنوز بالقرب من الجزيرة ابا.

(٢) بابكر بدرى - حياتى ج٢ - صفحة ٢٠٤.

المدرسة شباباً عالماً عاملاً بفلسفة السيد عبد الرحمن فى العدالة الاجتماعية حيث ذاق مرارة الحرمان فى نفسه وتذوق حلاوة البذل والانقاذ من غيره.

لقد اقترنت هذه المدرسة السادسة: مدرسة النبوغ المحروم بكفاح مشترك وفى عهد كان فيه المواطنون يتطلعون فى المدن والقرى والبوادى على السواء للمزيد من التعليم فى كل فروعه وأنواعه للبنين والبنات فتجند لذلك عدد كبير من ذوى الدراية والخبرة والإيمان برسالة التعليم فخاضوا المعركة ضد الجهل والتخلف والرجعية مشيدين دور العلم والمعرفة.. لقد برز من بين صفوف هذه الاجناد المجندة الشيخ الراحل بابكر بدرى المعلم الموهوب والانصارى المحارب فاجتمعت بذلك فيه خصال الجهاد التليد والطارف فانضوى تحت راية التحرير الفكرى التى رفعها الامام عبد الرحمن مع قيادة ألفها منذ نعومة الأظافر فكان ساعداً قوياً ورائداً صلب العزيمة.

وجد السيد عبد الرحمن فى الشيخ بابكر بدرى كنزاً من التجارب والمعرفة وذكاء الفؤاد ووجد الشيخ فى ابن المهدى قائداً ملهماً مشتعل الحماس للاصلاح فاكتملت بذلك العدة للجهاد واصبح الرجلان يخططان وينفذان فأثمر ذلك مزيداً من التعليم والعرفان.

لقد كانت مجالس الامام عبد الرحمن تكاد لا تخلو من الشيخ بابكر بدرى وكان الشيخ يكاد لا يتردد على غير السيد عبد الرحمن وقد جمعت بينهما فلسفة اجتماعية قوية توحد المشاعر والوجدان.

يظهر مما تقدم أن مثل السيد الامام عبد الرحمن في نشر العلم والمعرفة بين مواطنيه مثل الخليفة المأمون العباسى فى تفهمه لضرورة العلم وأثره العميق فى نهضة الأمة. وكان كالامام الغزالى فى تجديده وبحثه وراء الحقيقة غير المقيدة منطلق الفكر يهمه الجوهر واللباب. وكان كأبى عثمان الجاحظ فى حب القراءة والتحصيل والحث على منادمة الكتب. وكان كابن قتيبة فى جمع الأخبار والمعلومات، جمع فى شخصه خصائص أولئك السادة الأعلام يزين ذلك تقوى لله تعالى منبثقة من التراث الدينى الجهادى الذى أحاط به وتواضع جم ينشد به المعرفة محققاً قول الرسول: «خذ الحكمة ولا يضيرك من أى وعاء خرجت».

كل ذلك توجه الامام عبد الرحمن بفلسفة اجتماعية تربوية عظمى وهى ان يجعل من نفسه قدوة حسنة فى كل أقواله وأعماله.

الفصل السابع

من نظرات الامام عبد الرحمن الصادق الأمين

نشأ الامام عبد الرحمن في بيئة المهدية الإسلامية الحازمة القائمة على عمودي: الزهد والجهاد، وترعرع في بيئة الحكم الثنائي الاجنبي التي شهدت ادخال قيم جديدة، واقامة نظم جديدة كان لها أثر عنيف في مجتمع السودان، فهزت وجدان المجتمع وخالطت قيمه المأثورة وتقاليده ونظمه الموروثة واثارت صراعاً عنيفاً ما بين القديم والجديد.

كان الامام عبد الرحمن كثير التفكير في ذلك الصراع، وكان إيمانه الصادق يدفعه ليعرض ما طرأ على مجتمعه من مؤثرات محدثة على مبادئ الاسلام ليقبل ما معها اتفق ويرفض ما معها اختلف ويجتهد فيما منها تشابه. وقد دفع به هذا التفكير والتأمل لمنهاج فريد في الحياة اثمر لبلاده ودينه الافكار والنظم والأعمال التي أنشأها الامام عبد الرحمن في بحر حياته العامرة والتي قدمنا في هذا الكتاب مجملاً لها.

لقد كان هذا المزيج من الآصالة والتجديد مصدر تفكير وتقدير للامام الراحل عندما يخلو لنفسه فتحلق في خاطره أحداث البيئة الزاخرة المحيطة به. فكان يسجل تلك الخواطر النيرة، فمنها ما أعلنه ارشاداً للناس ومنها ما لم يشمله الاعلان ولكنه كان في الحالين يكتبها ويحفظها وحكمة الرسول تقول: «العلم صيد والكتابة قيد» واننا لنقدم فيما يلي مختارات من تلك النظرات والخواطر:

١- ضرورة الاعتقاد الديني للانسان

لايمكن ان يستغني الانسان الذى يتميز بصفاته النفسية والاجتماعية على سائر الحيوان عن الاعتقاد الديني وإن الحس والعقل والوعي والبديهة جميعاً تستقيم على سواء الخلق حين تستقيم على الايمان بالله الذى يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور. فالعقيدة الدينية تحث الانسان لكبح الاثرة الفردية فينسى مصالحه في سبيل المصالح الكبرى التي تتعلق بها حياة المجموعة، فإن الانسان إذا أراد أن يأتي بعمل يخالف القانون وفيه ضرر يضيره لا يعلمه أو يشهده احد ولذا كان ضرورياً أن يعتقد الإنسان في الجزاء وأن يحس أنه مُحاسب علي الإضرار بغيره مثاب على الخير الذى يسديه الى الناس من عالم الأسرار الذى يبصر ولا يُبصَر «ولا يذهب العرف بين الله والناس.»

٢- سكة الأنصار

تسمية الأنصار لغة أنصار كل مبدأ وان مبدأنا الدين نصرناه وكتاب الله وسنة رسول الله واحياء شريعته بالجهاد بالسيف وتحرر وطننا من ظلم الترك واقصائهم عنه، واصطلاحاً لجماعة الانصار. وانه اسم مقارن للاسلام كمقارنة الاسلام للإيمان كقوله تعالى: { يا أيها الذين أمنوا كونوا أنصار الله } وقد صار اصطلاحاً لأصحاب المهدى اسوة بأصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم الذين آووه ونصروه حيث وافقت افعالهم لأفعال أصحاب النبى في الجهاد في سبيل الله

وإعلاء كلمة الحق وإخلاء جزيرة العرب عن غير الإسلام.

قد كان هذا الاسم محجوراً علينا نسبة لتسمية اصحاب المهدى به الا انه كان ضرورياً لعدم امكان التسمية بغيره كما انه قد كان محظوراً ان تتبع عبارة - ابن المهدى - لاسمى وهذه كانت سياسة "سلاطين باشا" إلا انه لايمكن ان يعرف شئ بغير اسمه وابن لغير ابيه.

قلنا ان كل مناصر لمبدأ أو شخص يسمى لغة بنصيره، وقد تسمينا بحمد الله أنصاراً لدين الله كما كان يقول الامام المهدى عليه السلام «انصار الله». والدين هو أساس كل فضيلة فمن نصره فقد نصر الحق ونصر الفضيلة على الرذيلة وماذا بعد الحق الا الضلال. قد بايع السودان كله الامام المهدى على ذلك وعاهدوه على بذل المال والنفس والولد. ومن لا ينتصر على نفسه لا ينتصر على عدوه وجهاد النفس وتقويمها على الطاعات اشق من جهاد العدو وانه الجهاد الواجب فى كل زمان وعلى كل انسان فضلاً عمن بايع عليه.

ان اسم المهدى هو شعار الانصار كما كان يقول الامام المهدى والخليفة من بعده: «يا أصحاب المهدى ويا أنصار الدين» وقد سمى الزمن والحكم بـ"المهدية" كما يسمى كل شئ باسم المهدى مثلما اقترن الاسلام بمحمد صلى الله عليه وسلم، وقد اقترن هذا الاسم بشخصى وبقى بعد زوال الحكم لاقتران اسم الابن بأبيه فكان الارتكاز للعقيدة المهدية وان كان فيما مضى يسمى به كل سودانى كما يسمى بمسلم بل كان اسماً عاماً وخاصاً. ولكننا تميزنا به فى زمن تفرقت فيه أهالى بلادنا طوائف ينتسب كل أحد لشيخ أو طريقة، وانه شامل لكل مسلم مؤمن كقوله تعالي: { يا أيها الذين أمنوا.... } الخ الآية وخاص لكل من بايع بنفسه أو بايع والداه، فاذا خصصتم به دون آخرين فانكم تحتفظون بالاضافة اليه بتسمية المؤمنين وشعار المجاهدين وهكذا كانت بيعة المهدي: «بايعنا الله ورسوله وبايعناك على توحيد الله وان لانشرك بالله شيئاً ولا نسرق ولا نزنى ولا نأتى ببهتان ولا نعصيك فى معروف، بايعناك على زهد الدنيا وتركها والرضا بمراد الله، وبيع المال والنفس والولد فى سبيل الله، وان لا نفر من الزحف.» وقد كانت بيعة الخليفة كذلك، الا انه بايع للمهدى فباع نفسه وولده فى سبيل الله كبيعة اصحاب المهدي.

والبيعة تابعة لأمر الدين وتعديل الامام القايم لها حسب ظروف الأمة مع سلامة العبادات واتباع الاثر، وهى لازمة لمن أقام عليها ولم ينقص حرفاً منها إلا ما كان بحكم القهر فإن الرضا بمراد الله يوجب التحليل منه لانه مراد، وان تفسير الجهاد بجهاد النفس لايختلف عن غيره خصوصاً إذا تفهمنا أغراض الامام المهدى فى الجهاد وانه دعا الخلق أولاً الى الله بغيره وأخيراً أمر به تحقيقاً بانه على أثر رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخطئ.

وزهد الدنيا وتركها أمر كان مطلوباً للتفرغ لجهاد العدو. اما الآن فإن طلب الحلال فيها بالكسب الحلال واجب خصوصاً إذا كان بذل الكسب فى سبيل الله ومعيشة الاولاد، واننا فى غير هاتين النقطتين نقرّ البيعة كما هي.

لما كان لقوام الانسان فى دينه حالتان: نور يفيض على القلوب وسلطان يتحكم فى الأبدان، فإنا أمرنا ان تكون بيعتنا بيعة رضا: «رضيت بالله رباً» لقوله صلى الله عليه وسلم: «ذاق طعم

الايمان من رضى بالله رباً » وان العهد على فرائض الاسلام شمل بيعة المهدى والاستقامة أن ألا يراك الله حيث نهاك ولا يفقدك حيث أمرك.

فكلمة رضيت اختياراً لا إكراها، كحال زماننا هذا، لانه قد تبين الرشد من الغى ومن رضى بالله رباً الى آخر العقيدة فقد عم قلبه نور الجمال وتجلى الله عليه بالهداية وانتفى عنه الضلال. وعلى كثرة الأقوال في الوسيلة فقد قال عليه السلام: « صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وسيلتنا إليك » فبذاك أقرها عليه السلام، ولما كانت الوسيلة فى الاسلام هى الامامة الدالة الى الله واتباع امرها والرجوع اليها فى الاختلافات واحكام الشريعة ومشاكل الدين وصلاح أمر الدنيا، لزم ان نعترف بالامام القائم الذى يسير على معالم الشريعة وتعاليم الدليل الخبير واتباع آثاره. وعندى ان الوسيلة روحية وهي ذات المدد والسند من الوسيلة العليا محمد صلوات الله عليه وسلامه، وزمنية وهى الامامة التى تتصرف فى الأقضية على حسب احكام الزمان وخصوصيات الاوقات تحدث للناس اقضية واحكام حسب زمانهم فى الظاهر والباطن مقتبسة من نور الشريعة والحقيقة التى هى نور النبوة والأحكام الشرعية وهما حالا رسول الله صلى الله على وسلم.

ان الحكمة في مهدية المهدى وخلافته للمصطفى صلى الله عليه وسلم التى قال عنها الامام: « لا كخلافة الخلفاء » والغرض منها هو تجديد ذلك العهد بذاته وإعادة الدين بعد اندراسه على الوضع الذى قام فيه أوانه. وانا نأخذ هذا النور منه ويسرى به من كان فى زماننا ومن بعدنا وسنقطع هذا المدد الا ممن اخذه عنا. واننا على صعوبة حالة زماننا ومشاغلنا بأغراضه المتنوعة نجد قوة هذا النور فى قلوبنا وتنطق به السنتنا لنمد به السالكين لان منبعه من ذلك الفيض النبوى، فمعنى هذا الامام المجدد الجامع لسر الولاية والشريعة ان يختم به التناسل الروحى أى لا يبقى هذا النور بعده الا لمن أخذه عنه كما قال صلى الله عليه وسلم: « كل حسب ونسب ينقطع الا حسبى ونسبى » – فحسبه ونسبه الذى يشير اليه هنا هو حسب ونسب بنوته الروحية. أى فإنه يختم التناسل الروحى من حسبه ونسبه: برجل.......... الخ – فمن لم يأخذ عنه فإنه مقطوع المدد الروحى منه صلى الله عليه وسلم وعقيم من التناسل من مدد الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم.

فى كل أوقاتى لم أدع ولم أدع الناس لامر وانما قد ساق الى الله المؤمنين السعداء كما أكتفيت باسم « ابن المهدي » الذى أشار اليه الرسول فى تفسير سورة الأحزاب فى كتاب روح البيان الذى يفسر قوله تعالى لتأييد أمرنا { هو الذى أيدك بنصره وبالمؤمنين } وهؤلاء المؤمنون الانصار وصفهم الله بقوله: { قد أفلح المؤمنون } وهم صفوة الله في خلقه وورثة دينه من الصحابة رضوان الله عليهم لانهم قاموا بأمر الله فى زمن الغفلة كما قام أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم فى زمن النور المحمدى، وقد قال عليه السلام: « تحصل لنا رتبة بغير ما حصلت بوجودنا » وهذه هى قوام الله لنا حيث عادت المهدية بعد فواتها وجمعت كلمة الدين بعد شتاتها وان أناساً ينسبون الى المهدية من جهة أنسابهم يعاونون خصومها وأعداءنا ويخالفوننا فى الدين ومبدأ استقلال بلادنا، استخدمهم العدو لهدم الحق وشتات الكلمة بعد جمعها طبقاً

لقول النبى صلى الله عليه وسلم لحذيفة اليماني.

٣- الحرية فى الاسلام

ان الضلال والإباحية اللتين حاربهما المهدى عليه السلام فى زمن حكم الترك على السودان قد عادت اليه مرة أخرى بعودة الحكم الثنائى، فألفها كثير من المسلمين وانكرها منهم من عرف مضارها بأخلاق الأمة ودينها، وتقاليدها السَمحة فخلط الناس بين الضلال واباحة النظر الى المحرمات وارتكابها جهراً وبين الحرية وأغراضها ومعانيها. فالاسلام يدعو للحرية والله يقول: { لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغي...} لكن الاباحية التى تجعل التباهى بالضلال مألوفاً تتعارض مع الاخلاق الكريمة والآداب السامية فى كل أمة لها تقاليدها وأخلاقها.

أما الحرية في ان تختار لنفسك ديناً أو سلوكاً لا يخالف تقاليد الأمة التى تعيش بينها والمجتمع الذى تحيا فيه فقد كفلها الاسلام ونهى عن تتبع عورات الناس وأمر بسترها فقال تعالي: { ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضاً }

٤- الجهاد الأكبر

يقول بعض جواسيس الانجليز فى العهد الماضى ان السيد الامام واتباعه فى الغرب وباقى انحاء السودان يريدون ان يحاربوا الحكومة بجهاد السيف مثلما فعل الامام المهدي.

ويقولون الان اننا نؤيد الانصار الذين يجاهدون بالسيف فالرد على هؤلاء: ان المقصود من الجهاد النتيجة وهى النصر على العدو وان الجهاد بالسلم هو الجهاد الأكبر مادام مؤدياً لنفس النتيجة.

٥- الدوافع التاريخية لاستقلال السودان

ان هذا الاستقلال ثمرة لمجهود الذين حرروا السودان أولاً مع الامام المهدى والذين دافعوا عنه عندما غزاه المستعمرون بحجة استرجاع السودان. وقد بذل الاولون والاخرون دماء غزيرة فى سبيل تحريره والدفاع عنه حتى سقط من أيديهم فى واقعة كرري.

وقد كنت أشعر ان جهادى السلمي، وتضحياتى ما هما الا تكملة لذلك الجهاد المسلح كى أحقق الغاية التى فى سبيلها بذل السودانيون مع الامام المهدى هذه الارواح، التى نالت عند الله مقام الشهداء، والتى بذلوها راضية مرضية فى سبيل الله وتحرير بلادهم.

٦- حرية الأديان

إن حرية الاديان أمر نسلم به ونحترمه ونرى أن الناس يحتاجون فى أمور كثيرة ان يكونوا أهل كتاب وعلى دين ولذلك فلا نمانع ان ينشر كل أحد عن دينه بما يحبب الناس فيه.

٧- سياسة الاستعمار فى الجنوب

لقد استخدم الاستعمار الجنوب كأداة ضد استقلال السودان والأدلة على ذلك متوفرة نورد

منها الآتي:

(١) منذ عهد احتلال البلاد وضعت إدارة خاصة للجنوب عملت جادة لتباعد بينه وبين الشمال بالطرق الآتية:

أ- تركهم على حالتهم البدائية.

ب- تشجيع التبشير بالدين المسيحى فيهم، وعدم وجود تعليم لهم إلا من دعاة هذا الدين.

ج- عدم السماح للعرب بالدخول فيه إلا فى وقت أخير.

لقد كان الاتجاه السياسي برمته يعمل على فصله الا انه بعد أن أجمع السودانيون على استقلالهم رؤى مسايرة الظروف.

٨- حوادث أول مارس من عام ١٩٦٤

أنا مخلص لهذا السودان. وإخلاصي هذا لا أخص به طائفة دون اخرى.

إن حوادث أول مارس استغلت استغلالاً سيئاً ضد رجالي، الذين اعتقدوا انهم يسيرون نحو أهدافهم وفق سياستي السلمية حتى الآن لخير السودان، ولم يقصدوا باجتماعهم غير توضيح وجهة نظرهم وقد استُفزوا من جانب رجال الأمن لموقف لم يكن فى حسبانهم ولا هو من أهداف قيادتهم.

لقد كشفت الحكومة عن نوايا إما ساقها اليها سوء الظن، أو الحزبية وكان ينتظر منها ان ترفق بمواطنيها وتظن بهم خيراً. خصوصاً بعد أن صرحوا بانهم يتعاونون معها تعاوناً بانياً وبعد ان غضوا الطرف عن وسائل الدعايات الاجنبية للوحدة بعد ان تمت الانتخابات الاولي.

سخرت الحكومة كل وسائل الحكم للتشهير بنا، ووصف تاريخنا وحاضرنا بكل أنواع الوحشية وهى تعلم ان هذا تاريخ السودان الذى شمل الآباء والاجداد أجمعين، وهو تراث وطنى للجميع خيراً كان أو شراً.

٩- رأس الدولة

رئاسة الدولة سواء كانت جمهورية أو ملكية يتحتم ان تكون ذات ماض مجيد وتاريخ مشرق فى خدمة البلاد، وكذلك فعندما تخلو الامة من هذه الصفات يطلب رؤوس للدولة من خارجها.

مطلوب في رأس الدولة أولاً وحدة الامة، ورمز عظمتها، ومكان احترامها الذى يقتبس منه احترام قواتها وسلطانها، وليكون موضع تشريف للامة يعطى فى شرف لمن خدم أمته وهذا لا يتأتى بالتعدد.

١٠- سياسة المسالمة

سيف والدى استلمه جورج الخامس بقواته عندما هزم جيوش خليفة المهدى فى واقعة كررى.

ولقد كان إعطائى السيف له برهاناً على المسالمة التى اضطررت اليها ولم تقتنع حكومته بالسودان بها، لما كان يقوم به بعض المخربين من إعطاء بلاغات عنى بأننى اجمع قوة الأنصار لاستغلالها كلما رأوا قليلاً من الحياة تدب فى مجتمعنا.

وان رجال حكومة السودان لم يؤثر فيهم هذا العمل. بل عدوه خدعة لأفضل لى فيه بعد هزيمة هذه القوة.

لقد كان لأمثال هذا العمل والمسالمة ما مكننى من الحصول على استقلال السودان دون ثورة وسفك دماء.

١١- فلسفة العمل

اتلذذ بالعمل لأنتج منه ربما بدافع من إشباع رغباتى الروحية فى إطعام الفقراء والمساكين وفى وجوه الخير لرفعة بنى وطنى واسعادهم وأن أعف نفسى وأبنائى من مذلة الحاجة ونحن فى عصر مادى.

أما فلسفة الزهد التى بنى عليها المهدى عليه السلام تعاليمه، فإنها من نوع إذا روضت النفوس عليه اتخذته سبيلاً للسعادة الروحية المجردة عن المادة وكلفت به لتحقيق السعادة العظمى من طريقها العلمى.

١٢- الاشتراكية الإسلامية

{ إنما المؤمنون أخوة }، قرآن كريم، {ولا فضل لعربى على أعجمي الا بالتقوى} «المسلم للمسلم كالبينان يشد بعضه بعضاً وهو كالجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد» قد ضمن الاسلام بهذه المبادئ التعاون، واسباب التفاضل: الانفاق - الزكاة - والصدقات وقد حثّ عليها الاسلام: { وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه}، { يسألونك ماذا ينفقون قل العفو}، أى الزائد عن الحاجة {وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان} وقد منع بهذه الاية التعاون على العدوان على الناس فى انفسهم، وأموالهم كما فعل هتلر لليهود باسم الاشتراكية، بأن جرّدهم من أموالهم وأملاكهم، أما الاسلام فقد حفظ للناس حقوقهم فى مجهوداتهم فقال: { ولا تتمنوا مافضل الله به بعضكم على بعض، الرزق للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن وأسألوا الله من فضله}.

١٣- دائرة المهدى

الدائرة مؤسسة دينية واقتصادية واجتماعية تشترك فى خدمة انصارها فى كل ما يتعلق بحياتهم واسعادهم، أما عملها السياسى فقد كان عملاً وطنياً اقتضته الظروف لانقاذ البلاد وتحقيق استقلالها.

١٤- الحياة فى مسايرة الواقع

الهرم والشيخوخة التى يعقبها الموت تنشأ من التمسك بالتقاليد القديمة وعدم التحول

حسب مقتضيات الظروف معه، مع الاحتفاظ بما يكون ملائماً من القديم ليضاف الى الجديد، ليحتفظ الانسان بماضيه المجيد الذى لايتعارض مع وقته ومصطلحات زمانه فيكون له أساس ودعامة يبنى عليها حاضره التجديدى.

١٥- الحسب والنسب الخالد

لقد اعتبر الشرع بنوة الروح وجعلها في المكان الأول، وهي الوارثة لتربية الروح وسموها الحسب والنسب الباقى أما بنوة الجسد فهى فى المكان الثانى وهى وارثة لتراث فان وهو المال.

ولقد قال صلى الله عليه وسلم: «كل حسب ونسب يتقطع الا حسبى ونسبي»، فجعل حسبه ونسبه بنوة الروح التى ورثت الروح الذى لا يفني، والفانى ينقطع أما بنوته صلى الله عليه وسلم فإنها باقية، ولذلك قال المفسرون «يختم باب التناسل برجل من آل البيت من صلب المهدى يختم الخلافة العامة والولاية الخاصة» ولم يقل يختم الانسال التى هى بنوة الجسد والتناسل لا ينقطع مادام الناس وقد قال «فأبناؤك المسلمون الذين ولدتهم روح التصديق بنبوتك ولا ينقطع مددهم منك ونسبتهم إليك».. جعلكم الله أبناء وأحفاداً الروح قبل الجسد ليحقق فيكم النبوة الخالدة والسلام.

١٦- تربية شباب الامة

ان الشباب هم رجال المستقبل وان الانصار الذين أدركوا حياة المهدى التى كانت كلها قوة وإيمانا هم أخلص من ارتوى من الدين الخالص وان من أتى بعدهم كان معظمهم مدفوعين بذلك التيار، أما الذين حضروا أيامنا هذه فإنهم شاهدوا قبساً من ذلك النور وبعضهم رآه كاملاً فحجبهم عنه مظهر العصر الذى يختلف عن مظهر الزمن الأول ويفقد قوته ولذلك لم ينتفع به كامل الانتفاع الا من نور الله قلبه وفتح بصيرته أو من أثّرت عليه عوامل لا يرجى ثباته إذا زالت العوامل فإن تنظيم الشباب وتعاليمهم يجب ان تكون على أيدى أناس لهم ذوق قوى للأخذ من ذلك الإيمان وتربيته ولهم روح متصلة بمعرفة حقيقة وحدة الحالين واتحاد غرضهما.

١٧- { إدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة }

إن اساس عقيدة المهدية هو العمل بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى القائم بأمرها ان يدعو الناس ان يقيموا من نفوسهم رجالاً عاملين على المبدأ الذى دعا اليه المهدي، وهو الدين الحنيف الذى جاء به محمد صلوات الله وسلامه عليه { يا أيها الذين آمنوا لا يضركم من ضل إذا اهتديتم } وبعد ان زالت الدولة المهدية التى قوّمت الشرع الاسلامى بحد السيف، قامت دعوتى على تعاليم الاسلام عملاً بقوله تعالي: { ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة }

عبرة التاريخ بعزل الملك فاروق

السعادة الشخصية فى الزهد ام الخمول؟ ان المتتبع لحوادث الزمان يجد الملوك أشقياء بالمُلك، لان ضمائرهم قلقة على مُلكهم فإذا احبتهم الرعية شقوا بأسعادها ونصر العدالة بينها

وإذا كرهتهم تعرضوا للانتقام منها، فهم سعداء فى نظر غيرهم أشقياء فى الحقيقة.

والأغنياء يجهدون أفكارهم لتنمية ثروتهم وحفظها من الزوال وهم محسودون من الناس على ثرواتهم فإذا أعطوا لم يحمدوا الا بقدر ما ينتظر منهم استمرار العطاء وهكذا حال كل صاحب نعمة فالزهد هو عدم النظر الى الملك او الثراء لذاته بل الى ما يترتب عليه من اصلاح للغير، والخمول وهو الراحة الكبرى.

٢- المرأة والمجتمع

إن مكان المرأة فى المجتمع لايقل قيمة عن الرجل لانها فرد متمم له فى الحياة الاقتصادية والعمرانية والتناسلية.

فمكانها الاقتصادى بتدبير المنزل والصرف عليه والاقتصاد فيه وتقديم الأهم على المهم، ومراعاة ذلك بقدر دخل الرجل والانفاق مع الاشفاق من الفقر المباغت والمرض المعيق عن الكسب وأخيراً خوفاً من فقد المعيل قال تعالى : { ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً مدحوراً }

فالمرأة إذا قامت بهذا الواجب وفَّرت على الرجل عادى المال بالادخار الى غير ذلك من هموم المعايش التى يسعى اليها ويصرف فيها كل وقته دون ان يهتم فيما ينفق، أما مكانها العمرانى فهو حفظ البيت واكرام الضيف وحرمة الرجل فى نفسها وولدها وسمعة بيتها لتجعل الرجل مرفوع الرأس موفور الكرامة مرغوباً فى التقرب منه عند كل من عرف هذه الصفات الكريمة فى بيته.

وان تخرج للأمة نسلاً صالحاً عالماً بما له وما عليه كريماً فى عشرته كريماً فى معاملته وعمله مع أبناء وطنه وغيرهم من الأقارب والاباعد والأجانب، هذه هى الاخلاق التى إذا إتصفت بها الامة ارتفع شأنها بين الأمم فدور المرأة جسيم لانها تخرج للمجتمع امة صالحة «والأمم الاخلاق»، والخلاصة ان الله جمع كل هذه الصفات وغيرها من مكارم الاخلاق فى الدين وفروعه.

١١- اثر المرأة فى التربية الوطنية

إن المجتمع الذى يطلب الحياة الكريمة اول ما يطلبه الحرية ولا تستهدف الحرية إلا بناية امة صالحة وحكومة رشيدة تحفظ للشعب حياته الاجتماعية والدينية والاقتصادية وتحفظ له الامن والعدل والصحة، ولا يتم ذلك الا بصلاح البيت الذى اساسه المرأة، واضعة الحجر الاول فى بنائه، وهى عندما تلد الطفل وتكفله ليكون صالحاً لأمته تضع الاساس لأمة بأسرها.

عنيت بالزواج لأبنى بيتاً ينتج طفلاً ليكون رجلاً صالحاً، ثم بايجاد مورد اقتصادى وتعليم روحى ليرفع هذا الولد من مرتبة الحيوانية لمعالم الإنسانية ثم يجد له حرية كريمة فى وطنه ليحيا تحت ظلها حياة كريمة بين قومه لخدمة الله والوطن.

رقم الإيداع ٨٧٢٦ / ١٩٩٦

الترقيم الدولى I.S.B.N
9770 - 5508 - 09 - 6